



مبادرة الإنتوساي للتنمية

الأمم المتحدة



لجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة وخدمات المعرفة

التدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

دليل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة



قائمة المحتويات

5	الرسائل
6	الاختصارات
8	معلومات عن هذا الدليل
13	الجزء الأول – جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة
13	مقدمة لجدول أعمال الأمم المتحدة 2030
13	نظرة عامة
15	النشأة
16	أهداف التنمية المستدامة
16	نظرة عامة
18	الهيكل: جدول أعمال عالمي للتنمية
18	المجال: جدول أعمال شامل ومتكامل
20	الطريقة: البناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية
23	مبادئ التنفيذ
27	التنفيذ على مستوى الدولة
27	نظرة عامة
28	الوعي العام
29	طريقة أصحاب المصلحة المتعددين
31	التصميم حسب الظروف الوطنية
34	تماسك السياسة: التكامل والتنسيق

44	الميزانية
47	المتابعة والمراقبة والمراجعة
47	نظرة عامة
48	إطار عمل المراجعة
50	المنتدى السياسي رفيع المستوى والمراجعات على المستوى العالمي
55	البيانات ورصد التقدم
65	الجزء الثاني – الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة
66	القيم والفوائد لمشاركة الأجهزة العليا للرقابة في أهداف التنمية المستدامة
67	من خلال رؤية المعيار الدولي 12-ISSAI – النتائج
73	ما هو الشيء المختلف في تدقيق أهداف التنمية المستدامة؟
74	خارطة الطريق لمشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في أهداف التنمية المستدامة
76	الجزء الثالث – تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
76	الموضوع: مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
77	طريقة الحكومة ككل
83	تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030
83	الإعداد للتدقيق
85	تخطيط تدقيق مدى الجاهزية
85	تحديد الجدول الزمني
89	تفهم جدول أعمال 2030
99	وضع مجال التدقيق

100	وضع مصفوفة تصميم التدقيق
109	وضع أدوات جمع البيانات وتحليلها
109	إكمال خطة التدقيق
111	القيام بتدقيق مدى الجاهزية
118	الإبلاغ عن وتوصيل نتائج التدقيق
120	المتابعة
122	مسرد المصطلحات

الرسائل

الأمم المتحدة

رئيس الإنتوساي

رئيس لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة

الأمين العام

مبادرة الإنتوساي للتنمية

المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للدول الناطقه باللغة الإنجليزية	AFROSAI-E
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ARABOSAI
المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ASOSAI
مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول الكاريبي	CAROSAI
مؤسسة التدقيق الشامل الكندية	CAAF-FCVI
منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالفرنسية في أفريقيا	CREFI AF
منظمات المجتمع المدني	CSOS
المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة	ECOSOC
المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	EUROSAI
المبادرة العالمية لمكافحة الفساد	GAIN
المنتدى السياسي الرفيع المستوى	HLPF
المجموعة المشتركة من الخبراء و الوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة	IAEG- SDGs
شراكة الموازنة الدولية	IBP
مبادرة الإنتوساي للتنمية	IDI
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	INTOSAI
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ISSAI
لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة	KSC
الوزارات والإدارات والوكالات	MDA
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
تدقيق الأداء	PA

رابطة الباسفيك للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	PASAI
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
إطار عمل الإدارة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SSMF
الأمم المتحدة	UN
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	UNDESA
قسم الإدارة العامة و إدارة التنمية / إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	UNDESA/DPADM
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	UNDG
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
معهد الأمم المتحدة للتدريب و البحث	UNITAR
المراجعات الوطنية التطوعية	VNR
الحكومة ككل	WoG

معلومات عن هذا الدليل

الغرض – لماذا قمنا بكتابة هذا الدليل؟

لقد التزمت معا كل الدول أعضاء الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015. جاء في إعلان الدول أعضاء الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة " تحويل عالمنا؛ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030" أن " حكوماتنا عليها المسؤولية الأساسية لمتابعة ومراجعة. على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. كل ما يتعلق بالتقدم الذي يحدث في تنفيذ الأهداف والغايات على مدار الخمسة عشر عاما القادمة.

وقد تجاوب مجتمع الإنتوساي مع هذا التطور من خلال وضع أهداف التنمية المستدامة في الأولويات الشاملة للإنتوساي لتحقيق أهدافها في 2017 - 2022. تتحدث الأولوية الشاملة الثانية عن المساهمة في المتابعة والمراجعة لأهداف التنمية المستدامة في سياق جهودات التنمية المستدامة لكل دولة بمفردها وتفويضات كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة.

وافق إعلان أبوظبي أثناء الإنكوساي الثاني والعشرين في ديسمبر 2016 على القيام بتدقيق مستقبل هادف كمساهمة في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

وتمشيا مع هذا المقصد الاستراتيجي للإنتوساي واتباعا لتفويضها بدعم الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز أدائها وقدراتها. قامت مبادرة الإنتوساي للتنمية بإطلاق برنامج تنمية القدرات الشامل بعنوان تدقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا البرنامج مشاركة فيما بين لجنة الإنتوساي لتقاسم المعرفة والمنظمات الإقليمية للإنتوساي وقسم الإدارة العامة للتنمية التابع لإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية UNDESA/DPADM.

وتمت الإشارة للبرنامج أيضا في الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2017-2022. والغرض الأساسي للبرنامج هو المساهمة في جهودات الإنتوساي من خلال دعم الأجهزة العليا للرقابة للقيام بتدقيقات أداء ذات جودة عالية لدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030، وبالتالي يساهم في القيمة والفوائد المقدمة للمواطنين.

هذا الدليل هو أحد الأهداف القابلة للتحقيق تحت هذا البرنامج وهو أحد وسائل تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة التي قررت القيام بتدقيق الأداء لدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية

المستدامة. ويقدم الدليل التوجيه حول كيفية استخدام "طريقة الحكومة ككل" وذلك في عمليات تدقيق الأداء المعتمد على المعايير الدولية ISSAI لفحص مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يقدم الدليل كيفية توجيه فريق التدقيق بالجهاز عند استخدام "طريقة الحكومة ككل" في التخطيط وعقد وإعداد التقرير حول تدقيق الأداء المعتمد على المعايير الدولية لدى جاهزية الحكومة لتنفيذ جدول أعمال 2030. وهذه الطريقة متعلقة أيضا بتدقيق الجهاز للخطوات المبكرة التي تم اتخاذها من قبل الحكومات لتنفيذ جدول أعمال 2030.

وبينما لا يقدم هذا الدليل توجيه حول تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن نموذج التدقيق وطريقة تدقيق الحكومة ككل يمكن استخدامها بشكل مفيد في تدقيق كل من الإجراءات المبكرة لجدول أعمال 2030 وتنفيذ جدول الأعمال.

المستفيدين المستهدفين – لن تمت كتابة هذا الدليل؟

يمكن استخدام أول جزئين من الدليل من قبل الجهاز الأعلى للرقابة والعاملين بالجهاز وأصحاب المصلحة الآخرين لاكتساب مفهوم لجدول أعمال 2030. ودور الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بجدول الأعمال. والجزء الثاني الخاص بدور الأجهزة العليا للرقابة يقدم أيضا التوجيه حول الاعتبارات الاستراتيجية للاشتراك طويل الأجل في تدقيق جدول أعمال 2030. ويمكن استخدام ذلك من قبل إدارة الجهاز الأعلى للرقابة عند اتخاذهم القرار حول استراتيجية تدقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجزء الثالث يتضمن دليل تفصيلي محدد تمت كتابته من وجهة نظر فريق تدقيق الجهاز وهو يستهدف فرق التدقيق بالجهاز الذي يعمل في أهداف التنمية المستدامة للمرة الأولى. وهو معد لهؤلاء الذين يعملون على تدقيق مدى الجاهزية والذين يودون تنفيذ "طريقة الحكومة ككل" وتنفيذ المعايير الدولية لتدقيق الأداء على هذا التدقيق. ويستهدف هذا الدليل مدققي الأداء الذين لديهم بعض الخبرات في هذا النوع من التدقيق. إن القدرة على تدقيق الأداء تعتبر مطلب مسبق لتنفيذ التدقيق المقترح في هذا الدليل. ولكن أساسيات تدقيق الأداء ليست مشروحة هنا. ولذلك فإن القارئ يمكنه الرجوع إلى المعايير الدولية 300، 3100، 3200، 3000 وISSAI 300 ودليل مبادرة الإنتوساي للتنمية حول تنفيذ المعايير الدولية على تدقيق الأداء.

سيفيد هذا الدليل أيضا في دعم مبادرة الإنتوساي للتنمية للتدقيق التعاوني لدى الجاهزية. والذي تم تخطيطه على أنه الخطوة الثانية في البرنامج. وسيتم استخدام الدليل لتوجيه التدريب وتصميم وتطوير وتقديم برنامج التعليم الإلكتروني ودعم الأجهزة العليا للرقابة أثناء عملية التدقيق وضمان جودة التدقيق.

ويمكن أيضا استخدام الدليل من قبل المنظمات الإقليمية للإنتوساي لتسهيل التدقيق التعاوني لدى الجاهزية من قبل الأجهزة الأعضاء.

كيف يمكن استخدام هذا الدليل؟

ينقسم الدليل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وكل جزء مترابط مع الجزء الذي يليه. وكل جزء أيضا يتوقع ويبحث عن إجابة لأسئلة معينة والتي قد تكون لدى الجهاز الذي يقوم بعمل تدقيق لدى الجاهزية. يقدم الجزء الأول شرحا لجدول أعمال الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وكيف أنها مختلفة عن الأهداف الإنمائية للألفية MDGs ويقدم هذا الجزء الهيكل المقترح للتنفيذ في الأمم المتحدة وعلى مستوى الدولة.

يقوم الجزء الثاني بوصف دور الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولهم من خلال إطار عمل الإدارة الاستراتيجية للجهاز. ويربط أهداف التنمية المستدامة مع إطار عمل القيم والفوائد الواردة في المعيار الدولي ISSAI 12 , وقد حاولنا أيضا في الجزء الثاني فحص ما إذا كان تدقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب طريقة تدقيق مختلفة. وإذا كان كذلك، ماذا سيكون الاختلاف؟ إن خارطة الطريق لاشتراك الجهاز الأعلى للرقابة تقدم التوجيه حول الاعتبارات الاستراتيجية لاشتراك الجهاز مع أهداف التنمية المستدامة والدعم الذي يمكن ان تقدمه الإنتوساي وأصحاب المصلحة في هذا الصدد للأجهزة العليا للرقابة.

الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث
جدول أعمال الأمم المتحدة 2030	الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة	تدقيق الأداء لدى الجاهزية
ماهي أهداف التنمية المستدامة وما هو جدول أعمال 2030؟	القيمة والفوائد للأجهزة العليا للرقابة من الاشتراك في أهداف التنمية المستدامة؟	نموذج تدقيق الحكومة ككل

تدقيق أداء مدى الجاهزية القائم على المعايير الدولية	ما هو المختلف حول تدقيق اهداف التنمية المستدامة؟
	خارطة الطريق للجهاز الأعلى للرقابة للمشاركة في أهداف التنمية المستدامة

يدور الجزء الثالث حول نموذج التدقيق المقترح في الدليل للقيام بتدقيق الأداء لدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تنفيذ النموذج على جدول الأعمال ككل أو على هدف معين أو غاية.

وبينما يقوم الدليل الحالي بمناقشة "طريقة الحكومة ككل" في سياق مدى الجاهزية، فإننا نرى أن النموذج قد يتعلق أيضا بفحص الأجهزة العليا للرقابة للتنفيذ المبكر.

وبينما أيضا يعتبر النموذج قابل للتدقيق على جدول الأعمال ككل أو على هدف أو غاية، فإننا نوصي أنه في مرحلة مدى الجاهزية، أن نأخذ رؤية أوسع وأن نطلع على جدول الأعمال ككل. وذلك سيساعد أيضا الأجهزة العليا للرقابة على اكتساب انطباع طويل الأجل لاشتراكها في أهداف التنمية المستدامة.

ويتناول الجزء الثالث كل خطوة من خطوات تدقيق الأداء المعتمد على المعايير لدى الجاهزية (فهم جدول أعمال 2030 والتخطيط، القيام بالتدقيق، إعداد التقرير، المتابعة وضمان الجودة). والاعتبارات الخاصة باحتياجات التوثيق والتواصل واشتراك أصحاب المصلحة يتم إدراجها كمطالب مشتركة في كل خطوة من خطوات التدقيق.

نقترح أن يتم استخدام هذا الدليل كنقطة اتصال للموارد واسعة النطاق الموجودة في مختلف الموضوعات. وعلى سبيل المثال، يمكن للقارئ استخدام الروابط الموجودة في الفصل حول جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للدخول على المعلومات الشاملة المتوفرة حول أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن أيضا الدخول من خلال الروابط الموجودة في الجزء الثالث على الدليل والنماذج والمعايير المتعلقة بتدقيق الأداء.

من قام بكتابة الدليل؟

تمت كتابة هذا الدليل من قبل فريق يضم أشخاص ذوي خبرة ومعرفة بأهداف التنمية المستدامة. تدقيق الأداء، خطط الإنتوساي، طريقة الحكومة ككل. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر الأجهزة التالية على مشاركتهم في كتابة هذه المسودة بالاشتراك مع مبادرة الإنتوساي للتنمية

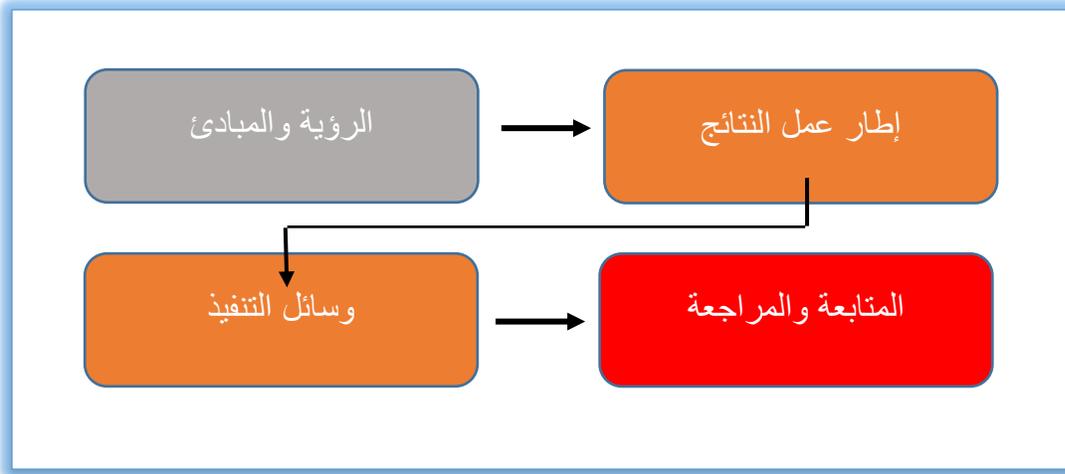
1. الجهاز الأعلى للرقابة - البرازيل.
2. الجهاز الأعلى للرقابة بالهند.
3. الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا.
4. الجهاز الأعلى للرقابة في الامارات العربية المتحدة.
5. الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية.
6. أمانة رابطة الباسفيك للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
7. إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية / قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية.
8. مؤسسة التدقيق الشامل الكندية.

الإجراءات المتبعة في وضع النسخة الأولى

تلقى فريق تطوير هذا المنتج ردود أفعال جيدة حول مسودته الأولى. وتم وضع معظم ردود الأفعال في النسخة الأولى من المسودة والتي تم نشرها من قبل لجنة تقاسم المعرفة / مبادرة الإنتوساي للتنمية بعنوان " تدقيق أهداف التنمية المستدامة " بوابة المجتمع للحصول على ردود الأفعال العالمية وذلك في الإنكوساي في ديسمبر 2016. وبالإضافة إلى ردود أعضاء الإنتوساي، فقد تلقينا أيضا ردود فعل من أصحاب مصلحة خارجيين مثل البنك الدولي وشراكة الموازنة الدولية (IBP). وتم عقد اجتماع مصغر في يناير 2017 بين مبادرة الإنتوساي للتنمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب مسائلة الحكومة GAO الأمريكي وذلك للبحث في الردود التي تم تلقيها والانتهاء من الدليل والعمل على تقديم شرح حول تدقيق الأداء المعتمد على المعايير الدولية لدى الجاهزية وذلك باستخدام طريقة الحكومة ككل. وتم الانتهاء من المسودة المعدلة بالتشاور مع فريق ضخم والذي قام بالتصحيح والتصميم والنشر على بوابة لجنة تقاسم المعلومات - مبادرة الإنتوساي للتنمية هذه النسخة رقم 1.

الجزء الأول – جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

يركز هذا الجزء على جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي هي محور تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبصفتك مدقق، فإن هذا الجزء سيساعدك على اكتساب مفهوم جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة من ناحية المكونات التالية:



يقدم القسم الأول جدول أعمال 2030 ويناقش أصول إطار عمل التنمية المستدامة. ويناقش القسم الثاني الخصائص الرئيسية لجدول الأعمال ويقدم نظرة عامة لأهداف التنمية المستدامة ويقدم المبادئ الأساسية التي توجه تنفيذها. ويقدم القسم الثالث مزيد من التفصيل حول التنفيذ على مستوى الدولة ويلقي الضوء على أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية والتكامل السياسي والترابط. وأخيراً، يقدم القسم الرابع وصفاً لإطار عمل المتابعة والمراجعة.

مقدمة لجدول أعمال الأمم المتحدة 2030

نظرة عامة

في سبتمبر 2015، في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تبنى رؤساء الدول والحكومات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة¹. ويقدم جدول أعمال 2030 إطار العمل للأعمال المشتركة "

¹ متوفر على: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

للشعوب وكوكبنا والرفاهية “لكي يتم تنفيذها من قبل كل الدول وكل أصحاب المصلحة في شراكة تعاونية. وهي خطة عمل متكاملة منظمة في أربعة أجزاء رئيسية: (I) الرؤية والمبادئ لتحويل عالمنا، كما جاء في الإعلان، (II) إطار عمل النتائج لأهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs)، (III) وسائل التنفيذ والشراكة العالمية و(IV) المتابعة والمراجعة.

الرؤية

يتم دمج جدول أعمال 2030 وبطريقة متوازنة خمسة عناصر للتنمية المستدامة وهي الأفراد والكوكب والرفاهية والسلام والشراكة. ويهدف جدول الأعمال إلى تحقيق عالم عادل وقائم على الحقوق والمساواة ويضم الجميع. ويلتزم كل أصحاب المنفعة بالعمل معا لتعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل ومستمر وتنمية اجتماعية وحماية بيئية لصالح الجميع بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأجيال المستقبلية، وضمان أنه لن يتم ترك أحد دون أن يستفيد.

يتبنى جدول الأعمال التنمية المستدامة كمبدأ منظم للتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية المتكاملة والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية (SDSN 2015). ويسعى جدول الأعمال إلى تحقيق حقوق الانسان للجميع (المقدمة أ / القرار 70/1) والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والآليات الأخرى. بما في ذلك الإعلان الخاص بالحقوق في التنمية (الفقرة 10/أ / القرار 70/1) وهو يؤكد على مسؤولية كل الدول في احترام وحماية وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع وبدون تمييز من أي نوع (الفقرة 19 أ / القرار 70/1).

إطار عمل النتائج

يتضمن جدول الأعمال 17 هدف للتنمية المستدامة والتي تضع الأهداف الكمية والنوعية من خلال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة المطلوب تحقيقها مع بلوغ العام 2030 (يرجى الاطلاع على القسم II). وتتساوى كل الأهداف السبعة عشر في الأهمية، حيث أن جدول الأعمال لا يقترح تسلسل هرمي أو سيادية بين مختلف الأبعاد للتنمية المستدامة.

هنالك 169 غاية يقدمون مزيد من التفصيل لأهداف التنمية المستدامة. والأهداف "عالمية بطبيعتها وقابلة للتنفيذ في جميع أنحاء العالم ونأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق الوطنية والقدرات ومستويات التنمية وتحترم السياسات الوطنية والأولويات “ (الفقرة 55 أ / القرار 70/1). ويمكن

لكل حكومة أن تصنع أهدافها الوطنية بناء على الظروف الوطنية لديها وأن تحدد كيف أن هذه الأهداف العالمية يجب أن يتم دمجها في عمليات التخطيط الوطني والسياسات والاستراتيجيات.

وسائل التنفيذ

يتطلب نطاق وطموح جدول الأعمال الجديد اشتراك شركاء جدد وكل أصحاب المصلحة في شراكة تنشيط عالمية والتي تجمع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ونظام الأمم المتحدة وجهات أخرى معينة مثل البرلمانات الوطنية والسلطات الإقليمية والمحلية والمجموعات الأكاديمية والتطوعية معاً.

إن وسائل تنفيذ جدول أعمال 2030 يتعلق بـ "الموارد العامة المحلية، الأعمال الخاصة والمالية المحلية والدولية، التعاون الدولي للتنمية، التجارة الدولية كأداة للتنمية، الدين والقدرة على تحمل الديون، معالجة القضايا النظامية، العلوم، التكنولوجيا، الإبداع، بناء القدرات، البيانات، المراقبة والمتابعة" (الفقرة 62 أ / القرار 1/70).

المتابعة والمراجعة

هنالك مجموعة من المؤشرات وإطار عمل المراقبة يرافقون الأهداف. وتلتزم الدول بالمشاركة في المتابعة المنتظمة ومراجعة تنفيذ جدول الأعمال لتحقيق أقصى قدر من التنفيذ ومتابعة تقدمه لضمان أنه لم يتخلف أحد عن التنفيذ (الفقرة 72 أ / القرار 1/70). وسيعزز ذلك من المسائلة أمام المواطنين ويدعم ويتبنى التعاون الدولي والتعليم المتبادل (الفقرة 73 أ / القرار 1/70). وسيتم توجيه عمليات المراجعة والمتابعة من خلال مجموعة مبادئ معينة في جدول الأعمال.

إطار عمل المؤشرات العالمية تم تعريفه من قبل المجموعة المشتركة من الخبراء والوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs)، والتي قدمت توصياتها إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2016. هذه المؤشرات العالمية سيتم استكمالها بمؤشرات على المستوى المحلي والإقليمي موضوعة من قبل الدول الأعضاء (الفقرة 75 أ / القرار 1/70) (يرجى الرجوع للقسم IV).

النشأة

نشأ جدول أعمال 2030 العالمي الشامل من التقاء عمليتين: الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وإطار عمل التنمية المستدامة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016 UNITAR).

- تم تبني الأهداف الإنمائية للألفية 2002 وتم الانتهاء من إعدادها في 2015. وقد ركزت على التنمية المجتمعية والقضاء على الفقر. وللمرة الأولى، قدمت إطار عمل لنتائج هدف عالمي لسياسات التنمية التي تركز على ثمانية أهداف. وقد حققت الكثير من الدول تقدما ملحوظا تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية²، ومع ذلك، فإن الكثير من الأهداف لم تكن على الطريق وقد كان هناك حاجة لمجهودات إضافية لتتقدم التنمية بعد عام 2015.
- تم تقديم مفهوم التنمية المستدامة أثناء قمة ريو في 1992. وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة يشتمل أساسا على ثلاثة أبعاد (اجتماعية، اقتصادية، بيئية) فإن المناقشات والمتابعة خلال مفاوضات التنمية المستدامة ركزت وبشكل كبير على البعد البيئي. وكان أحد أهم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة في 2012 حول التنمية المستدامة (Rio+20) هو إطلاق عملية تقودها الحكومة لوضع مجموعة من الأهداف العالمية لاستهداف ورصد التقدم بشكل أفضل حول التنمية المستدامة.

وقد تلاقت هاتين العمليتين في اجتماع الجمعية العامة للحدث الخاص في سبتمبر 2013. وقد أدركت الدول الأعضاء الرابط الحقيقي بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة واتفقت على أن يكون لديهم مجموعة واحدة من الأهداف. واتفقوا أيضا على إطلاق مفاوضات ما بعد 2015 والتي توجت بقمة رؤساء الدول في سبتمبر 2015 عندما تم تبني جدول أعمال 2030.

أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

نظرة عامة

إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي ستسري اعتبارا من يناير 2016 إلى 2030، هي عنصر أساسي في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وهذه الأهداف تقدم إطار عمل شامل

² على سبيل المثال، حسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة 2015

([http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf))، انخفاض

المعدل العالمي لوفيات الأمهات بنسبة 45% وانخفاض عدوى فيروس نقص المناعة بحوالي 1.4 مليون حالة وانخفاض وفيات الأطفال تحت 5 سنوات بنسبة 50% تقريبا.

للنتائج والتي تغطي ستة عشرة من المجالات الموضوعية في كل أبعاد التنمية المستدامة وأيضاً الشراكة العالمية ووسائل التنفيذ (الهدف رقم 17).

إن السبعة عشر هدفاً و 169 غاية التي تعطي مزيد من التفصيل لأهداف التنمية المستدامة يمكن الاطلاع عليها من خلال : <http://www.sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300> الغايات الموضوعية تم ترقيمها بالأرقام العديدة. بينما تم ترقيم الغايات بالحروف وتشير إلى وسائل التنفيذ (الموارد والقدرات المطلوبة لتحقيق الأهداف).

الشكل رقم 1: نظرة عامة على أهداف التنمية المستدامة



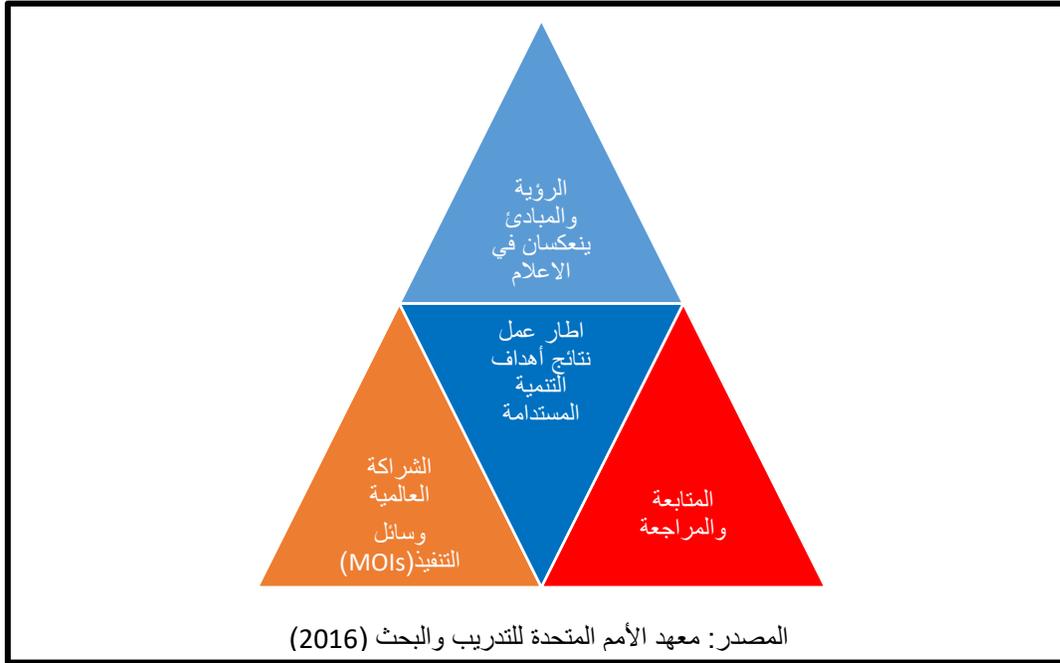
المصدر: برنامج المعرفة بالتنمية المستدامة (<http://www.sustainabledevelopment.un.org/>).

تعتمد أهداف التنمية المستدامة على تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها تمثل تغير عام مقارنة بإطار عمل النتائج العالمية السابق. وتتعلق هذه التغيرات بالطموح ومجال وهيكل وطريقة جدول الأعمال الجديد وأيضاً المبادئ الأساسية المطبقة على مستوى الدولة.

الهيكل: جدول أعمال عالي للتنمية

يعتبر جدول أعمال 2030 أبعد من كونه تخطيط ووضوح إطار للنتائج مبني على الأهداف. فهو يدمج أهداف التنمية المستدامة وأهدافها وغاياتها مع رؤية ومبادئ التنمية المستدامة واستراتيجية التنفيذ والمتابعة وإطار عمل المراجعة³.

الشكل رقم 2: هيكل جدول أعمال 2030



المجال: جدول أعمال شامل ومتكامل

جدول أعمال 2030 شامل من ناحية المجال وينادي بطريقة متكاملة. وهو يغطي 17 هدف ويقترح خطة عمل متكاملة ذات حلول اقتصادية وبيئية واجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 82 أ / 67 / 700). ومن المتوقع أن يتم تنفيذ جدول الأعمال عن طريق شراكات تعاونية.

يقترح جدول الأعمال طريقة كلية لاستراتيجيات التنمية وينادي باتباع كل الأبعاد للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016). وتم بناء جدول

الأعمال الجديد على خمسة موضوعات أساسية (المقدمة أ / 70 / 1) الأفراد، الكوكب، الرفاهية، السلام والشراكات):

• **الأفراد:**

تلتزم أهداف التنمية المستدامة بإنهاء الفقر والجوع بكل أشكاله وتطالب بضمان أن كل الأفراد تتمتع بالحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية الأساسية.

• **الكوكب:**

حماية الكوكب من تآكل التربة، بما في ذلك أثناء عملية الإنتاج المستدام والاستهلاك، والإدارة المستمرة للموارد البشرية واتخاذ الإجراءات ضد التغير المناخي.

• **الرفاهية:**

ضمان أن الكل يتمتع بالرفاهية وأن النمو الاقتصادي والاجتماعي والتقدم التكنولوجي متوافقين مع نماذج الاستدامة والشمول للإنتاج والاستهلاك.

• **السلام:**

تلتزم أهداف التنمية المستدامة بإنشاء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة والتي تقوم على مؤسسات فعالة وشاملة ومسؤولة على كل المستويات.

• **الشراكات:**

يتم تمويل الوسائل المطلوبة لتنفيذ جدول الأعمال من خلال الشراكة العالمية التي يتم تجديدها مع مشاركة كل الدول وكل أصحاب المصلحة وكل الأفراد.

الشكل رقم 3: جدول الأعمال 2030 الدولي المتكامل

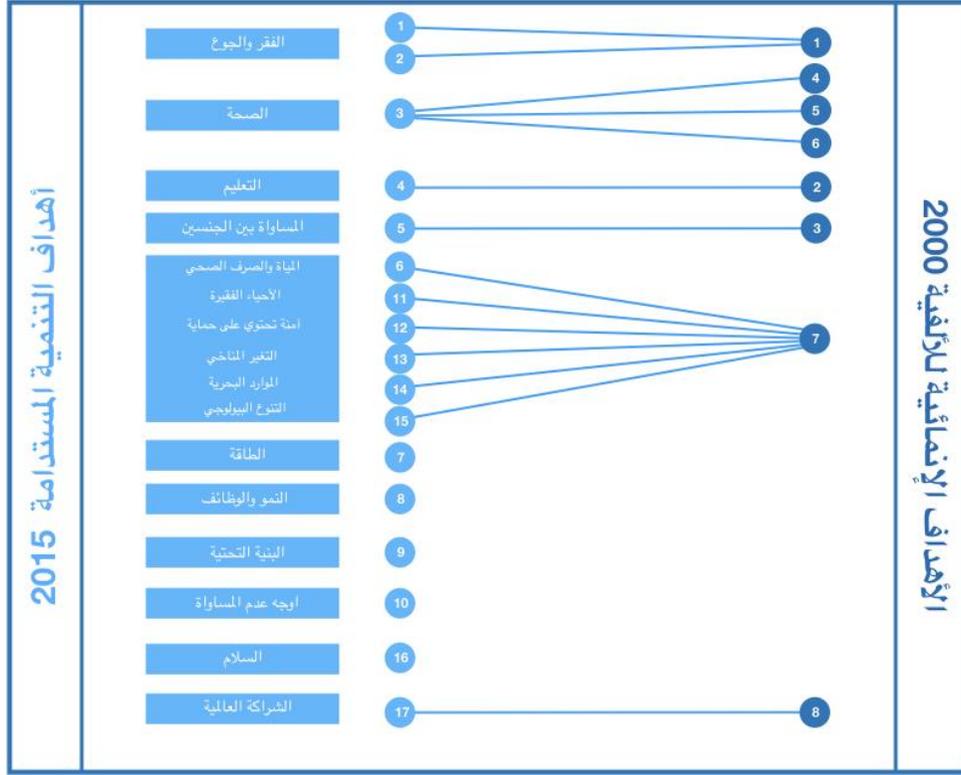


المصدر: التقرير الشامل للأمانة العامة للأمم المتحدة (أ/69/100، 4 ديسمبر 2014)

الطريقة: البناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية

على الرغم من أن هناك إنجازات هامة قد تم تحقيقها في الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن التقدم كان متفاوت فيما بين الأقاليم والدول (BPK 2016,8). وقد تم بناء أهداف التنمية المستدامة على الدروس المستفادة أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها عاجت بعض الاعتبارات الهامة المتعلقة بها: (I) الحاجة إلى الاعتراف بأن المشاكل المعقدة للتنمية تظهر بأشكال مختلفة في الدول وعلى مختلف مستويات التنمية. (II) الحاجة لتتبع التقدم لمختلف المجموعات والتركيز على الأكثر ضعفا. (III) الحاجة إلى مراعاة الطبيعة متعددة الأبعاد لمشاكل التنمية والروابط المشتركة بين مختلف الأهداف. ويوضح الشكل رقم (4) كيف أن أهداف التنمية المستدامة تعتمد على وتفصل إطار عمل نتائج أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم (4): اتساع طموح إطار عمل النتائج



المصدر: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (2016)

أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولية وعالمية وتكامل. فهي تبني طريقة جديدة ترفع من مستوى الطموح لكل من الغايات المحققة والغير محققة.

الإطار رقم (1): الذهاب إلى أبعد من الأهداف الإنمائية للألفية

- أهداف التنمية المستدامة هي تعاون عالمي: أهداف التنمية المستدامة عالمية وتطبق على كل الدول. وتم الاتفاق عليها كنتيجة للمفاوضات الشاملة والتي تمت المشاركة فيها دولياً والتي ضمت الدول ذات الدخل المتوسط وذات الدخل المنخفض. وأهداف التنمية المستدامة كلية ومتوازنة و مترابطة – وهي تغطي الحد من الفقر وعدم المساواة والاستدامة والنمو الاقتصادي مع خلق الوظائف.
- أهداف التنمية المستدامة متصلة في معايير حقوق الانسان: لكي تكون التنمية شاملة وعادلة، ولكي لا يتخلف عنا أحد، يجب أن تكون التنمية المستدامة موجودة في مبادئ ومعايير حقوق الانسان. لقد فشلت الأهداف الإنمائية للألفية في معالجة الأنماط النظامية للفرقة وانتهاك الحقوق والتي تجعل الكثير من الأفراد يعيشون في الفقر.
- أهداف التنمية المستدامة شاملة: هنالك سبعة من غايات أهداف التنمية المستدامة تشير بوضوح للأشخاص ذوي الإعاقة، وستة أهداف تشير إلى الأفراد الذين هم في حالة ضعف، واثنين يشيران إلى عدم التفرقة بين البشر، وسبعة عالميين. إن عدم المساواة لا يتم قياسها فقط من ناحية النمو، ولكن أيضا من ناحية ضمان أن من هم أكثر ضعفا وأولئك المستبعدين يمكنهم ممارسه حقوقهم الإنسانية.
- للقطاع الخاص دور ليقوم به: القطاع الخاص أكثر انخراطا في أهداف التنمية المستدامة من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك من خلال المبادرات مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة (<http://www.unglobalcompact.org/>) وتأثير 2030 (<http://www.impact2030.com/>) .
- أهداف التنمية المستدامة تقدم الفرض لإشراك كل أصحاب المصلحة: يزيد جدول الأعمال الشامل من احتمالية زيادة مؤشرات إطار العمل لزيادة الفرص للإجراءات المحلية والشراكات. وينعكس الالتزام بشراكات تعاونية قوية من خلال مختلف الأهداف، وخصوصا الهدف السابع عشر والذي يركز على أساليب التنفيذ والشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

المصدر: حسب 2016 BPK، ص 10.

مبادئ التنفيذ

المبادئ التالية تكمن في أساس جدول أعمال 2030 التحويلي والطموح وتقود عملية التنفيذ. وهذه المبادئ تنعكس في الأهداف الاستراتيجية للتنمية والغايات.

الملكية الوطنية

يدرك جدول أعمال 2030 وبوضوح أهمية الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية. وأهداف التنمية المستدامة هي غايات عالية ويجب تكييفها من خلال العمليات الوطنية مع الظروف الوطنية. وعلى كل الدول أن تحدد غاياتها الوطنية بناء على الأولويات الوطنية. يعتبر التكيف مع السياق الوطني أمر هام لضمان امتلاك أهداف التنمية المستدامة. وذلك اعتراف بأن كل دولة يمكن أن يكون لديها أساليب مختلفة ورؤى لتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 59 أ / 1/70). ويعتبر أيضاً أن المستويات الأساسية للتنمية تختلف من دولة لدولة وأن العمليات الوطنية مطلوبة لوضع الغايات ذات الصلة والواقعية لكل دولة.

عالي

جدول أعمال 2030 عالي وقابل للتنفيذ عالمياً. إن طبيعة ونطاق تحديات التنمية الحالية تعني أنه لم يعد من الممكن التركيز على الدول النامية فقط. وأنه على كل الدول أن تبحث في وضعها التنموي والتحديات التي تواجهها وأن تبحث في كيفية تأثير إجراءاتها على الآخرين وذلك في كل أبعاد التنمية المستدامة. إن أهداف التنمية المستدامة هي " أهداف وغايات عالمية وتشمل العالم ككل. والدول النامية والدول المتقدمة " (المقدمة أ / 70 / 1). إن علاقة مختلف مجموعات الدول تعتمد على التعرف على الاختلافات في الموارد والقدرات والظروف.

الشكل رقم (5): التكيف مع الظروف الوطنية



قائم على حقوق الانسان

بناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية⁴ وتجاوبا مع مطالب الشعوب قامت الدول الأعضاء بالاعتراف بالطريقة القائمة على حقوق الإنسان كمبدأ أساسي لجدول أعمال 2030. وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق حقوق الانسان للجميع " (المقدمة أ/ 1/70). إن احترام وحماية حقوق الانسان أشياء أساسية للتنمية المستدامة وإن العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة تشير مباشرة إلى حقوق الانسان (على سبيل المثال الغاية رقم 4.7) وإلى حقوق معينة مثل حقوق المساواة في الموارد الاقتصادية (الغاية 1.4) وحقوق العمال (الغاية 8.8) ... إلخ. إن منظور حقوق الإنسان يتم التعبير عنه من خلال الإشارة إلى ضمان حق الدخل المتساوي لمختلف المجموعات وحق الدخل العالمي على الخدمات العامة والتغطية الصحية العالمية والتعليم المجاني والمتساوي ذو الجودة والاشتمال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث).

⁴ منظور حقوق الإنسان ينقصه الإشارة الصريحة له في الأهداف الإنمائية للألفية، والتي لا تركز على عدم المساواة والشمولية. الأهداف الإنمائية للألفية تركز على الحصول على الخدمات أكثر من تركيزها جودة وإتاحة وكفاية الخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق المدنية والسياسية قد غابت عن الأهداف الإنمائية للألفية حيث تم اعتبارها مجالا ينقصه أدوات القياس الجيدة.

الإطار رقم (2): الطريقة القائمة على حقوق الانسان في الممارسة

قامت كل من فنلندا وفرنسا وألمانيا والنرويج وساموا بتسليط الضوء على الطريقة القائمة على حقوق الانسان، وذلك في المراجعات الوطنية التطوعية (VNR) للمنتدى السياسي رفيع المستوى 2016 (HLPF). وعلى وجه الخصوص، فإن فنلندا قد حددت حقوق الانسان كهدف رئيسي وأيضا مكنت الأفراد والمؤسسات من تعزيز حقوق الإنسان وضمان أن التعاون الإنمائي غير تمييزي.

المصدر: نتيجة المراجعات الوطنية التطوعية VNR (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

شاملة وتشاركية

إن صياغة جدول أعمال 2030 نتجت عن عملية تشاركية وشاملة وأن التشاور مع العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك القادة السياسيين والمهتمين بالعلوم والأوساط الأكاديمية وأصحاب الأعمال والصناعات والمجتمع المدني ونظام الأمم المتحدة قد ضمن أن جدول الأعمال الناتج عن هذا التشاور يتمحور حول الانسان ويعكس كم كبير من الاهتمام.⁵

والطريقة التشاركية منصوص عليها في جدول الأعمال وأهداف التنمية المستدامة وهي تلقي الضوء على أهمية المشاركة الوطنية في عمليات اتخاذ القرار لضمان مشاركة ذات مغزى وفعالة من قبل الشعب والمجتمع المدني في كل المراحل. ابتداء من دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية إلى التنفيذ ثم الرقابة الوطنية ثم المراجعة.

وذلك يتماشى مع الغاية 16.7، والتي تنادي بـ "اتخاذ قرار على كل المستويات - تجاوبي وشامل وتشاركي وتمثيلي" ويتماشى أيضا مع التزام جدول الأعمال بـ "إطار عمل للمتابعة والمراجعة قوي وتطوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل" لمساعدة الدول على تتبع التقدم بغرض ضمان عدم تخلف أي دولة (الفقرة 1/70/أ72). والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة والغايات، مثل الغاية 11.3 والغاية 6.ب من بين أمور أخرى، يركزون أيضا على أهمية الطرق التشاركية لضمان مشاركة أصحاب مصلحة أقوى في تنفيذ جدول الأعمال.

⁵ قدم العديد من مجموعات أصحاب المصلحة مدخلات في التشاور من خلال العديد من القنوات. قامت المجموعات الأساسية وأصحاب المصلحة الآخرين بتقديم إسهاماتهم أثناء مفاوضات مجموعات العمل المفتوحة في 2013-2014 وفي المفاوضات النهائية في 2015. وقدم العديد من المجموعات والمواطنين وعلى نطاق أوسع آرائهم أثناء مناقشات ما قبل 2015 في الفترة (2012-2015) وذلك تحت قيادة الأمين العام والتي تضمنت ابتكار "مسح لعالمي".

عدم تخلف أحد عن الركب

إن عدم تخلف أحد عن الركب هو مبدأ مركزي لجدول الأعمال وهو يركز على الحاجة لمعالجة كل أشكال عدم المساواة والتفرقة بين مختلف المجموعات.⁶ إن المساواة وعدم التمييز وتساوي الفرص هم مركز الرؤية في جدول الأعمال (الفقرة 18 / 1/70) والتي تهدف إلى ضمان إدراج المجموعات المهمشة والمستبعدة والضعفاء أو تقليل عدم المساواة داخل وبين الدول (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث). وينادي جدول الأعمال الجديد بالوصول إلى الأبعد أولاً.

الإطار رقم (3): الجهودات لضمان عدم تخلف أحد عن الركب

إن ضمان عدم تخلف أحد عن الركب هو الموضوع الأساسي للمنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) 2016. وفي مراجعاتهم الوطنية التطوعية، ذكرت الدول أنها تقوم بجهودات شاملة – متضمنة جهودات قانونية وسياسية وبرامج وتصديق على المعاهدات الدولية – لتقليل الفقر والقضاء على التمييز، وتعزيز المساواة من ناحية العرق أو الجنس أو الإعاقة أو السن أو الدين. وذكرت بعض الدول الإجراءات المتخذة لمعالجة مجموعات معينة، وقد أخذت بعض الدول هذا المبدأ كركيزة لاستراتيجيتها للتعاون مع الدول الأخرى. وعلى سبيل المثال:

- فإن دستور إستونيا يمنع التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو اللون أو الجنس أو الأصول أو الدين أو الآراء السياسية أو الآراء الأخرى أو الممتلكات أو الوضع الاجتماعي أو على خلفية أخرى.
- تبنت مدغشقر سياسة وطنية للحماية المجتمعية واتخذت إجراءات لدعم المجموعات الضعيفة.
- يقوم البنك المركزي في مصر بتنفيذ مبادرة لدعم صغار المقاولين ورجال الأعمال من خلال خطة ائتمان ذو فائدة منخفضة.
- في النرويج، يقوم تجمع السكان الأصليين (نصف البرلمان) بالاشتراك في المتابعة والمراجعة لجدول أعمال 2030 من خلال الحوار مع الوزراء واتباع آليات التشاور الرسمية.
- بدأت جمهورية كوريا قانون إطار العمل حول المساواة الجنسية (2015) والذي يقوي سياسات المساواة بين الجنسين مثل تنفيذ نظام الحصص في الوظائف الإدارية.

المصدر: نتيجة المراجعات الوطنية التطوعية VNR (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

⁶ قامت الأهداف الإنمائية للألفية بقياس معدلات الفقر ولكنها فشلت في تحديد عدم المساواة في الدخل.

متكاملة

يدرك جدول أعمال 2030 أن الأبعاد المختلفة للتنمية مترابطة وملتزمة بطريقة متكاملة ومتوازنة لتحقيق التنمية المستدامة. إن أهداف التنمية المستدامة " متكاملة ولا تتجزأ وتوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة " (الفقرات 5، 18، 55 أ/170).

إن العلاقة التبادلية بين الأهداف والغايات معقدة. حيث أن الغايات المتعلقة بأحد الأهداف تظهر أيضاً تحت أهداف أخرى. وفي بعض الحالات، فإن الغايات الموجودة تحت أحد الأهداف تدعم تحقيق أهداف أخرى. وفي حالات أخرى، فإن غايتين قد يعملان بتناقض ويجب التنازل عن أحدهما. وبعض الغايات هم بمثابة متطلبات مسبقة للوصول إلى غايات أخرى. إن العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة تشير مباشرة إلى هذه الطريقة المتكاملة. وهم يتضمنون، على سبيل المثال، الغاية رقم 6.5 حول الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، والغاية رقم 11.3 حول التخطيط المتكامل للتنسوية البشرية، والغاية رقم 11.6 حول تبني وتنفيذ سياسات وخطط متكاملة تجاه الشمول وكفاءة الموارد وتخفيف والتكيف مع التغيير المناخي وحمل الكوارث.

إن تفهم العلاقات التبادلية وتضافر التأثيرات الإيجابية ومعالجة المقايضات بين مختلف الأهداف يمكنه أن يضاعف تأثير السياسات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التنفيذ على مستوى الدولة

نظرة عامة

تعتبر الدول في مراحل مختلفة فيما يتعلق بوعيهم ودمج جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة في عملياتهم الوطنية. وبينما هناك بعض الدول قد تكون فقط على دراية بجدول الأعمال، فإن البعض الآخر يدمج أهداف التنمية المستدامة في عملياتهم للتخطيط الوطني ويضع إجراءات تأسيسية متخصصة لتنفيذ الأهداف. وقد تكون بعض الدول الأخرى في المراحل المبكرة للتنفيذ.

وكمدقق. عليك مراعاة هذه الاختلافات وأين تقع دولتك في هذه العملية وذلك عند اتخاذ القرار بالقيام بالتدقيق المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

إن تعميم جدول أعمال 2030 على مستوى الدولة يتضمن العديد من المراحل التسلسلية. وذلك بناء على الأدلة الموضوعية من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) لدعم الدول الأعضاء:

- رفع الوعي العام.
- تنفيذ طرق تعدد أصحاب المصلحة.
- تصميم أهداف التنمية المستدامة حسب الظروف الوطنية ودون الوطنية والمحلية.
- خلق توافق سياسي بين جميع المستويات والأبعاد (أفقي ورأسي).
- الموازنة.
- الرقابة وإعداد التقارير والمساءلة.
- تقييم المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف.

الوعي العام

إن بناء الوعي بجدول أعمال 2030 لكل من مسؤولي الحكومة وأصحاب المصلحة الغير تابعين للدولة يعتبر عمل مستمر أثناء عملية التنفيذ. وأن زيادة وعي الأفراد وفهمهم لجدول الأعمال شيء هام لربط جدول الأعمال بالاهتمامات المحلية والأولويات وتماشي خطط التنمية الوطنية والسياسات مع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن بناء الوعي العام شيء ضروري لضمان المشاركة في صنع القرار وتنفيذ جدول الأعمال.

يجب زيادة الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة وذلك في سياق الرؤية أو الخطة الحالية أو المستقبلية للتنمية الوطنية بغرض ضمان أن هذه العملية مملوكة وطنيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). وعلى جهودات زيادة الوعي أن تراعي المستوى دون الوطني والمستوى المجتمعي وأيضا إشراك مختلف الممثلين مثل ممثلين عن القطاع الخاص. ويجب أيضا تقييم نتائج حملات تأييد وزيادة الوعي.

الشكل رقم (6): دمج جدول أعمال 2030 على مستوى الدولة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (2015)

طريقة أصحاب المصلحة المتعددين

يقوم جدول أعمال 2030 بإلقاء الضوء على أهمية جلب مختلف الجهات الفاعلة معا عند تنفيذ الطريقة الجديدة للتنمية المستدامة. ويمكن للدولة إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الغير تابعين للدولة وبطرق مختلفة وفي مراحل مختلفة من عملية التنفيذ، بدءا من مدى الجاهزية وزيادة الوعي إلى مرحلة المراقبة والمراجعة.

الأشكال المؤسسية للاشتراك

لقد نادى أصحاب المصلحة مجتمعين " بأن تقوم الحكومة بخلق المساحات والأليات للمشاركة وفي بعض الدول تم تأسيس هذه المساحات كنوع من المجالس الرسمية لأصحاب المصلحة المتعددين أو الجهات المشابهة لها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015 UNDP). وفي الدول التي يتواجد بها جهات أصحاب مصلحة متعددة، أو التي تعمل فيها أجهزة التخطيط بالتعاون مع منظمات متعددة لأصحاب المصلحة. فإن مثل هذه الجهات تمثل نقطة بداية منطقية لزيادة الوعي العام وخلق وسائل أوسع أو حملات تسويق اجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP2015).

الإطار رقم (4) اشتراك أصحاب المصلحة المتعددين في الممارسة

في جمهورية الدومينيكان يهدف تكوين اللجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة بين المؤسسات إلى ضمان مشاركة كل القطاعات وتقديم مدخلات حول التحديات التي يواجهونها. ويتضمن الأعضاء وزارات وقطاع خاص وممثلين عن المجتمع المدني يشاركون في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجدول الأعمال. وتضم اللجنة المجلس الوطني لكبار السن والمجلس الوطني لفيروس نقص المناعة / الايدز الذين لا يلقيا الاهتمام السياسي الكافي من الدولة. المصدر: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية UNDP (2016) حكايات التنفيذ للدولة ودعم الأمم المتحدة.

المجتمع المدني

جدول أعمال 2030 يركز على مشاركة الأفراد وتضمين وتقوية قدرات المواطنين والمجتمع المدني ويرى أن الشراكات القوية هي الأساس لتنفيذ العملية. ان بناء طرق المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يساعد في تقوية المساءلة والتنمية المرتكزة على الأفراد. إن مشاركة الأفراد والمجتمع المدني هي شيء أساسي لضمان الاستحواذ على جدول أعمال 2030 وللمساعدة في تحديد أولويات التنمية وتقديم المدخلات واقتراح الحلول للتغلب على تحديات التنمية وضمان المساءلة عن تنفيذ جدول الأعمال.

التصميم حسب الظروف الوطنية

لضمان ملائمة جدول أعمال 2030، فإن أهداف التنمية المستدامة ستضع في الحسبان الواقع الفعلي للدول وقدراتها ومستويات التنمية. وستقوم كل دولة بوضع غايتها الوطنية بناء على إطار عمل أهداف التنمية المستدامة العالمي ولكنها ستراعي الأمور الواقعية لديها والظروف المحلية. وبناء عليه، فإن تنفيذ جدول أعمال 2030 على المستوى الوطني يتضمن القيام بتقييم حاسم لأهداف التنمية المستدامة وكيفية تنفيذها في سياق معين وكيفية وضعها ضمن الأدوات الأساسية لعمل الحكومة، بما في ذلك عمليات التخطيط الداخلي وتخصيص موارد الميزانية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2016).⁷

وكما أوضحنا في الأجزاء 2 و3، فإنه عند القيام بتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنه على المدقق أن يضع مفهوم لنقطة البداية لدولته وأن يتعرف على الجهود التي تمت من قبل الحكومة لدمج أهداف التنمية المستدامة في الأدوات الوطنية لعمل الحكومة. والخطوات الأساسية لتصميم أهداف التنمية المستدامة حسب الظروف الوطنية مبينة أدناه.

دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات وميزانيات الحكومة الوطنية

على الدول أن تقيم وتراجع الاستراتيجيات والخطط الحالية على المستويات الوطني وما دون الوطني والمحلي والقطاعي ومقارنتهم مع أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، وذلك للتأكد من تماشي مضمونها وطموحها مع المجال الشامل لأهداف التنمية المستدامة، بغرض تحديد الثغرات ووضع المعايير والتغيرات الموصى بها لتعزيز الخطط الوطنية.

يمكن القيام بهذه التقييمات من خلال التحليل الفني و/ أو عمليات التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين. وعلى سبيل المثال، تم عقد المباحثات الاجتماعية الوطنية في مدغشقر بغرض تقييم تماشي أهداف التنمية المستدامة مع خطة التنمية الوطنية، وفي المكسيك عقدت المباحثات الاجتماعية لتحديد الثغرات واجراءات تنفيذ جدول الأعمال حسب الظروف الوطنية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

⁷ على هامش أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2016 "توحيد الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" (14 يوليو

<http://www.unitar.org/getting-our-act-together> (2016)

هذه التقييمات هامة لضمان أن غايات التنفيذ لا تقل عن المعايير الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). وعلاوة على ذلك، فإن هذه التقييمات تقدم " الأساس لخلق سياسة متماسكة وتحديد الترابط وترجمة الغايات الوسيطة إلى اطر عمل للسياسة الوطنية. بما في ذلك تحقيق ترابط اطر عمل السياسة الوطنية والانتقالية والإقليمية والعالمية "

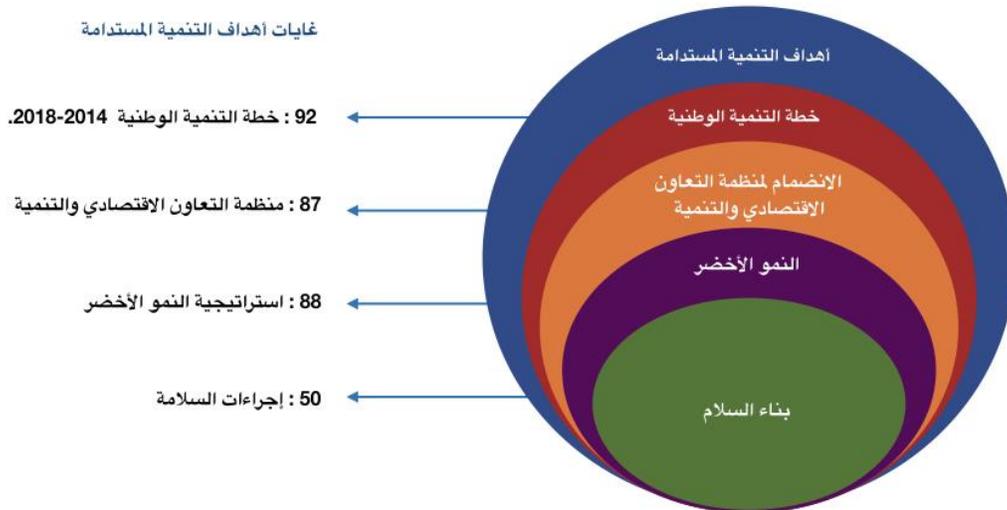
مراجعة الاستراتيجيات والخطط الحالية⁸

إن مراجعة الاستراتيجيات والخطط الحالية وتحديد مجالات التطوير هي عملية من خطوتين تتضمن: (أ) مسح وتفصيل الصورة الطبيعية للاستراتيجيات والخطط الحالية، و(ب) مقارنة الأهداف والغايات الحالية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها.

قامت كولومبيا بدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية (NDP) وذلك قبل تبني جدول أعمال 2030 لضمان وجودها في الدورة التي تبدأ في 2015. وكما هو موضح أدناه فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يأخذ مكانة في سياق جداول الأعمال الأخرى الناشئة للتنمية، بما في ذلك عملية السلام والانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) واستراتيجية النمو الأخضر للدولة.

الشكل رقم (7): أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال الأخرى للتنمية في كولومبيا

جداول الأعمال النشطة لإجراءات التنمية المستدامة المتعلقة بـ 146 غاية على الأقل من غايات أهداف التنمية المستدامة – 80%



المصدر: عرض المراجعة الوطنية التطوعية في كولومبيا

⁸ هذا القسم والأقسام التالية يعتمدون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (2015) و وحدات التدريب المتعلقة به.

عمل التوصيات

بناء على المراجعة، فإن الخطوة التالية هي صياغة التوصيات المبدئية حول كيف يمكن للمجال الشامل لأهداف التنمية المستدامة أن يساعد في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة الوطنية طويلة الأجل وكيف يمكن للخطط الوطنية الحالية أن يتم تعزيزها بحيث تدعم أهداف التنمية المستدامة الحالية والقادمة في الدول المعنية.

وعلى التوصيات أن تعالج، ليس فقط القضايا الجوهرية المتعلقة بالحاجة إلى أهداف وغايات جديدة ومراجعة، بل أيضا القضايا المتعلقة بوسائل التنفيذ. وعلى سبيل المثال، فإن التوصيات يمكن أن تتضمن توصيات مثل دمج مسارين منفصلين للتخطيط معا أو كيفية وضع أهداف التنمية المستدامة مباشرة في دورة التخطيط الوطني القادمة.

وضع الغايات الوطنية

على الدول أن تضع غاياتها مسترشدة بمستوى طموح أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، مع مراعاة الظروف الوطنية. إن وضع غايات محددة زمنيا يتطلب تحديد مؤشرات معينة. ووضع غايات لأي مؤشر معين يمكن الاخطار عنها من خلال مختلف أنواع المعايير مثل المؤشرات والمبادئ أو المعايير المعمول بها محليا أو دوليا.

صياغة خطط التنمية المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة

الخطوة النهائية تتضمن دمج التوصيات الخاصة بثغرات أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية وخطط القطاع الداعم لها. ويجب تنفيذ التوصيات كجزء من الإجراءات الخاصة بالدولة لصياغة استراتيجياتها الوطنية أو خططها الوطنية. ويمكن استخدام مختلف الأدوات للمساعدة في إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج والمشروعات الأساسية والتي لها أكبر الاحتمالات لتغير مستوى النظم وتحقيق الفوائد المشتركة في مجالات قضايا متعددة.

تضمنت نقطة البداية في المكسيك لتنفيذ جدول أعمال 2030 خطة تنمية وطنية لمدة 6 سنوات وأيضا إصلاح هيكل مستمر يطبق في الدولة. أن خطة التنمية الوطنية الحالية 2013-2018 ومجموعة الإصلاحات الهيكلية التي تم تبنيتها من قبل إدارة بينانيتو قد تم وضعها في 2013. قبل

جدول أعمال 2030. ولذلك، قامت المكسيك بعمل عدة تقييمات (معينة على كل من الأدوات التحليلية واستشارات أصحاب المصلحة المتعددين) وذلك لتقييم مدى توافق وتماشى هذه الأدوات مع أهداف التنمية المستدامة. ويعكس الجدول التالي تماشي أهداف التنمية المستدامة مع الإصلاحات الهيكلية.

الشكل رقم (8): مراجعة ومواءمة الاستراتيجيات والخطط الحالية مع أهداف التنمية المستدامة

ODS/REFORMA	Reforma Energética	Reforma en Telecomunicaciones	Reforma en Materiales de Construcción	Reforma Financiera	Reforma Independiente	Reforma Laboral	Reforma Educativa	Código Nacional de Procedimientos Penales	Nursing de Atención	Reforma Judicial	Reforma en Materiales de Construcción	Reforma Disciplinaria	Reforma de los Ejecutivos y los Magistrados	Reforma en el Poder Judicial
Objetivo 1. Poner fin a la pobreza en todas sus formas en todo el mundo.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 2. Poner fin al hambre, lograr la seguridad alimentaria y la mejora de la nutrición y promover la agricultura sostenible.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 3. Garantizar una vida sana y promover el bienestar para todos en todas las edades.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 4. Garantizar una educación inclusiva, equitativa y de calidad y promover oportunidades de aprendizaje durante toda la vida para todos.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 5. Lograr la igualdad entre los géneros y empoderar a todas las mujeres y las niñas.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 6. Garantizar la disponibilidad de agua y su gestión sostenible y el saneamiento para todos.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 7. Garantizar el acceso a una energía asequible, segura, sostenible y moderna para todos.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 8. Promover el crecimiento económico sostenido, inclusivo y sostenible, el empleo pleno y productivo y el trabajo decente para todos.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 9. Construir infraestructuras resilientes, promover la industrialización inclusiva y sostenible y fomentar la innovación.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 10. Reducir la desigualdad en y entre los países.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 11. Lograr que las ciudades y los asentamientos humanos sean inclusivos, seguros, resilientes y sostenibles.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 12. Garantizar modalidades de consumo y producción sostenibles.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 13. Adoptar medidas urgentes para combatir el cambio climático y sus efectos.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 14. Conservar y utilizar en forma sostenible los océanos, los mares y los recursos marinos para el desarrollo sostenible.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 15. Promover el uso sostenible de los ecosistemas terrestres, luchar contra la desertificación, detener e invertir la degradación de las tierras y frenar la pérdida de la diversidad biológica.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 16. Promover sociedades pacíficas e inclusivas para el desarrollo sostenible, facilitar el acceso a la justicia para todos y crear instituciones eficaces, responsables e inclusivas a todos los niveles.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Objetivo 17. Fortalecer los medios de ejecución y revitalizar la Alianza Mundial para el Desarrollo Sostenible.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: تقرير المراجعات الوطنية التطوعية. المكسيك 2016

(<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10756Full%20report%20Mexico%20-%20HLPF%202016%20FINAL.pdf>)

تماسك السياسة: التكامل والتنسيق

إن تنفيذ جدول أعمال 2030 يتطلب طريقة متكاملة لتعزيز أبعاد التنمية المستدامة بطريقة متوازنة والتي تخلق نظام القطاعات التقليدي وتخلق توافق سياسي أفقي متكامل. وعلاوة على ذلك، فإن جدول الأعمال يطالب أيضا بتوافق رأسي ومتكامل على كل مستويات الحكومة لضمان أن عملية التنفيذ تعكس الاعتبارات المحلية والوطنية والعالمية.

أفقي - عبر القطاعات

إن دمج السياسة الأفقية يشير إلى " عمليات صنع السياسات التي تضع في الحسبان الترابط بين الأبعاد والقطاعات " (اجتماع مجموعة الخبراء - إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015). وذلك يتضمن إدارة المقايضات والتوازن في الأولويات المتضاربة وإدراك الآثار (الجيدة والسيئة) والتي تعمل في سياسة القطاع وتزيد التضافر بين السياسات الداعمة المشتركة. وفي سياق جدول أعمال 2030، فإن ذلك يطبق على مختلف أبعاد التنمية المستدامة وبين مختلف القطاعات والتي تغطيها الأهداف (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2015).

أهداف التنمية المستدامة هي أهداف تتعلق بالقطاعات (مثل المياه والطاقة والتعليم) وأهداف شاملة لعدة قطاعات (اجتماع مجموعة الخبراء - إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015). وهي أيضا مصممة لتعكس مدى التضافر والترابط بين مختلف مجالات الأهداف. إن أكثر من نصف غايات التنمية المستدامة تقدم إشارة صريحة إلى واحد من الأهداف على الأقل، وذلك يسهل التكامل فيما بين القطاعات لتصميم السياسة وتنفيذها. ومع ذلك، فإن الروابط المتعلقة ببعضها والخاصة باخذ القرار على مختلف مستويات الحكومة قد لا نجدها كلها معا (DSD 2015).

الإطار رقم (5): الدروس المستفادة حول تكامل السياسة

- بعض الدروس الأساسية المستفادة حول تكامل سياسة التنمية المستدامة هي:
- تفعيل الرؤية طويلة الأجل مع التخطيط قصير الأجل والأهداف الذكية وأولويات كل قطاع.
 - التحول من التركيز على الظروف إلى بناء القدرات.
 - خلق أساس معياري للذهاب إلى أبعد من الالتزامات التطوعية.
 - تبني وضع السياسة القطاعية وعدم تجاوزها.
 - إعادة عمل إطار الاستراتيجيات المتكاملة مثل أدوات الاتصال بغرض توضيح الفائدة العامة على القطاعات والمساعدة في حشد الدعم.
- المصدر: قسم الإدارة العامة وإدارة التطوير DPADM 2015.

يمكن الوصول إلى التكامل الأفقي من خلال ثلاثة وجهات نظر:

- العلاقة: تحديد نقاط التلاقي العامة الأكثر أهمية - علاقة الشراكات. الصلات بين العديد من القطاعات يتم إظهارها لتحديد التفاعلات والتوترات والمقايضات والتضافر المحتمل والتقدم في الرقابة للنظام ككل وليس على مستوى القطاع فقط.
- التحول الاقتصادي: على الطرق الاقتصادية أن تدرك ردود الفعل السلبية الاجتماعية والبيئية لأنشطة السوق والتسعير واستيعاب العوامل الخارجية السلبية.
- حقوق الإنسان: تم بناء أهداف التنمية المستدامة حول مجموعة كاملة من حقوق الإنسان تمتد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى الحقوق المدنية والسياسية وأيضا الحق في التنمية. إن تعميم أهداف التنمية المستدامة عليه أن يساعد في تشكيل استراتيجيات التنمية لضمان أن كل فرد يتمتع بالقدر الكامل من حقوق الإنسان وأنه لم يتم ترك أحد بدون هذه الحقوق.

تتضمن آليات تكامل السياسة التقدم في الآتي:⁹

خليل سياسة التكامل:

خليل سياسة التكامل هو طريقة لفحص السياسة ومقترحات البرامج للتعرف على احتمالية وجود وفائدة أو آثار سلبية على موضوعات قومية معينة. وتقوم الطريقة وبشكل مثالي بالمطالبة بمراجعات للسياسة قبل تقديمها للبرلمان للموافقة عليها.

الآليات المؤسسية المنسقة:

إن الآليات المؤسسية الرسمية في شكل جهات منسقة بين الوكالات تعتبر طريقة أخرى لتعزيز التوافق السياسي الأفقي والتكامل والشراكات. وبمشاركة مكاتب أعلى مستوى في الحكومة (مثل مكتب رئيس الوزراء ومكاتب الرؤساء ومكاتب البرلمان) تستطيع مؤسسات التنسيق ربط وتفصيل المهام داخل الحكومة كل على حدة.

عندما قامت بعض الدول بوضع آلياتها المؤسسية. قامت دول أخرى بالتكيف مع الآليات الموجودة لديها. وتعتمد بعض الدول على زيادة الوزارات الرئيسية من خلال التفويضات الشاملة و/ أو التأثير.

⁹ وصف الآليات يعتمد على الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة و وحدات التدريب المتعلقة بها.

في أوغندا، ستقوم سياسة التنسيق الوطني بتوجيه إطار عمل تنسيق أهداف التنمية المستدامة والذي سيتضمن: لجنة تنسيق سياسة أهداف التنمية المستدامة لتقديم توجيه السياسة وتنفيذ المراجعة ولجنة توجيه التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة لمراجعة التقدم وعمل التوصيات وفريق المهمة الوطني لأهداف التنمية المستدامة وخمس مجموعات عمل فنية لأهداف التنمية المستدامة لتنسيق ورقابة البيانات والتخطيط والتأييد والتمويل.

المصدر: تقرير المراجعات الوطنية التطوعية.

النموذج المتكامل

إن تكييف غايات معينة حسب ظروف الدولة يتطلب تحليل تفصيلي وتداول. والأدوات التحليلية¹⁰ تتضمن:

- تخطيط نظام الترابط بين أهداف الدولة وغاياتها. إن تحليل الشبكة الاجتماعية هو الاستراتيجية لاستثمار الهياكل الاجتماعية من خلال استخدام نظريات شبكة العمل والرسم البياني. ويمكن للتخطيط تقديم أفكار هامة لتماسك السياسات والتكامل عند تنفيذه في سياق الدولة. وقد قام قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية باستخدام هذه الأداة لتخطيط الترابط فيما بين الـ 17 هدف للتنمية المستدامة وغاياتهم. ويعرض الشكل رقم (11) الرابط الذي يربط الهدف السادس والهدف الثالث مع الغايات الموجودة تحت الأهداف الأخرى.

استخدام أدوات النموذج المتكامل لفهم والاطلاع على عملية وضع الغايات المحتملة. يمكن لوكالات التخطيط الحكومي استخدام أدوات النموذج المتكامل للحصول على فكرة النظام الواسع الانتشار حول قضايا التنمية المستدامة للتعرف على وضع وقابلية تحقيق وطموح الغايات الخاصة بالخطط والسياسات. والأدوات المتوفرة تتضمن:

¹⁰ العرض المرئي في يناير 2016 حول "تنفيذ جدول أعمال 2030: التقييم المتكامل السريع لأهداف التنمية المستدامة". https://undg.org/wp-content/uploads/2016/06/RIA_presentation-18.03.2016.pptx

- أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (RIA): والتي تقوم بمراجعة خطط التطوير الوطنية الحالية واستراتيجيات القطاع ذات الصلة. وهي تقدم نظرة استدلالية لمستوى التماشي مع غايات أهداف التنمية المستدامة وتحدد الروابط بين الغايات.
- نموذج عينة 21 (T 21) الخاص بمعهد الألفية تم تنفيذه لتوليد سيناريوهات تصف الظروف المستقبلية للاستراتيجيات المقترحة. إن النموذج المصاحب لأهداف التنمية المستدامة المتكاملة يحاكي التوجهات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 حسب سيناريو العمل المعتاد وسيناريوهات بدائل التحليل.¹¹

الإطار رقم (6) استخدام أدوات النموذج المتكامل

- قامت كل من مدغشقر والمكسيك باستخدام أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي RIA.
 - في الفلبين دعم نموذج T21 واعداد الرؤية طويلة الأجل (LTV) أوبسيون ناتن.
 - استراتيجية توجو للنمو المتسارع وتعزيز العمالة، واستراتيجيتها للتنمية المستدامة والبرنامج الوطني لبناء القدرات وتحديث الدولة قد تم تحليلهم باستخدام إطار عمل تحليلي للتنمية المستدامة الموضوع من قبل جامعة كيويك والمعهد الفرانكفوني للتنمية المستدامة.
- المصدر: نتيجة تقرير المراجعة التطوعية 2016 (قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية بالأمم المتحدة).

رأسي – عبر مستويات الحكومة

تقوم السلطات المحلية والإقليمية بدور هام لتعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال 2030. وأن الكثير من عمليات التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة سيتم على المستوى دون الوطني. إن السلطات المحلية والإقليمية لديهم المعرفة المباشرة والمعلومات حول اهتمامات الأفراد وتحديات التنمية المستدامة على المستويات المحلية والاجتماعية. وهم أيضا مشاركون بشكل مباشر في تقديم الخدمات الهامة. وعلاوة على ذلك، فهم غالبا في وضع أفضل بحيث يكون لديهم طرق أكثر تكاملا حيث أن الموضوعات يتم تغطيتها من خلال القليل من المسؤولين وهناك تعاون وثيق للموظفين المحليين (سموك اندواجلر 2016).

¹¹ http://www.millennium-institute.org/integrated_planning/tools/T21/

هنالك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في التنفيذ المحلي لأهداف التنمية المستدامة DPADM (2016).

- الشراكات والتكامل.
- آليات التمويل.
- توافر البيانات المصنفة من خلال المعايير الجغرافية وشرائح المجتمع.
- وجود قدرات لدى الموارد البشرية على المستوى المحلي.

هناك مختلف الآليات المتوفرة لتعزيز التماسك على كل مستويات الحكومة:¹²

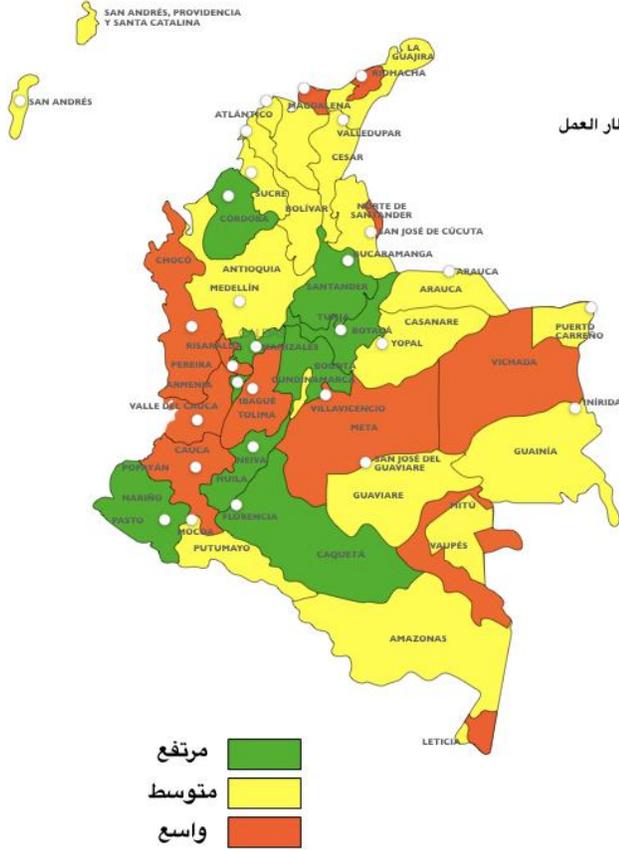
- آلية التنسيق المؤسسي.
- الجهات الاستشارية.
- جداول الأعمال المحلية.
- الرقابة والمراجعة على المستوى المحلي.
- تقييم التأثير.
- طرق النموذج المتكامل.

وتقوم الدول باتخاذ خطوات لتنسيق جهودات التنمية الوطنية مع المستويات دون الوطنية والمحلية للحكومة. وتم تقديم مثال عن كولومبيا في الشكل رقم (15).

تقوم الحكومة في كولومبيا بالعمل مع البلدية والسلطات الإدارية لوضع موازنة ملائمة وإجراءات للسياسة التنظيمية في خطط التنمية المحلية والتي تضمن دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر عمل التخطيط للمستوى دون الوطني. وكجزء من هذه الجهود، تقوم الحكومة بعمل تقييم لدى تماشي خطط التنمية دون الوطنية والمحلية معاً.

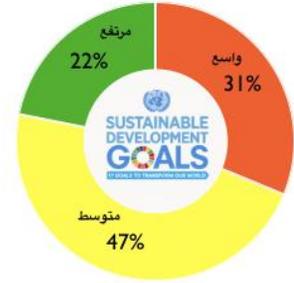
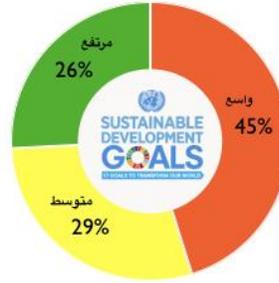
¹² وصف الآليات يعتمد على الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة ووحدات التدريب المتعلقة بها.

الشكل رقم (10) أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية دون الوطنية في كولومبيا



63 خطة تنمية على المستوى دون الوطني - 2019/2016

- 100% من خطط التنمية المحلية تضمنت أهداف التنمية المستدامة في سياسة إطار العمل
- 32 إقليمي: مرتفع (7) ، متوسط (15) ، واسع (10)
- 31 المدن الرئيسية: مرتفع (8) ، متوسط (9) ، واسع (14)
- كمعدل، تتضمن خطط التنمية الوطنية 30% من غايات أهداف التنمية المستدامة والتي تشاركت فيها الحكومات دون الوطنية المسؤوليات (110/33)



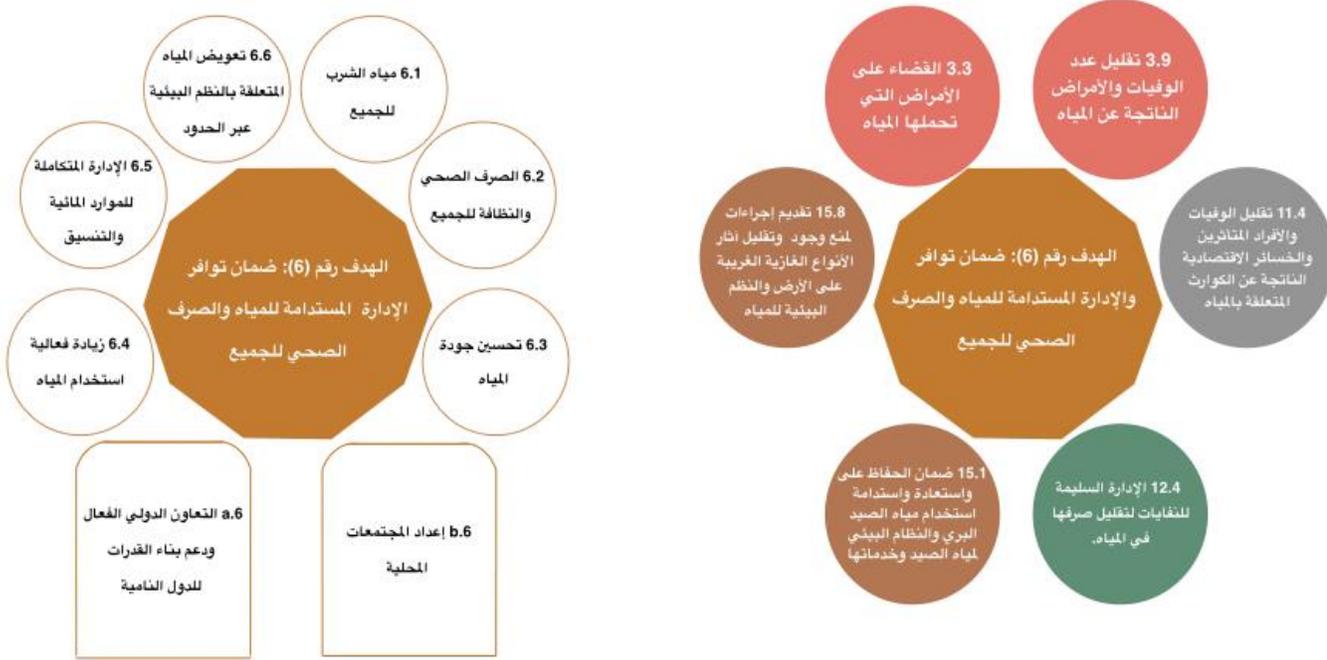
TODOS POR UN NUEVO PAÍS

المصدر: عرض كولومبيا للمراجعة الوطنية التطوعية 2016

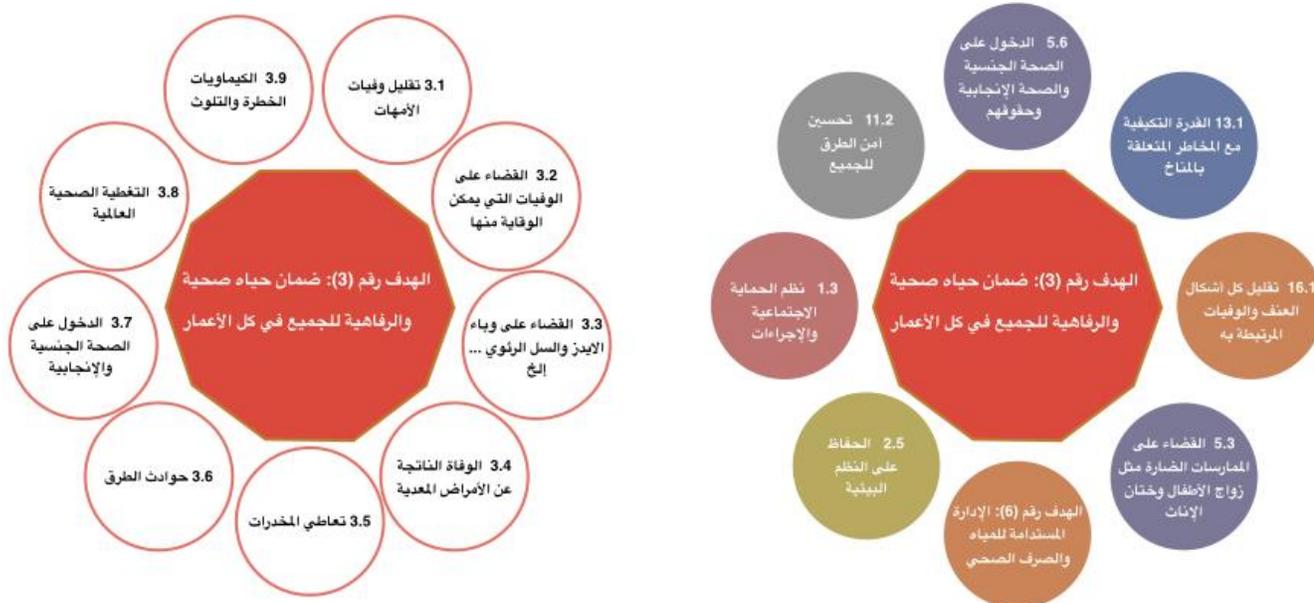
(https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21388Colombia_PPT%20NVR%2020%20ULIO.pdf) and VNR Synthesis report (UNDESA 2017).

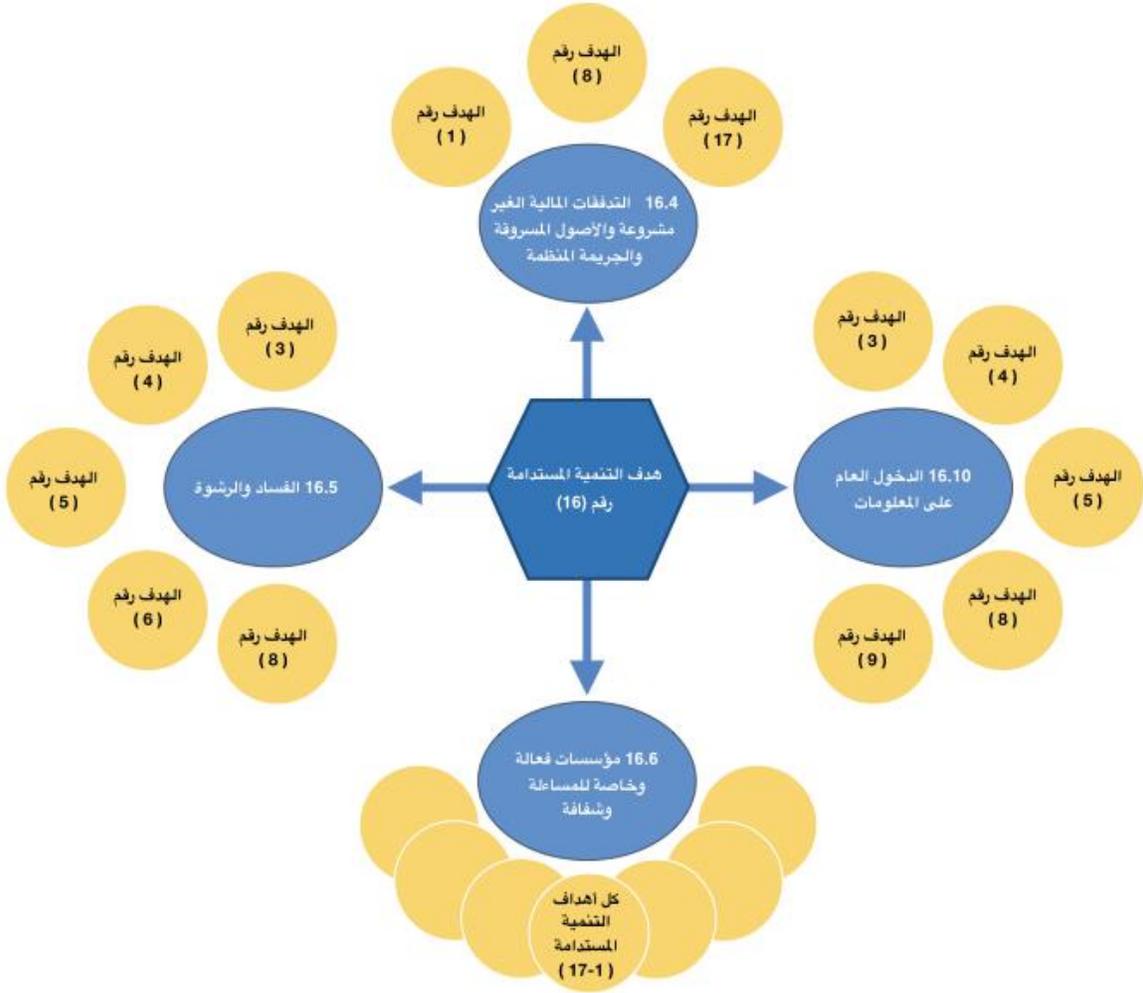
الشكل رقم (11): الترابط بين أهداف التنمية المستدامة

هدف المياه رقم (6) والمياه كغاية في الأهداف الأخرى (إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA).



هدف الصحة رقم (3) والصحة كغاية في الأهداف الأخرى (الأمم المتحدة – إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية)





المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية (2015).

الميزانية

يؤكد جدول أعمال 2030 على التزامه القوي بالتنفيذ الكامل والذي يتطلب التنظيم الفعال للموارد المالية والشركات. ويؤكد جدول الأعمال على أن " استراتيجيات التنمية المستدامة المتماشية الخاصة بالدولة والمدعومة من قبل أطر عمل تمويل وطنية متكاملة " ستكون في صميم جهودات التنمية المستدامة (الفقرة 36 أ/ 1/70).

تشارك الحكومات الوطنية في المسؤولية عن تنفيذ جدول الأعمال عالمياً على مستويات تناسب مع قدراتهم ومواردهم (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016). أولاً، تحتاج الدول النامية إلى موارد إضافية لتنفيذ التنمية المستدامة في كل الأبعاد. بما في ذلك عن طريق تقوية التعاون الدولي. ثانياً، فإن العديد من التحديات خارج حدود الدولة تتطلب تجارب عالمية. ثالثاً، فإن بيئة التمكين الدولية هي الشرط المسبق لتنفيذ التنمية المستدامة محلياً.

ونعتبر احتياجات التمويل لتنفيذ جدول أعمال 2030 ضخمة جداً. وحسب التقديرات المتوفرة، فإن المدخرات العالمية كافية للوفاء باحتياجات أهداف التنمية المستدامة، ولكن الموارد لا تذهب للأماكن الأكثر احتياجاً لها. إن التدفقات المالية الغير مشروعة (IFF) تحسب على جزء ضخم من الموارد والتي يمكن أن توجه إلى التنمية المستدامة. إن جدول أعمال إجراءات أديس بابا (AAAA) حول التمويل للتنمية، وأيضاً هدف التنمية المستدامة رقم (17) وجدول أعمال 2030 يعترفون بأن كل أنواع التمويل مطلوبة لتنفيذ جدول الأعمال وتوضيح أي ترتيبات لآليات التمويل:

- الموارد العامة المحلية.
- الأعمال التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية.
- التعاون الإنمائي الدولي.
- التجارة الدولية.
- الدين والقدرة على تحمل الدين.

على الدول أن تقيم وضع مجموعة آليات التمويل المتاحة لتنفيذ جدول أعمال 2030 وأن تحول عمليات الميزانية الوطنية لدعم الطبيعة المعتمدة على النتائج لأهداف التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015).

إن بعض الأدوات مثل تقييمات تمويل التنمية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنها أن تساعد الدول في رسم خريطة التدفقات المالية الخاصة والعامة والمحلية والدولية المعنية بالتنمية وتقييم سياسات التمويل والإجراءات المؤسسية لتقوية التماسك والربط بين مختلف التدفقات المالية والأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن للأجهزة العليا للرقابة إن تقييم أطر عمل التمويل الوطني وتقديم معلومات قيمة لخلق مساءلة أقوى داخل الحكومة من قبل ممثلين لجهات غير حكومية.

الإطار رقم (7): موارد الميزانية لدعم أهداف التنمية المستدامة

تعكس الميزانية الوطنية لعام 2016 لسيراليون كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالتوازي مع الأركان الثمانية الخاصة بالرفاهية وكل فئة من فئات الصرف من الميزانية. وقد كان بيان الميزانية قادرا على تحديد الجهات الفاعلة ومسؤوليتهم عن اعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة داخل الوزارات الحكومية والإدارات والوكالات المتنافسة حول الموارد وتصنيفها تحت عناوين الصرف المتعددة. وتنوي الدولة أيضا إعداد خطة استثمار وطنية لأهداف التنمية المستدامة يتم استخلاصها من تقييم معتمد على تكلفة الاحتياجات.

المصدر: تعهد 2016.

إن أحد التحديات الهامة لحشد الموارد العامة للتنمية المستدامة هو تقوية توفير الموارد العامة المحلية (ICESDF 2014).

يمكن زيادة مستوى إيرادات الحكومة من خلال تحسين كفاءة نظم الضرائب وتقوية التعاون الضريبي الدولي (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016). والشيء ذات الأهمية الخاصة هو تقليل التهرب الضريبي والفساد من خلال وضع قوانين وطنية أفضل وزيادة التعاون الدولي وكبح وتقليل التدفقات المالية غير المشروعة.

ويطالب جدول أعمال إجراءات أديس بابا المؤسسات الدولية المعنية بنشر تقديرات لحجم وتكوين التدفقات النقدية الغير مشروعة، وأن تشجع المجتمع الدولي لوضع ممارسات جيدة حول عائد الأصل. ويظهر جدول الأعمال الحاجة للعمل على تقليل فرص التهرب الضريبي وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية. وذلك يتعلق على وجه الخصوص بالأجهزة العليا للرقابة التي يمكنها أن تقوم بدورها في مكافحة التدفقات النقدية الغير شرعية، وذلك من خلال تدقيق دور جهات الضرائب والجمارك في مواجهه الفواتير الغير سليمة والتهرب من الضرائب وأيضا من خلال إعداد التقارير حول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) (دي فريز 2016).

ويوصى جدول أعمال إجراءات أديس بابا (AAAA) أيضا بتحسين كفاءة المصرفيات من خلال ترشيد المصرفيات الغير فعالة (مثل الإعانات)، وأيضا تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين والحوكمة الرشيدة وتعزيز المساءلة على كل المستويات والشفافية، بما في ذلك عمليات الميزانية التشاركية وشفافية المشتريات العامة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016).

قد تسمح مختلف الأدوات باستهداف أكثر فعالية للموارد المتاحة من أجل الصالح العام من حيث دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واختيار الأدوات يجب أن يتم من خلال إدراك ظروف وقدرات الدولة. وفي بعض الظروف، فإن تقدم الرقابة وقدرات المراجعة والتكنولوجيا تمكن من تنفيذ طريقة وأدوات الميزانية المشتركة والطريقة المعتمدة على النتائج (مثل الموازنة المعتمدة على الأداء، والموازنة من أجل النتائج أو الموازنة التشاركية) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015). وفي الغالب، فإن الدول ذات الإيرادات المنخفضة والاقتصاديات الناشئة والتي قد لا تكون جاهزة لهذه الأنواع من آليات الموازنة، تقوم بوضع حلول وسطية مثل استخدام التصنيفات التشغيلية و/أو البرمجية من أجل التوزيع الأفضل واستهداف الموارد.

وهناك أداة أخرى وهي شمول الميزانية، وهذه الأداة تعزز دمج مجالات معينة (مثل البيئة أو الجنس) في الميزانيات المالية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015).

الإطار رقم (8): الموازنة بين الجنسين وعلامات تدقيق هذه الموازنة في الهند

- قام وزير المالية في الهند باتخاذ عدة خطوات بإعطاء الطابع المؤسسي للموازنة بين الجنسين 2004-2005: إعداد الوحدات الأساسية للموازنة بين الجنسين في حوالي 56 وزارة وإدارة وأيضا في بعض الولايات وإنشاء البعثة الوطنية لتمكين المرأة (NMEW) برئاسة رئيس الوزراء والقيام بمبادرات بناء القدرات برعاية وزارة تنمية المرأة والطفل (MWCD) وإعداد بيانات الموازنة بين الجنسين (GBS).
- إن غياب آلية مؤسسية لمراجعة توزيع الموارد من ناحية الجنس يحدد هدف تعميم منظور الجنس. والتدقيق العام للبرامج والخطط المطبقة من قبل الحكومات من منظور الجنس يعتبر أساسي لفهم وتقييم طبيعة المخصصات وعمليات المصروفات العامة والكفاءة والتنفيذ والفعالية.
- يقوم معهد السياسة المالية (FPI) وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتنفيذ مشروع لتعميم الموازنة بين الجنسين في ممارسات التدقيق الحالية من خلال وضع إجراءات لتدقيق الموازنة بين الجنسين والتي يمكن توظيفها من قبل المدققين لتتبع الثغرات بين السياسات وتنفيذها، وأيضا قياس ومراقبة المخرجات والنتائج المتعلقة بجودة الموازنة بين الجنسين. وسيكون لدى المدققين الداخليين والخارجيين مفهوم أفضل للثغرات الجنسية والأدوات المرتبطة بها مثل GAMs بغرض دعم التنفيذيين في ضمان التماسك الرأسي والأفقي والزمني عبر تداخلات المساواة بين الجنسين.

المتابعة والمراقبة والمراجعة

نظرة عامة

يلتزم جدول أعمال 2030 بالمشاركة في متابعة ورقابة ومراجعة منتظمة للتقدم بغرض المساهمة في التنفيذ الفعال ومساعدة الدول في الوصول للحد الأقصى للتقدم ومتابعته (الفقرة 172/أ/ RES/1/70). ويعرض جدول الأعمال إطار عمل المتابعة والمراجعة على المستويات الوطنية

والإقليمية والعالمية بغرض تعزيز المساءلة ودعم التعاون الدولي وتشجيع التعليم المتبادل ومشاركة الممارسات الجيدة (الفقرة 73/أ / RES / 70/1).

في الأعوام الأولى، يتوقع من عمليات المراجعة أن تركز على التقدم الذي يتم تحقيقه في تكامل أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات والسياسات وتصميمهم حسب الظروف الوطنية وضبط أو إعداد الإجراءات المؤسسية ذات الصلة. وبعد ذلك، تركز المراجعة على الإنجاز الفعلي لأهداف التنمية المستدامة ومراقبة التقدم مقابل الغايات والمؤشرات وتقييم السياسات والبرامج واعداد التقارير حول التقدم.

عمليات المراجعة ستكون تطوعية وبقيادة الحكومة، وستضع في الحسبان الحقائق الوطنية والقدرات ومستويات التنمية.

إطار عمل المراجعة

تبدأ عمليات المراجعة على المستوى الوطني ثم تغذي المستويات الإقليمية والعالمية. ويتضمن المستوى العالمي العديد من مختلف العناصر. أن المراجعات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأيضا مساهمات المنظمات والممثلين من خارج نظام الأمم المتحدة يكملون جميعهم بعضهم البعض (تقرير الأمين العام 2016 / أ / 70 / 684، 15 يناير 2016).

المستوى الوطني

إن جوهر إطار عمل المراجعة هو المستوى الوطني. ويشجع جدول أعمال 2030 الدول الأعضاء على " القيام بمراجعات نظامية وشاملة للتقدم على المستوى الوطني والمستوى دون الوطني بقيادة الدولة". وأن مثل هذه المراجعات يجب أن تصمم بناء على المساهمات من السكان الأصليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين وأن تتماشى مع الظروف الوطنية والسياسات والأولويات. وأن البرلمانات الوطنية والمؤسسات الأخرى يمكنها أيضا دعم هذه العمليات.

من المتوقع من الدول أن تبنى على خططها الوطنية الحالية وعلى آليات المراجعة، وأن تتبنى مؤشرات وتضع معايير وتراقب التقدم وتحدد الثغرات والتحديات وتعد التقارير وتقوم بالمتابعة. وعلى سبيل المثال، فإن نظام المؤشرات الحالي الموجود عبر الانترنت يمكن تحديثه ليعكس مؤشرات جديدة محددة في عملية تكييف جدول أعمال 2030 مع الظروف الوطنية.

آليات المراجعة والعمليات على المستوى الوطني تتضمن:

- المراجعات الداخلية: تقوم بعض الدول بعمليات مراجعة سنوية أو نصف سنوية أو متعددة والتي يتم ادراج نتائجها جميعا في تقرير التقدم.
- المراجعات الخارجية يقوم بها باحثون مستقلين أو مستشارين.
- مراجعات النظراء تكون تطوعية وتشتمل على التعليم المتبادل ومشاركة الممارسات الجيدة.
- المدخلات والمعلومات من وكالات التدقيق والاشراف.
- تقييمات النظم والسياسات والبرامج.

تقارير أهداف التنمية المستدامة الوطنية ستكون جزءا لا يتجزأ من عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الشفافية والمشاركة والمساءلة. وتعمل الأمم المتحدة في الوقت الحالي على وضع أدلة لتقارير أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

الإطار رقم (9): وكالات التدقيق كجزء من عمليات المراجعة الوطنية

- مفوض كندا للبيئة والتنمية المقيم في مكتب مدقق عام كندا (2015OGA) .
- مفوض الأجيال المستقبلية في ويلز والذي تم تعيينه مؤخرا حسب قانون ويلز "رفاهية الأجيال المستقبلية في ويلز".
- كانت المجر رائدة في عملية إيجاد وظيفة أمين المظالم للأجيال القادمة (مجلس المستقبل العالمي 2007).

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية UNDG (2016).

المستوى الإقليمي:

يقدم كل من المستوى الإقليمي والمستوى دون الإقليمي فرص التعلم من النظراء من خلال المراجعات التطوعية وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الغايات المشتركة. ويتم تخطيط العمليات الإقليمية بناء على المراجعات على المستوى العالمي من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF).

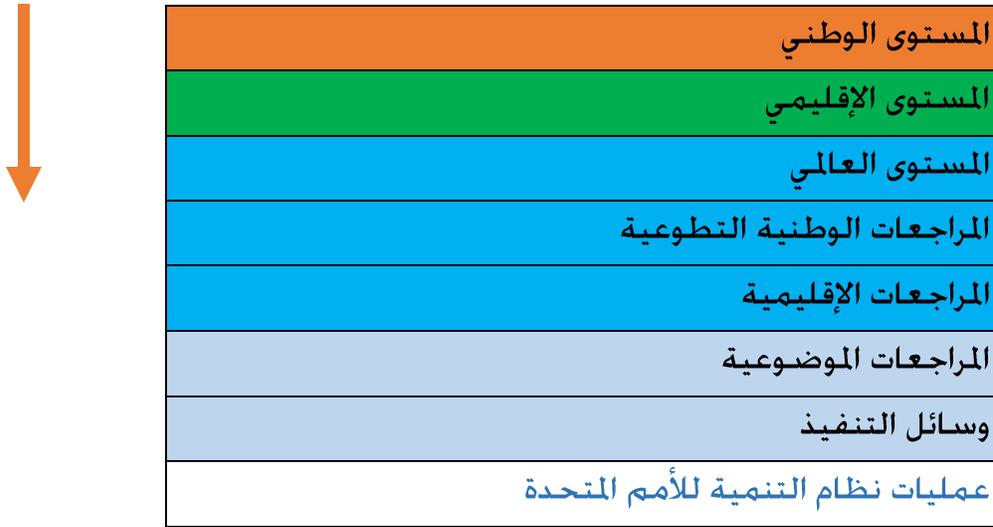
المستوى العالمي:

المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو محور "شبكة عمليات المتابعة والمراجعة على المستوى العالمي" بالعمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتديات الأخرى ذات الصلة.

وهو يعتمد على نتائج مراجعات التقدم الوطني ودون الوطني والإقليمي. ويهدف نظام المراجعة العالمي لأن يكون شامل وأن يعزز المفهوم الشامل لعملية التنفيذ وتسهيل الضوء على الروابط الهامة بين مختلف الأبعاد.

الشكل رقم (12): أسلوب بناء إطار عمل المراجعة

إطار عمل مراجعة جدول أعمال 2030



المصدر / معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (2016)

المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) والمراجعات على المستوى العالمي

للمنتدى دور مركزي في ضمان المتابعة والمراجعة على المستوى العالمي. ويتم عقد المنتدى مره واحدة كل أربعة أعوام تحت مظلة الجمعية العامة. ومرة سنويا تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) التابعة للأمم المتحدة. وكان أول اجتماع للمنتدى بعد الموافقة على جدول أعمال 2030 في نيويورك في الفترة من 11 إلى 20 يوليو 2016 برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيعقد الاجتماع القادم للمنتدى تحت رعاية الجمعية العامة في عام 2019.

مراجعات المنتدى تمت من خلال الاطلاع على التقارير التالية:

- التقرير السنوي بتقديم أعمال التنمية المستدامة: ويتم إعداده من قبل الأمين العام بالتعاون مع نظام الأمم المتحدة القائم على إطار عمل المؤشرات العالمي. وهو يعتمد على قاعدة

البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي يتم وضعها بناء على البيانات الناتجة عن النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمعّة على المستوى الإقليمي. وتم نشر أول تقرير تقدم لأهداف التنمية المستدامة في يوليو 2016 (E/2016/75).¹³

- تقرير التنمية المستدامة العالمي: ويتم إعداده كل أربعة أعوام مع التركيز على الأدلة وبهدف يرمى إلى تقوية تفاعل العلوم والسياسة.
- تقرير فرق العمل المشتركة بين الوكالات حول تمويل التنمية.¹⁴

عناصر المراجعة على المستوى العالمي

المراجعات الوطنية التطوعية

يقوم المنتدى بعقد مراجعات منتظمة لتقييم التقدم والإنجازات والتحديات وتقديم برامج للشراكات من خلال مشاركة المجموعات الأساسية وأصحاب المصلحة الآخرين (الفقرة 22 أ (684/70/).

وتهدف المراجعات الوطنية التطوعية إلى تمكين التعليم المتبادل بين الدول والأقاليم ومساعدة كل الدول، وخصوصا التي يتم مراجعتها بغرض تقوية سياساتها الوطنية وأطر العمل المؤسسية لديها وحشد الدعم الضروري والشراكات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الفقرة 77 أ / 70 / 684).

إن المراجعات تطوعية وبقيادة الدولة، وتتضمن مشاركين من الوزارات ومن المستويات العليا وتشمل كل من الدول المتقدمة والنامية وأيضا جهات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.

أدلة التقارير التطوعية المشتركة ذات المرونة تقدم إطار العمل لجعل التقارير أكثر جانبا وقابلية للمقارنة.¹⁵ وأدلة التقارير هذه سيتم استخدامها كقاعدة لتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حسبما هو مشروح في الجزء الثاني والثالث من هذا الدليل.

¹³ http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/2016/75&Lang=E

¹⁴ <http://www.un.org/esa/ffd/ffd-follow-up/inter-agency-task-force.html>

¹⁵ أسئلة وأجوبة حول المراجعات الوطنية التطوعية المتوفرة على

<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/9765Q%20and%20A%20for%20HLPF%20National%20reviews%202016.pdf>

ومن غير المتوقع أن تكون الاحصائيات والمؤشرات هي التركيز الأساسي للمراجعات الوطنية على الرغم من أن الدول قد تشرح العناصر الأساسية للمراجعة بالأرقام التي تفسر التوجهات (بناء على المؤشرات الوطنية و /أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة).¹⁶

يجب أن يتم النظر إلى عمليات المراجعة على انها دائرة من المراجعة المستمرة للتنفيذ الوطني لجدول أعمال 2030 (الفقرة 87 أ/70/684). وقد تتنوع المراجعة الوطنية من دولة لأخرى بناء على الأولويات ومرحلة مدى جاهزية الحكومة أو تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة.

الإطار رقم (10): المراجعة التطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى HLPF

- عام 2016، شاركت 22 دولة في الجولة الأولى للمراجعات الوطنية التطوعية وهي: الصين، كولومبيا، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، جمهورية كوريا، مدغشقر، المكسيك، مونتينيغرو، المغرب، النرويج، الفلبين، ساموا، سيرلانكا، سويسرا، توجو، تركيا، أوغندا، وفنزويلا.
- عام 2017، ستقوم 40 دولة بتقديم مراجعات وطنية تطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى HLPF وهي: أفغانستان، الأرجنتين، أذربيجان، بنجلاديش، روسيا البيضاء، بلجيكا، البرازيل، بنين، بتسوانا، بيليز، شيلي، كوستاريكا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، السلفادور، أثيوبيا، جواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، لوكسمبورغ، ماليزيا، المالديف، موناكو، النيبال، هولندا، نيجيريا، بنما، بيرو، البرتغال، قطر، سلوفينيا، السويد، تايلاند، أوروغواي، و زمبابواي.

- عام 2018، تطوعت دولتين لتقديم المراجعات الوطنية التطوعية وهم إيرلندا وسنغافورا.

التقارير المكتوبة والملخصات التنفيذية للمراجعات الوطنية التطوعية متوفرة على :

<http://www.sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

المراجعات الموضوعية

يتم القيام بالمراجعات الموضوعية من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى HLPF. والهدف من هذه المراجعات هو رسم خريطة للتقدم العالمي وتحديد الجوانب السليمة وجميع الآثار. بما في ذلك الآثار على القضايا العامة. سيتم دعم هذه المراجعات من قبل مراجعات اللجان المالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والمنتديات الحكومية الأخرى (الفقرة 45. (684/70/أ).

إن تتابع المراجعات الموضوعية لكل أربعة أعوام سيعكس الطبيعة المتكاملة والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. بما في ذلك، الشمولية والقضايا الطارئة وستعمل هذه العملية كإطار عمل لمراجعة كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وقد أتى الموضوع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2016 تحت عنوان "ضمان أنه لم يتم ترك أحد". وتمت مراجعة أربعة أهداف بالتفصيل وهي كالتالي: الهدف رقم 1، 6، 8، 10. وترتيب الموضوعات للأعوام المتبقية للمراجعة على مدار الأربعة أعوام قد تم عرضها في الجدول رقم (1) (أ/ RES /70 /299).

الجدول رقم (1): الموضوعات والأهداف التي تم مراجعتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى (2017-2019)

العام	الموضوع	الأهداف
2017	القضاء على الفقر وتعزيز الرفاهية في عالم متغير.	1، 2، 3، 5، 9، 14
2018	التحول نحو مجتمعات مستدامة وذات مرونة .	6، 7، 11، 12، 15
2019	تمكين الافراد وضمان الشمولية	4، 8، 10، 13، 16

الهدف رقم (17) ووسائل التنفيذ

سيتم مراجعة الهدف رقم 17 والتقدم في أساليب التنفيذ سنويا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى HLPF (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم 1). وقد تم توضيح إجراءات المراجعة في كل من جدول أعمال 2030 (الهدف رقم 17) وفي جدول أعمال إجراءات أديس بابا (AAAA).

الممثلين الآخرين

سيتم فتح المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمدخلات والمساهمات من المجموعات الرئيسية وأصحاب المنفعة ذات الصلة والجهات ذات طابع المراقبة في الجمعية العامة. ويجب استخدام آليات الإبداع مثل الواجهات على شبكة الانترنت وذلك لتسهيل المشاركة (أ/RES/70/299/الفقرة 12).

البيانات ورصد التقدم

يدرك جدول أعمال 2030 الأهمية الحاسمة للجودة. إن البيانات المناسبة والمسموح الدخول عليها والمصنفة بشكل موثوق فيه يمكن من مراقبة التقدم وضمان: أنه لم يتم ترك أحد (الفقرة 48 / 70 / 1). وتعتبر البيانات ذات الأهمية للعلم بالسياسات واتخاذ القرارات ومراقبة تقدم جدول أعمال 2030 وضمان المساءلة الهادفة والمشاركة.

مراقبة تقدم جدول أعمال 2030

من المتوقع أن تطبق كل الدول الأعضاء أطر عمل النتائج الوطنية مع الغايات والمؤشرات وأيضاً تطبق نظم رقابة فعالة لتقديم معلومات مناسبة وذات جودة لصنع السياسات وتوزيع الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأطر العمل هذه ستكمل مجموعة المؤشرات العالمية المستخدمة لمتابعة ومراجعة تقدم الأهداف والغايات (الفقرة 75 أ / RES / 70 / 1).

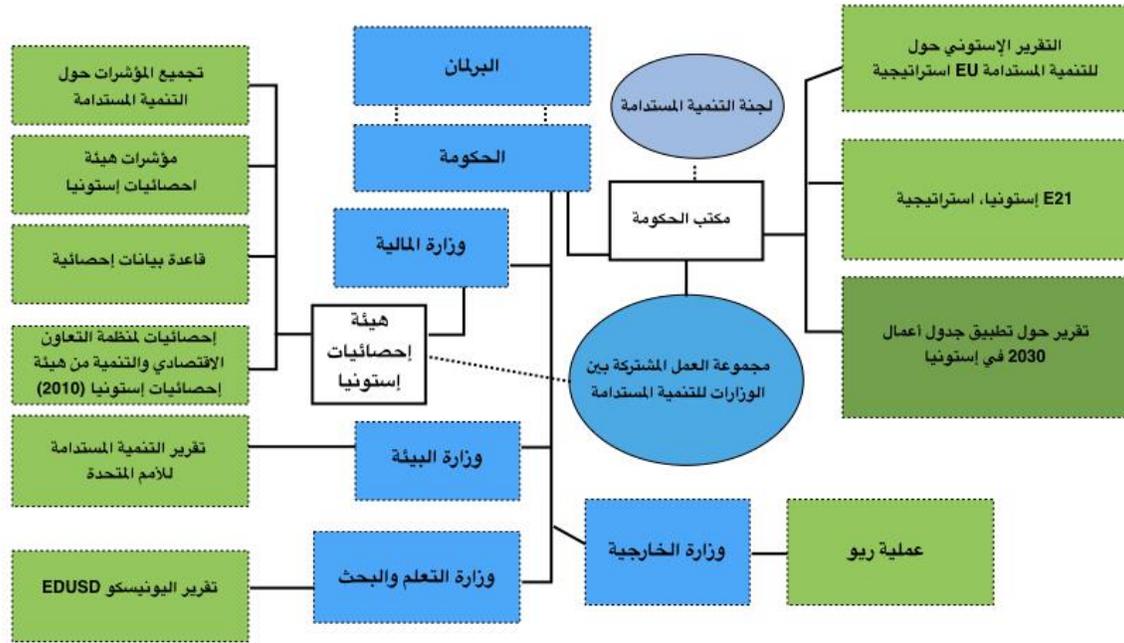
" تعتمد المراجعة العالمية بشكل أساسي على موارد البيانات الرسمية الوطنية " (الفقرة 74 أ) أ / RES / 70 / 1). نظم البيانات الوطنية التي يتم حفظها من خلال نظم ومكاتب الإحصاء الوطنية ستشكل أساس توليد البيانات لرقابة أهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية.

تقوم إستونيا برقابة التنمية المستدامة بناء على مؤشرات خاصة بالدولة ومن خلال مراجعة منتظمة وتصنيفها من خلال إحصائية خاصة بإستونيا وبالتعاون مع مكتب الحكومة ومختلف الوزارات.

إن قائمة المؤشرات والتي سيتم تهيئتها لتعكس أهداف التنمية المستدامة، قد تم الاتفاق عليها بالتعاون مع اللجنة الإستونية للتنمية المستدامة، ومجموعة العمل المشتركة بين الوزارات للتنمية المستدامة ومكتب الحكومة وهيئة الإحصاء في إستونيا.

المؤسسات التي تكون آلية المراقبة وتدفق المعلومات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (14) آليات التقرير في إستونيا



إعداد التقارير حول قضايا التنمية المستدامة في إستونيا

المصدر: تقرير المراجعات الوطنية التطوعية في إستونيا 2016 (https://sustainabledevelopment.un.org/content/do_cuments/10647estonia.pdf)

مؤشرات التنمية المستدامة العالمية

تم وضع إطار عمل المؤشرات العالمية من قبل وكالات مشتركة ومجموعة خبراء في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) وتم اعتماده من قبل اللجنة العليا الإحصائية للأمم المتحدة في جلستها في مارس 2016.¹⁷ وسيتم تبني إطار العمل بعد ذلك من قبل المجلس

¹⁷ موجود على <http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-SDGs-Rev1-E.pdf>

الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) والجمعية العامة (GA). وتعتبر مجموعة (IAEG-SDGs) مسؤولة عن تقديم الدعم الفني لتنفيذ المؤشرات وإعداد تقرير التقدم على المستوى العالمي. ويتضمن إطار العمل الذي تم اعتماده لـ 2030 مؤشرات تغطي كافة أهداف وغايات التنمية المستدامة.¹⁸ ومن المتوقع لهذا الإطار أن يتطور مع الوقت بحيث يعكس وفرة البيانات التي تم تطويرها أو منهجيات جديدة أو روابط ذات طبيعة فنية. وسيتم تقديم عمل المؤشرات العالمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمم المتحدة والجمعية العامة للحصول على اعتمادهم. وقد راعى اختيار المؤشرات الحاجة لتوجيه كل هدف وكل جوانب الغايات. وتتضمن السمات الأساسية للمؤشرات الموضوعية من قبل IAEG-SDGs (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016):

- الصلة الوثيقة.
- المنهجية الصحيحة.
- القابلية للقياس.
- المحدودية في العدد ولكن لم يتم ترك أي غاية.
- سهولة التواصل.
- تصنيف البيانات.
- الاحترام لحيز السياسات الوطنية – كل دولة يمكنها أن تحدد مؤشراتها.

وفي الوقت الذي نجد فيه أن بعض الغايات الأكثر تعقيدا والتي تغطي مختلف العناصر لديها العديد من المؤشرات المقابلة (مثل الغاية 3.3 يفترض أن يتم قياسها من خلال خمسة مؤشرات). إلا أن الغايات الأخرى لم يتم تغطيتها كاملة من قبل المؤشرات العالمية المقترحة (مثل الغاية 4.6 لديها مؤشر واحد فقط بينما تتضمن عنصرين يجب قياسهما). في العديد من الحالات، فإن أحد المؤشرات متعددة الأغراض يتم استخدامه لأكثر من غاية (على سبيل المثال، فإن نفس المؤشرات يتم استخدامها لقياس مختلف الغايات مثل 8.4 و 12.2) (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016).

¹⁸ تتضمن القائمة 230 مؤشر حيث تم التوصل إلى اتفاق عام حولهم. وإجمالي عدد المؤشرات المدرجة في مقترح المؤشرات النهائي هو 241 مؤشر. وحيث أن 9 مؤشرات متكررة تحت اثنين أو ثلاثة من الغايات، فإن الرقم الإجمالي الفعلي للمؤشرات الفردية في القائمة هو 230.

الإطار رقم (11): تحديات البيانات

بخصوص إطار العمل العالمي للمؤشرات. فإن الدول المشاركة في الجولة الأولى من المراجعات الوطنية التطوعية أشارت إلى أن:

- هناك ثغرات كبيرة في وفرة البيانات (كولومبيا، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا، المكسيك، المغرب، الفلبين، ساموا، أوغندا، فنزويلا).
 - تجميع بيانات إضافية يقتضي موارد كبيرة (إستونيا، فنلندا ومونتجومري).
 - المؤشرات المقترحة لا تعكس بالضرورة الأوضاع الوطنية (جمهورية كوريا، ساموا، أوغندا).
 - الشك في قائمة المؤشرات ذاتها، وعدم كفاية البيانات الوصفية وغياب إجراءات تدفق البيانات (تركيا).
 - صعوبة مراقبة الكثير من أهداف وغايات التنمية المستدامة على أساس المؤشرات المختارة فقط، وأن المؤشرات لا تكشف وبوضوح الروابط بين التنفيذ والآثار على مختلف الأهداف والغايات (فنلندا).
- المصدر: نتيجة المراجعة الوطنية التطوعية 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

تنفق IAEG على مجموعة صفوف مؤقتة لتصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بناء على مستوياتهم من التنمية المنهجية ووفرة البيانات (الأمم المتحدة 2016). وهذه الصفوف سيتم تحديثها على أساس سنوي:¹⁹

- الصف الأول: مؤشر واضح من حيث المفهوم ومنهجية موضوعة ومعايير متوفرة وبيانات تنتج بشكل منتظم من قبل الدول (81 مؤشر اعتبارا من نوفمبر 2016).
- الصف الثاني مؤشر واضح من حيث المفهوم ومنهجية موضوعة ومعايير متوفرة. ولكن الدول لا تنتج بيانات بشكل منتظم (57 مؤشر اعتبارا من نوفمبر 2016).
- الصف الثالث: مؤشر لأولئك الذين ليس لديهم منهجية موضوعة ومعايير أو منهجية / معايير يتم حاليا وضعها / اختبارها (88 مؤشر اعتبارا من نوفمبر 2016).

¹⁹<http://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-04/Tier%20Classification%20of%20SDG%20Indicators%20Updated%2023-09-16.pdf> and <http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/enbplus208num18e.pdf>

- باقي المؤشرات لم يتم تصنيفها بعد.

قواعد البيانات للمؤشرات العالمية والبيانات الوصفية المتاحة متواجدة على:

- البيانات الوصفية : (<http://www.unstats.un.org/sdgs/metadta/>) .

- أهداف التنمية المستدامة

(<http://www.unstats.un.org/sdgs/indictors/database/>) .

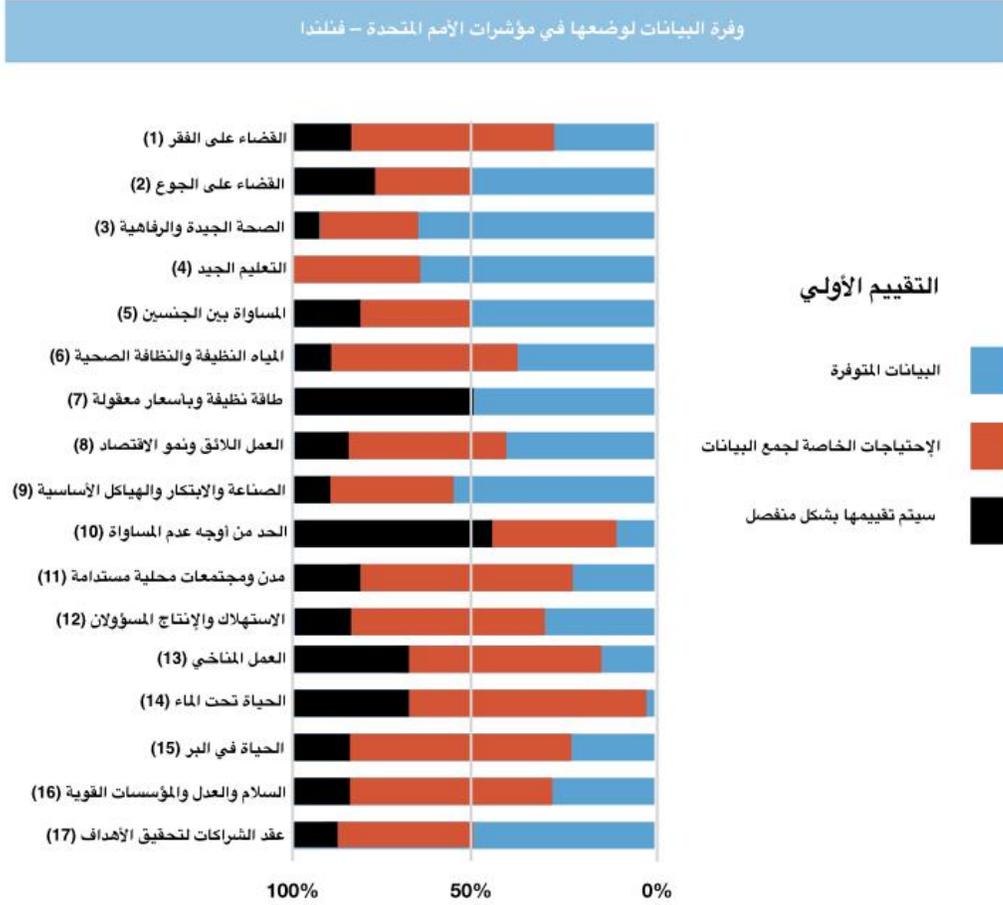
- البيانات الوطنية يمكن تقديمها للمستوى العالمي من خلال مكتب الاحصائيات الوطنية التابعة للدولة أو الوزارات التنفيذية. وذلك يعتمد على مدى مركزية أو اللامركزية للنظام الاحصائي الوطني. ويمكن للجهات الوطنية إرسال البيانات مباشرة للوكالة المختصة المعنية (المسؤولة عن كل مؤشر في إطار العمل العالمي) أو إلى الآلية الإقليمية والتي تقوم بتحويلها إلى الوكالة المناسبة.

- تعتبر الوكالات المتخصصة مسؤولة عن تقديم معلومات عن الدولة يمكن مقارنتها عالمياً وذلك عن كل مؤشر (على سبيل المثال، على هذه المؤسسات وضع تقديرات عند فقد بيانات الدولة). هذا بالإضافة إلى أنها تدعم زيادة تبني والالتزام بالمعايير الدولية على المستوى الوطني وتقوية القدرات الإحصائية الوطنية وتحسين آليات إعداد التقارير.

ويتم تشجيع الدول على وضع خطط البيانات الوطنية كمخزن مركزي لبيانات أهداف التنمية المستدامة. وذلك سيسمح للوكالات باسترجاع البيانات مباشرة من الخطة، بحيث يقلل العبء على الدولة عند عمل التقارير. وعلاوة على ذلك، فإن منصات البيانات توفر الإحصائيات والمؤشرات للعامة. ومثال على ذلك، خطط الفلبين لتنفيذ منصة بيانات على الانترنت للدخول على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (مراقبة أهداف التنمية المستدامة) (إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

بناء على التقييم المبدئي للخبير والذي تم أثناء تحليل الثغرات لدى جاهزية فنلندا لتنفيذ جدول أعمال 2030، فإن البيانات الأساسية لـ 42% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمكن الحصول عليها بسهولة في الدولة، بينما 43% من المؤشرات تتطلب جميع منفصل للبيانات. إن تحليل وفرة البيانات فيما يتعلق بباقي المؤشرات لا يزال مستمر.

الشكل رقم (15): وفرة البيانات الوطنية في إطار العمل العالمي في فنلندا



المصدر: تقرير المراجعة التطوعية 2016، فنلندا (https://sustainabledevelopment.un.org/content/do_cuments/10611Finland_VNR.pdf).

المؤشرات الأخرى

كما هو الحال بالنسبة لعملية دمج خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات وجدول أعمال 2030، فإنه على الدول أن تحدد أساليب الرقابة التي تناسب واقعها الوطني ولا تحمل في طياتها أعباء إضافية على نظمها الإحصائية.

وبالتوازي مع المؤشرات الدولية، تقوم الدول بوضع أو تبني مؤشرات وطنية. وفي بعض الحالات، فإن عملية وضع مؤشرات وطنية قد تستفيد من اشتراك أصحاب مصلحة متعددين (إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية 2017). وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة العليا في

كولومبيا المعنية بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة (التي تم تأسيسها في فبراير 2015) لديها مجموعة عمل للمؤشرات بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين.

إن إطار عمل المؤشرات ككل لأهداف التنمية المستدامة قد يتضمن خمس مستويات من المؤشرات، بما في ذلك إطار عمل المؤشرات العالمي. وهذه المستويات تم تلخيصها في الإطار رقم (2) – (بناء على معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016).

تحسين البيانات ومصادر البيانات الأخرى

يجب معالجة العديد من التحديات لضمان وجود بيانات مناسبة وموثوقة وذات جودة عالية للقيام بمراقبة تنفيذ جدول أعمال 2030.

نقص البيانات

ستظل الثغرات في وجود البيانات الهامة. إن بيانات رقابة العديد من أهداف التنمية المستدامة يوجد بها نقص في الوقت الحالي، بما في ذلك على المستوى العالمي. ومع مراعاة مجال جدول الأعمال الجديد، فإن العديد من الدول النامية لا يوجد لديها بيانات أساسية للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016). إن تحسين مجال وتصميم وتكرار عقد عمليات المسح الداخلي، وأيضا تحسين واستخدام البيانات الإدارية تعتبر من المجالات المطلوب التقدم فيها.

الإطار رقم (12): القدرة الإحصائية

تعتبر القدرة الإحصائية المحدودة هي التحديات الأساسية لمراقبة جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتشير القدرة الإحصائية إلى قدرة الدولة على تجميع وتحليل ونشر بيانات ذات جودة عالية عن السكان والاقتصاد.

يحتفظ البنك الدولي بقاعدة بيانات حول القدرات الإحصائية، والتي تقدم المعلومات حول النظم الإحصائية للدول النامية. وبالإضافة إلى مؤشر القدرات الإحصائية (وهو حساب مركب يقيم قدرة النظام الإحصائي للدولة بناء على إطار عمل تشخيصي يقيم المجالات التالية: المنهجية، مصادر البيانات، التكرار، مدى الملائمة)، فإن قاعدة البيانات تسهل تقييم القدرات الإحصائية للدول. ويمكن الدخول على قاعدة البيانات من خلال:

<http://www.datatopics.worldbank.org/statiscalcapacity/HA.ine.aspx>

تعميم ومركزية المؤشرات

تقوم العديد من الدول بوضع المؤشرات بناء على الأولويات الوطنية وفي بعض الأحيان بناء على تعميم المؤشرات العالمية على المستوى الوطني (مثل إستونيا ومونتجومري، سيريلانكا وفيتنام) (DPADAM 2016). وتقوم مكاتب الإحصاء الوطنية بدور مركزي في عمليات المراجعة والمتابعة الوطنية، بما في ذلك وضع المؤشرات الوطنية.

التصنيف

إن الكثير من الأفراد المتوقع أن لا يتخلفوا عن أهداف التنمية المستدامة هم في كثير من الحالات غير ظاهرين لأسباب ترجع إلى البيانات المفقودة أو البيانات المنقوصة. وإنه لمن المهم الاستثمار في التجميع النظامي والمنظم لبيانات التصنيف (بالجنس والعمر والصفات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة، متضمنة الدخل / الثروة، الموقع، الفئة الاجتماعية، الأصل العرقي ... إلخ) وذلك حسب غاية هدف التنمية المستدامة رقم 17.18.

القياس والقابلية للمقارنة

يجب أن تكون البيانات الوطنية قابلة للمقارنة والقياس بحيث تغذي الرقابة العالمية. وذلك يتطلب آليات تقرير موضوعة بشكل جيد من قبل الدول لتغذي النظام الإحصائي العالمي. ويتطلب أيضا الزيادة في تبني المعايير المتفق عليها دوليا على المستوى الوطني (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016).

مصادر جديدة للبيانات

تعتبر مكاتب الإحصائيات الوطنية هي المزود الأساسي بالمعلومات لمراقبة أهداف التنمية المستدامة. ولكن يمكن الاستفادة أيضا من الفرص الجديدة لتكملة المصادر التقليدية للبيانات الضخمة والبيانات التي يتم الحصول عليها من المؤسسات الأخرى في الدولة، إضافة إلى تلك التي يتم الحصول عليها من المجتمع المدني والقطاع الخاص (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث 2016).

الإطار رقم (13): معالجة التحديات من خلال الجهود الإقليمية

تعتبر خارطة الطريق لأهداف التنمية المستدامة في دول المحيط الهادي بمثابة مبادرة تهدف إلى وضع الخطوط العريضة للخطوات الخاصة بالأولويات الإقليمية والمؤشرات. وهي تعتمد على الخبرة في أهداف التنمية المستدامة حيث ساعدت الرقابة الإقليمية في التغلب على بعض معوقات تتبع التقدم من قبل دول منفردة في إقليم المحيط الهادي.

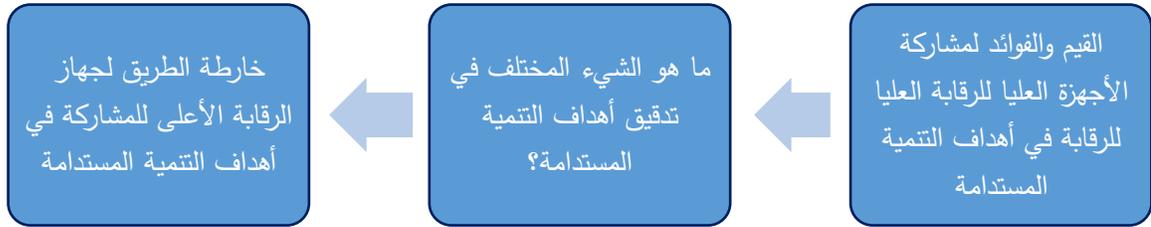
المصدر: نتيجة المراجعة الوطنية التطوعية، 2016 – (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017).

جدول 2. إطار عمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات

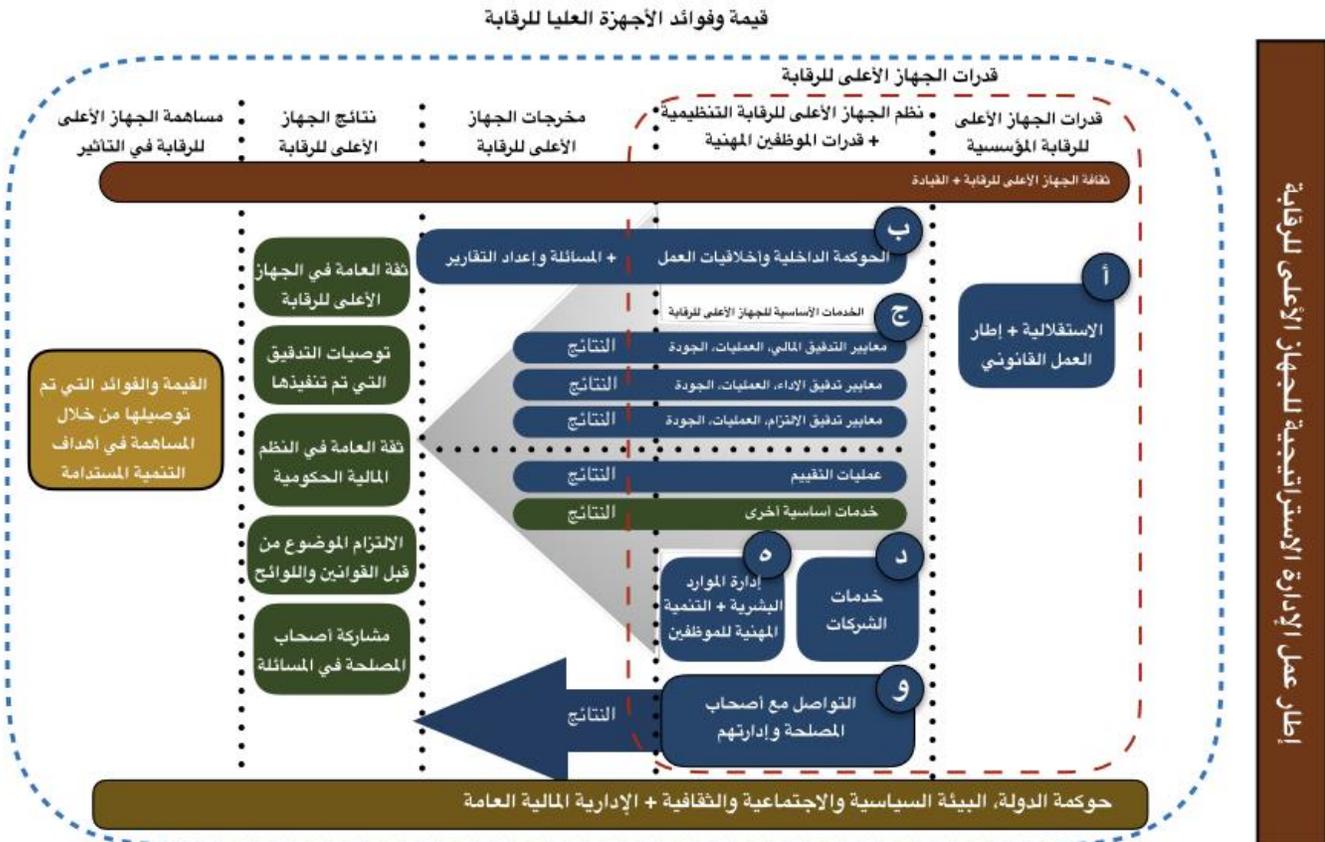
المستوى	وضعت من قبل	الهدف / المجال	تتضمن على
إطار العمل العالمي للمؤشرات	المجموعة المشتركة من الخبراء والوكالات	تم تصميمه لمراقبة التقدم على المستوى العالمي. يستخدم للإبلاغ في تقرير تقدم أهداف التنمية المستدامة السنوي. يتوقع أن يتم دمج معظمه ضمن إطار عمل المؤشرات الوطنية من أجل السماح لإمكانية عمل مقارنة أكبر. وبالنسبة لبعض المؤشرات فإنه من الصعب متابعة التقدم على المستوى الوطني (مثال، المؤشرات المتعلقة بالمحيطات).	تشكل نواة جميع المؤشرات الأخرى تشتمل على عناصر التصنيف التركيز على المجموعات الخاصة معالجة قضايا عدم المساواة
المؤشرات المتعلقة بالموضوعات	المنظمات الدولية والخبراء	يتم متابعة المؤشرات المتعلقة بالموضوعات حول العالم، وغالبا ما تتضمن المدخلات وعمليات القياس والتي تعتبر مكملات مفيدة للمؤشرات الرسمية.	مؤشرات إضافية، وفي بعض الحالات مؤشرات مختلفة حول جميع العناصر التي تمت تغطيتها من قبل المؤشرات العالمية. المؤشرات التي لها علاقة فقط بالمستوى الوطني
المؤشرات الإقليمية	المستوى الإقليمي	يمكن أن تعكس الخصائص الإقليمية، وتدعم التعلم المتبادل، وتعزز المساءلة المشتركة بالنسبة إلى التحديات الإقليمية والموارد.	معظم المؤشرات العالمية مؤشرات إضافية
المؤشرات الوطنية	جميع الدول	هي جوهر عملية مراقبة أهداف التنمية المستدامة، ويعتمد عليها إطار العمل العالمي، ويجب أن يتم مواءمتها مع المعايير الدولية، وأن تعكس الخصائص الوطنية.	معظم المؤشرات العالمية مؤشرات إضافية، وفي بعض الحالات مؤشرات مختلفة عن التي على المستوى العالمي (ومن ضمنها بعض المؤشرات المتعلقة بالموضوعات)
المؤشرات دون الوطنية	المستوى دون الوطني	يمكن أن تعكس خصائص المستوى المحلي وتعتمد على مصادر بيانات مبتكرة. على مستوى هام حيث يحدث فيه معظم التنفيذ.	المؤشرات الوطنية مؤشرات إضافية باستخدام مصادر بيانات مبتكرة

الجزء الثاني: الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة

بعد وصف جدول أعمال 2030 في الجزء الأول، يقوم هذا الجزء بمناقشة العلاقة ما بين الأجهزة العليا للرقابة وأهداف التنمية المستدامة، وإن قضية "كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة المشاركة في أهداف التنمية المستدامة؟" هي السؤال الرئيسي الذي يتم مناقشته في هذا الجزء وذلك من خلال الأقسام التالية.



شكل 16 - إطار عمل الإدارة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة



القيم والفوائد لمشاركة الأجهزة العليا للرقابة في أهداف التنمية المستدامة

إن السؤال "لماذا ثمة وجود للأجهزة العليا للرقابة؟" تتم الإجابة عليه بشكل رئيسي في تعبير المعيار الدولي ISSAI 12 - إن الأجهزة العليا للرقابة موجودة من أجل أن تساهم بالقيم والفوائد للمواطنين، وعندما ننظر في جدول أعمال 2030 نلاحظ أنه يرسم رؤية مقنعة وشاملة لعالم يتمتع فيه المواطنون بحياة أفضل، وقد وقعت جميع الدول من أجل هذه الأهداف والتي هي متكاملة وعالمية وغير قابلة للتجزئة، وتغطي هذه الأهداف مجتمعة مجال التدقيق الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة بأكمله، وعلى هذا النحو فإن مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في أهداف التنمية المستدامة وتقديم القيم والفوائد للمواطنين ليسا بالضرورة عمليتين مختلفتين، ويقوم إطار عمل الإدارة الاستراتيجية الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية بإبراز هذه العلاقة (شكل 16)، فإنه يبين كيف أن مساهمة الجهاز الأعلى للرقابة تقوم بالتأثير على وضع أهداف التنمية المستدامة.

كما يسلط الضوء على كيف أن نتائج الجهاز الأعلى للرقابة - والتي لا تقتصر فقط على الأداء والالتزام ونتائج التدقيق المالية، بل تتعلق بالشفافية والمساءلة والموثوقية الخاصة بالجهاز - تقود إلى مساهمة الجهاز بالقيم والفوائد.

كما يبين المخطط كيف أن الجهاز الأعلى للرقابة يحتاج إلى مخرجات ذات جودة عالية فيما يتعلق بالإبلاغ عن أدائه الخاص - الإبلاغ عن عمل التدقيق الخاص به وذلك من أجل تسهيل النتائج، ومن الجدير بالذكر أن الأجهزة العليا للرقابة تمارس الرقابة من خلال العمل الذي تقوم به في كل مجالات التدقيق الثلاثة: التدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الالتزام، كما يعني ذلك أن الأجهزة العليا للرقابة تساهم في وضع أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال التدقيق عالي الجودة (وفق المعايير الدولية ISSAIs) في جميع مجالات التدقيق الثلاث، وبناء على ذلك، فبينما تقوم أهداف التنمية المستدامة بتوفير "ماذا" أو المواضيع الخاصة بعمل التدقيق للأجهزة العليا للرقابة، تقوم المعايير الدولية ISSAIs بتوفير "كيف" أو المنهجية والمعايير التي يجب أن يتم العمل من خلالها.

ومن أجل تقديم هذه القيمة، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى القدرة فيما يتعلق بإطار مؤسسي مناسب ومتمين، والأنظمة التنظيمية، وموظفين متخصصين، وقيادة فعالة، وبيئة ملائمة.

تقوم قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة أ 209/66 (2011)، و أ 228/69 (2014)، و أ 327/69 (2015) بتشجيع الدول الأعضاء على النظر في تعزيز وتبني الكفاءة، والمساءلة، والفعالية، والشفافية الخاصة بالإدارات والمؤسسات العامة وذلك من خلال تقوية الأجهزة العليا للرقابة، فإن الأجهزة العليا للرقابة تمتلك دورا أساسيا في تنفيذ البرامج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكما ذكر أعلاه، فإن المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) والذي يركز على "ضمان عدم تخلف أحد عن الركب" أيضا شدد على أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة والتي تشمل مهمتهم جميع المؤسسات الحكومية على كل المستويات.

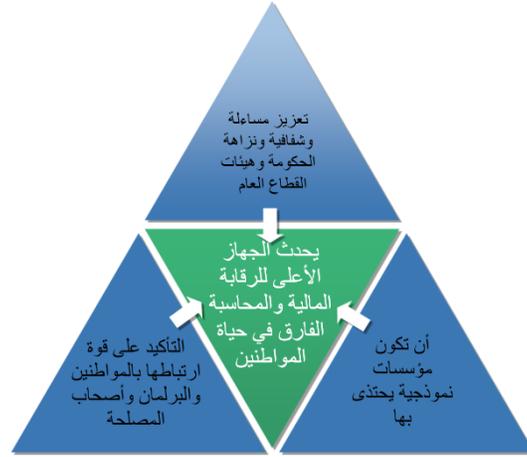
من خلال رؤية المعيار الدولي ISSAI 12 – النتائج

إن المبادئ المحددة في المعيار الدولي ISSAI 12 مبنية على خطة عمل شبيهة بجدول أعمال 2030. فالمعيار الدولي ISSAI 12 مبني على التطلع الأساسي المتمثل في إحداث الفارق في حياة الناس (المواطنين) وتحسين معيشتهم.

إن معظم الأجهزة العليا للرقابة تعمل وفق مهام ونماذج مختلفة، ولكن أهداف ومبادئ المعيار الدولي ISSAI 12 تهدف إلى تمكين الأجهزة العليا للرقابة من السعي نحو ونقل وتعزيز القيم والفوائد التي يستطيعون إحضارها لتحقيق كفاءة عالية، ومساءلة، وفعالية، وإدارة عامة ذات شفافية، وتحقيق أهداف التنمية الوطنية والأولويات بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة.

إن دور الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تم وصفه من قبل الأهداف الثلاثة للمعيار الدولي ISSAI 12 ومبادئهم الأساسية، ويقدم الشكل (17) نظرة عامة حول المعيار الدولي ISSAI 12.

الشكل رقم 17: نظرة عامة على المعيار الدولي ISSAI 12



الهدف الأول: تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة الخاصة بالجهات الحكومية والقطاع العام

يعتبر ذلك دورا هاما للأجهزة العليا للرقابة، ويعتبر عاملا مشجعا لتحقيق أهداف التنمية الوطنية والأولويات بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، ويعني ذلك أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن يكون هنالك مؤسسات قوية، وسياسات وقوانين فعالة، وأنظمة متينة، وكذلك عمليات ثابتة لتطوير وتنفيذ ومراقبة والإبلاغ عن البرامج التي تم تنفيذها والنتائج التي تم تحقيقها.

تحتوي المؤسسات القوية على هيكل حوكمة مع الوزارات والإدارات والوكالات التي لديها تكاليفات وأدوار لإجراء أدوار وظيفية وقطاعية من أجل رفاهية المواطنين، وتتعلق القوانين والسياسات الفعالة بالتشريعات الأساسية والسياسات المتبعة والتي تحدد الأدوار والمهام الخاصة بالوزارات والإدارات والوكالات، كما توفر الاتجاهات المتعلقة بالسياسات والقوانين الخاصة بها. إن وجود نظام متين هو أمر ضروري من أجل وضع القوانين والسياسات في حيز التنفيذ بالإضافة إلى وضع ضوابط قوية واستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.

إنه من المهم جدا أن تعمل الوزارات والإدارات والوكالات المسؤولة عن إدارة البرامج الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق مصالح المواطنين، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة والمساءلة والفاعلية والشفافية والنزاهة في تلك المؤسسات، وفيما يلي المبادئ المقترحة في المعيار الدولي ISSAI 12 تحت هدف "تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الجهات الحكومية والقطاع العام":

- حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
- إجراء التدقيقات لضمان أن تكون الجهات الحكومية والقطاع العام موضع مساءلة حول إشرافها على واستخدامها للموارد العامة.
- تمكين المسؤولين عن الحوكمة في القطاع العام من أداء مهامهم استجابة لنتائج التدقيق والتوصيات وكذلك تمكينهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- الإبلاغ عن نتائج التدقيق، وبذلك تمكين العامة من مساءلة الجهات الحكومية والقطاع العام.

إنه من الضروري أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى حماية استقلاليتها، ويرجع سبب ذلك إلى أن الأجهزة العليا للرقابة قد تشارك في لجان حكومية، أو ندوات أو مجموعات عمل تهدف إلى إعداد أو تنسيق أو مراقبة أو تنفيذ برامج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن إذا اكتشف الجهاز الأعلى للرقابة شيئاً يتطلب الإبلاغ عنه، فيجب أن يكون حراً في تحديد محتوى التقرير مع التركيز على ضمان المسائلة والشفافية للحكومة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة ضمان أن التدقيق على برامج أهداف التنمية المستدامة هو ضمن مهامها، وبالنظر إلى أن تنفيذ البرامج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب جهداً عالمياً مع العديد من أصحاب المصلحة، كما يتوقع أن يزيد الاهتمام بتقارير التدقيق المتعلقة بذلك، ويجب على الأجهزة العليا للرقابة توصيل التقارير ونتائج التدقيق بشكل فعال. بالتالي، قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى إنشاء وتطوير علاقات مهنية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ووضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل، وتطوير دليل إعداد التقارير حول كيفية كتابة تقرير إقليمي كما هو موضح أعلاه.

إن تقرير التدقيق لا يعتبر نهاية العملية، فلا بد من إيجاد آلية للمتابعة وخاصة باعتبار أن أهداف التنمية المستدامة هدفاً بعيد المدى ولا يمكن الشعور بتأثيره إلا بعد مرور عدة سنوات، وتحتاج الدولة إلى مراقبة والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإن دور الأجهزة العليا للرقابة في متابعة توصيات التدقيق سيساعد في ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال متابعة العمل الذي قامت به الوكالات المسؤولة لمعالجة توصيات التدقيق.

وننصح الأجهزة العليا للرقابة أن يكون لديها استراتيجية للتواصل وذلك من أجل تسهيل الوصول إلى تقارير التدقيق الخاصة بها والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال استخدام عدة أدوات للتواصل، وخاصة بالنظر إلى اتساع نطاق أصحاب المصلحة وتنوعهم ووجود اهتمام عالمي في تحقيق هذه الأهداف العالمية.

الهدف الثاني: إظهار الأهمية المستمرة إلى المواطنين والبرلمان وأصحاب المصلحة

يمكن إظهار هذا الدور من خلال القيام بالتدقيق المالي أو تدقيق الالتزام أو تدقيق الأداء، والإبلاغ عن نتائج التدقيق التي تهم المواطنين وأصحاب المصلحة.

ومن المهم أن تشارك الأجهزة العليا للرقابة في مساعدة الوزارات والإدارات والوكالات في تطوير عملياتهم وكيفية مراقبتهم وإبلاغهم عن أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بذلك من خلال توفير توصيات تدقيق عملية ومفيدة، وكذلك من خلال إصدار تقارير شاملة وتضم رسائل هامة للقطاع العام وأصحاب المصلحة على نحو أوسع محليا وإقليميا وعالميا.

وفيما يلي المبادئ المقترحة في المعيار الدولي ISSAI 12 تحت هدف " إظهار الأهمية المستمرة إلى المواطنين والبرلمان وأصحاب المصلحة":

- التجاوب مع البيئات المتغيرة والمخاطر الناشئة
- التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة
- أن تكون مصدرا موثوقا للتبصر المستقل والموضوعي لدعم التغيير المفيد في القطاع العام

إن بعض الأساليب للأجهزة العليا للرقابة لكي تستمر مهمة بالنسبة للمواطنين وأصحاب المصلحة هي أن تتجاوب مع البيئات المتغيرة والمخاطر الناشئة، وأن تكون كذلك على دراية بأهداف التنمية المستدامة، وأن تقوم كيفية تكامل الأهداف ضمن تخطيط إطار العمل للدولة، بالإضافة إلى فهم هيكل الحوكمة والبرامج المقترحة وأي مخصصات موارد معتمدة ذات صلة. ومن أجل إحداث التأثير وأداء دورها الحيوي، قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة النظر في تعميم أهداف التنمية المستدامة من خلال تخطيطها الاستراتيجي وعمليات تخطيط التدقيق السنوية، وبالنظر إلى طبيعة أهداف التنمية المستدامة، قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى

النظر في طريقة تدقيق تساعد في فحص الصلات والعلاقات بين العمل المنجز من قبل الجهات الحكومية المختلفة والبرامج.

إن تدقيق الموضوع المعني بأهداف التنمية المستدامة يتضمن إشراك عدد أكبر من أصحاب المصلحة في عملية التدقيق والأخذ بعين الاعتبار مصادر جديدة للبيانات والأدلة، ومن المهم جدا أن تدرك الأجهزة العليا للرقابة المعلومات والبيانات الخاصة بالإعلام المتوفرة في عدة مواقع مثل التويتر، وبث (RSS)، والفيديوك، ومواقع أخرى تتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة ضمن الدولة، تستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون مع الإنتوساي، والأمم المتحدة، وأي جهات أخرى إقليمية، أو مهنية أو متعددة الأطراف تعمل وفق أهداف التنمية المستدامة. إن ذلك لن يعزز فقط مشاركتهم في تدقيق أهداف التنمية المستدامة بل سوف يعطيهم صوتا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بمشاركتهم في أهداف التنمية المستدامة.

الهدف الثالث: أن تكون مؤسسة نموذجية يحتذى بها

فيما يلي المبادئ المقترحة في المعيار الدولي ISSAI 12 من أجل أن تصبح الأجهزة العليا للرقابة مؤسسات نموذجية يحتذى بها:

- ضمان شفافية ومساءلة الأجهزة العليا للرقابة
- ضمان الإدارة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة
- الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة
- بذل الجهد نحو تحقيق امتياز وجودة الخدمة
- بناء الكفاءات من خلال التشجيع على التعلم وتبادل المعرفة

يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تزاوّل ما تتصح به وأن تكون ذات شفافية ومساءلة أثناء القيام بمهامها، كما يجب إدارة عمليات الأجهزة العليا للرقابة باقتصاد وفعالية وكفاءة وحسب القوانين واللوائح المعمول بها، ويتم نشر هذه الأمور علنا كما تراه مناسبا.

فعلى سبيل المثال، تستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تعزز عملياتها وأن يتم تقييمها بشكل مستقل وذلك لضمان أن يكون لديها ضوابط داخلية وممارسات إدارية صحيحة من أجل تسليم التدقيق الخاص بأهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى العدد الكبير من أصحاب المصلحة المهتمين بأهداف التنمية المستدامة، يقوم هيكل الحوكمة الرشيدة بتوفير ضمان إيجابي لمصادقية الجهاز الأعلى للرقابة وآلياته والتي تقوم بعمل نتائج التدقيق وتقاريره.

هنالك العديد من المخاطر التي يواجهها المدققون عند القيام بالتدقيق، وبشكل خاص فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإنه هنالك العديد من الوكالات والمنظمات التي تشترك في التعامل مع الأموال، ولذلك، إنه من الضروري على الأجهزة العليا للرقابة اتباع قواعد السلوك المهني خلال عمليات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة وأن تقوم بتعزيز هذه القواعد بشكل مستمر وأن يتم تضمينها في منهجية التدقيق.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بالتركيز باستمرار على بذل الجهد نحو تحقيق امتياز وجودة الخدمة بغض النظر عما إذا كانت تقوم بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة أو أي موضوع إقليمي أو عالمي آخر. وقد يعني ذلك ضمان أن جميع موظفي الجهاز يتمتعون بالخبرة والمعرفة الكافيتين حول موضوع أهداف التنمية المستدامة ويستطيعون إجراء التدقيق حسب المعايير المطبقة.

ويتضمن ذلك حاجة الأجهزة العليا للرقابة إلى آليات مناسبة للتنمية المهنية لموظفيها ومديريها. ولدى الأجهزة العليا للرقابة فرص كثيرة على المستوى المحلي والإقليمي من خلال مناطق الإنتوساي، وعلى المستوى العالمي من خلال برامج الإنتوساي وبرامج مبادرة الإنتوساي للتنمية. إن التقديم المقترح حول إطار عمل الكفاءة التابع للإنتوساي وبرنامج الاعتماد التجريبي للمدققين يعتبران خطوة كبيرة نحو المهنية.

كما تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى وجود آليات مستقلة لضمان الجودة من أجل أعمال التدقيق وذلك لضمان جودة المخرجات.

ومن خلال إشرافها ومهامها الرقابية، سوف تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورا أساسيا في ضمان حوكمة مسؤولة وفعالة من أجل التنمية المستدامة. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة مجموعة شاملة من الأهداف، وتقوم الأجهزة العليا للرقابة بالفعل بالتدقيق على مواضيع عديدة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ولكن، من أجل التدقيق

بشكل خاص على مدى الجاهزية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين التدقيق على التنفيذ والتدقيق على مواضيع متعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وكما ذكرنا في الجزء الأول، فإن أهداف التنمية المستدامة لديها مبادئ للتنفيذ، وإن هذه المبادئ هي الملكية الوطنية، والشمولية، والتكامل، وأن تكون مبنية على حقوق الإنسان، وشاملة وتشاركية، ولا يتم ترك أحد. وإنه من الضروري تطوير نموذج تدقيق محدد من أجل التعامل مع الحثيات والتعقيدات المتعلقة بالتدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسيتم شرح نموذج التدقيق المقترح في هذا الدليل لاحقاً في الجزء الثالث.

ما هو الشيء المختلف في تدقيق أهداف التنمية المستدامة؟

في الجزء السابق قمنا بمناقشة أسباب حاجة الأجهزة العليا للرقابة إلى الاشتراك مع أهداف التنمية المستدامة، أما السؤال التالي الذي تجب الإجابة عليه هو، "هل التدقيق على أهداف التنمية المستدامة هو تدقيق اعتيادي أم أنها تحتاج إلى أسلوب مختلف؟"، ومن أجل الإجابة على هذا السؤال نود أن نلفت انتباهكم إلى المبادئ الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه. ويتضمن ذلك أنه عندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالبدء بالتدقيق على مدى الجاهزية وبعد ذلك تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لاحقاً، فإنها تحتاج إلى النظر إلى المدى الذي تم خلاله اتباع هذه المبادئ. ولقد سعينا إلى إدراج بعض التعقيدات التي يمكن أن يتضمنها ذلك بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة.

إشراك عدد أكبر من أصحاب المصلحة في عملية التدقيق - عند النظر إلى الشمولية والمشاركة وإشراك الجميع، قد يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى النظر إلى ما هو أبعد من الآليات التقليدية لجمع الأدلة، وإلى استشارة مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة خلال عملية التدقيق.

التركيز على الشمولية - ستحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى توسيع فعالية الأسئلة التقليدية من أجل السؤال عن اعتبارات متعلقة بالعدالة والمساواة وكيفية الحصول عليهما.

النظر في أوجه الترابط - أحد المبادئ الأساسية الأخرى لأهداف التنمية المستدامة هو أنها متكاملة وتقوم بالتوازن بين ثلاثة أبعاد (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، ويتضمن ذلك أن أي تدقيق على تنفيذ أحد أهداف أو غايات التنمية المستدامة سوف يتطلب النظر في أوجه الترابط بينه وبين الأهداف والغايات الأخرى. وإن النظر

في أوجه الترابط هذه بغرض التعليق على النتيجة النهائية يتطلب طريقة تساعد الجهاز الأعلى للرقابة على فحص قضايا تتعلق بأوجه الترابط وحدودها، وذلك بالمقارنة مع النظر في البرامج والمشاريع والوكالات بمعزل عن بعضها البعض، وإن طريقة الحكومة ككل والتي سيتم وصفها في الجزء التالي من هذا الدليل يمكن أن تكون أحد الطرق الفعالة التي يمكن أن تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة في تدقيق أهداف التنمية المستدامة.

معلومات تدقيق الأداء - إن أهداف التنمية المستدامة ما هي إلا نتائج إطار عمل، وبالتالي فإن تعريف نظام الأداء، وتجميع البيانات حول المؤشرات، وإعداد التقارير حول تلك البيانات يحمل أهمية كبرى من أجل تنفيذ جدول أعمال 2030. فعندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالتدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ستحتاج إلى النظر في معلومات الأداء وتطور القدرات والطرق لتدقيق معلومات الأداء ونظم قياس الأداء.

خارطة الطريق لمشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في أهداف التنمية المستدامة

لدى الجهاز الأعلى للرقابة عدد من أصحاب المصلحة والذين يحملون توقعات مختلفة فيما يتعلق بمشاركة الجهاز في أهداف التنمية المستدامة.

تضمنت الخطة الاستراتيجية للإنتوساي للفترة من 2017-2022 أهداف التنمية المستدامة كأولوية شاملة، وقد شملت الأولوية الثانية وهي "المساهمة في متابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة ضمن سياق جهودات التنمية المستدامة الخاصة بكل دولة". وقد حددت الخطة الاستراتيجية أربعة طرق عامة والتي يمكن من خلالها أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالمساهمة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي شرحاً للطرق الأربعة:

1. تقييم مدى جاهزية النظم الوطنية للإبلاغ عن التطور نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ثم تدقيق العمليات والتأكد من موثوقية البيانات المنتجة.

2. إجراء تدقيق الأداء لفحص الاقتصاد والكفاءة والفاعلية لبرامج الحكومة الأساسية والتي تساهم في تحديد جوانب أهداف التنمية المستدامة.

3. تقييم ومساندة تنفيذ الهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتعلق جزئياً بالمؤسسات ذات الشفافية والكفاءة والمساءلة.

4. أن تكون نموذجا للشفافية والمساءلة من خلال العمليات ومن ضمنها التدقيق وإعداد التقارير.

من أجل إدارة التوقعات المختلفة، وضمان ملكية الجهاز الأعلى للرقابة، ووضع أهداف واقعية، ننصح أن يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة بعين الاعتبار الأسئلة التالية أثناء تصميم خارطة الطريق الخاصة به للمشاركة في أهداف التنمية المستدامة.

1. ما هو الدور المتوقع للجهاز الأعلى للرقابة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين (وطني، إقليمي، دولي)؟
2. ما هي طبيعة التكلفة والبيئة والقدرة التي يحتاجها الجهاز الأعلى للرقابة من أجل تغطية هذه التوقعات؟
3. ما هو الدور الواقعي الذي يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة أدائه في ضوء التكلفة والبيئة والقدرة الحالية؟
4. ما هو الدور الذي يطمح إليه الجهاز الأعلى للرقابة على المدى البعيد؟
5. كيف يخطط الجهاز الأعلى للرقابة لتحسين قدراته من أجل أداء الدور الذي يطمح إليه على المدى البعيد؟

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة النظر في هذه الأسئلة كجزء من عملية الإدارة الاستراتيجية، ويعتبر إطار عمل الإدارة الاستراتيجية الخاص بمبادرة الإنتوساي للتنمية (شكل 16) أداة مفيدة في هذا الجانب.

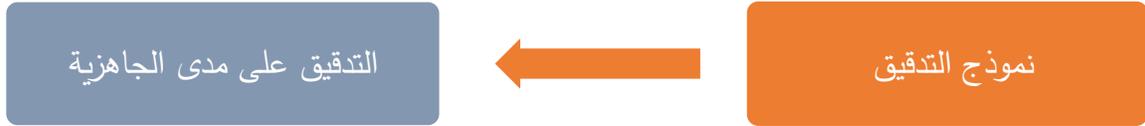
إن هذا الدليل متعلق بالطريقة الأولى وسيساعد في توفير منهجية يمكن استخدامها من قبل الأجهزة العليا للرقابة من أجل التدقيق على مدى جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكنه أيضا يلامس الطريقة الثانية لأنه متعلق بتدقيق الأداء ويعطي أمثلة على الهدف رقم (16) والذي هو تحت الطريقة الثالثة.

وكخطوة أولى في خارطة الطريق، نوصي أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإجراء تدقيق مدى جاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لحكوماتها. فإنه بالإضافة إلى توفير نظرة عامة جيدة للجهاز الأعلى للرقابة حول مدى الجاهزية لتنفيذ جدول الأعمال بأكمله، يعطي مثل هذا التدقيق صوتا للجهاز الأعلى للرقابة في النقاشات الدائرة حول التنفيذ على مستوى الدولة، ومن خلال التدقيق يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يساهم في جهودات الدولة للتنفيذ من خلال توفير التوصيات حول الإعداد للتنفيذ ومن خلال لفت الانتباه إلى بعض الاعتبارات الأساسية الخاصة بمدى الجاهزية للتنفيذ. وسنقوم في الجزء التالي من هذا الدليل بشرح كيفية وصف تدقيق مدى الجاهزية.

الجزء الثالث - تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

عند الوصول لهذا الجزء من الدليل، ينبغي أن يكون لديكم فهما جيدا لأهداف التنمية المستدامة وللطرق المختلفة التي يمكن للجهاز الأعلى للرقابة استخدامها للمشاركة في أهداف التنمية المستدامة، وكما ذكرنا في الجزء السابق، إن أحد الطرق التي يمكن من خلالها أن يشارك الجهاز الأعلى للرقابة هي من خلال فحص مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يقوم هذا الجزء بتقديم الإرشادات حول كيفية القيام بتدقيق أداء مدى الجاهزية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما يصف نموذج للتدقيق خطوة بخطوة بناء على المعيار الدولي المعتمد على عملية تدقيق الأداء.



نموذج التدقيق

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يقوم بالتدقيق على مدى الجاهزية باستخدام النموذج المقترح. إن موضوع التدقيق هو مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والأسلوب المستخدم هو طريقة الحكومة ككل والنطاق هو جدول أعمال 2030 بأكمله.

نوع التدقيق: تدقيق الأداء

إن السؤال الأول الذي تجب الإجابة عليه في نموذج التدقيق يتعلق بمنهجية التدقيق المتبعة، وعند النظر إلى الأهداف الخاصة بأنواع التدقيق الثلاثة المعترف بها من قبل الإنتوساي - مالي، أداء، التزام - نعتقد أن تدقيق الأداء هو الأنسب لعملية الفحص المطلوبة. ويمكن للمدقق أن يفحص اقتصاد وكفاءة وفعالية مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الموضوع: مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

في هذه الحالة سيكون الموضوع العام للتدقيق هو مدى الجاهزية. فمنذ قيام الحكومات بالموافقة على أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015، نرى أنه قد حان الوقت المناسب للتركيز على مدى الجاهزية، وإن السؤال

الذي يجب أن نسأله هو، هل قامت الدولة بوضع أهداف واقعية؟ هل لدى الدولة مصدر موثوق للمعلومات الأساسية؟ ومع ذلك يمكن استخدام العديد من أسئلة التدقيق لتقييم التنفيذ الوطني لجدول أعمال 2030، ونحن ندرك تماما أن الخبرات والدروس التي سيتعلمها الجهاز الأعلى للرقابة والوطن مع مرور الوقت ستؤدي إلى تعديل وتطوير دليل التدقيق خلال السنوات القادمة.

طريقة الحكومة ككل

إن مصطلح طريقة الحكومة ككل هو مصطلح شامل لمجموعة من الاستجابات لمشكلة تزايد التجزئة للقطاع العام والخدمات العامة والتي تتمنى أن يزداد التكامل والتنسيق والقدرات فيما بينهم.

فقد ارتبطت العديد من الفوائد من طريقة الحكومة ككل بقضايا السياسات، وهي عادة متعلقة بـ

التركيز على المخرجات: إن عمل الحكومة ككل يسعى إلى تمكين الإدارات الحكومية والوكالات من تحقيق المخرجات التي لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد وإلى الوصول بتلك المخرجات إلى النحو الأمثل.

تجاوز الحدود: دائما ما يتخطى تنفيذ السياسات اختصاص وزارة واحدة أو إدارة أو وكالة.

التمكين: تنظر إلى طرق الحكومة ككل بالنسبة إلى السياسة على أنها تمكن الحكومة من معالجة تحديات السياسة المعقدة، وتستخدم المعرفة والخبرة من داخل وخارج الحكومة بشكل أكثر فعالية، وتدمج ما بين مستويات الحكومة من أجل مساندة عملية توصيل الخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

تعزيز الوقاية: يمكن لطرق الحكومة ككل أن تعزز تركيز الوقاية من خلال معالجة القضايا من منظور نظامي حال ظهورها، وذلك قبل أن تصبح راسخة.

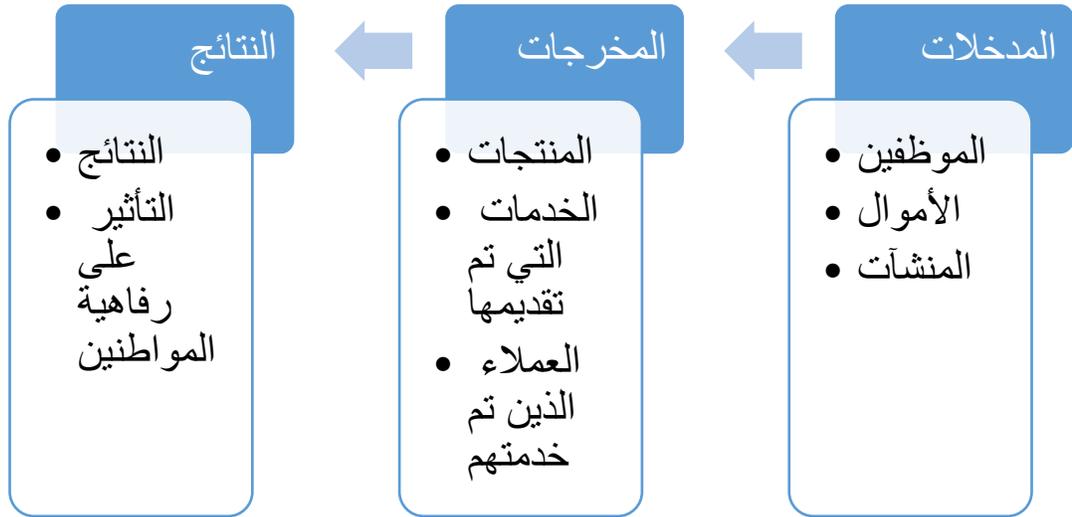
وتتطلب طرق الحكومة ككل أسلوب خاص للعمل، والذي يتطلب الانضمام في المنتصف من أجل تحقيق الرؤية المشتركة وإدارة الحدود وإدارة الاستقلاليات والفهم المتبادل.

وكما رأينا في الجزء الأول من هذا الدليل، إن التنفيذ الفعال لجدول أعمال 2030 يحتاج إلى طريقة الحكومة ككل، فإن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يغطي مهام ومسؤوليات الوزارة الواحدة، ومستويات الحكومة، وكذلك القطاعات. ومن أجل أن تكون فعالة، يجب على التنفيذ أن يتجاوز الحدود بشكل متساو. وتقوم طريقة

الحكومة ككل يشمل الجهات المنفردة لضمان أن جهود البرامج والوزارات الحكومية متوائمة ومنسقة بالكامل وذلك لتوفر تجاوب متكامل للاحتياجات الوطنية الإنمائية والأولويات. وتسعى طريقة الحكومة ككل إلى توحيد الهدف بين كل من ممثلي ومستويات وقطاعات الحكومة.

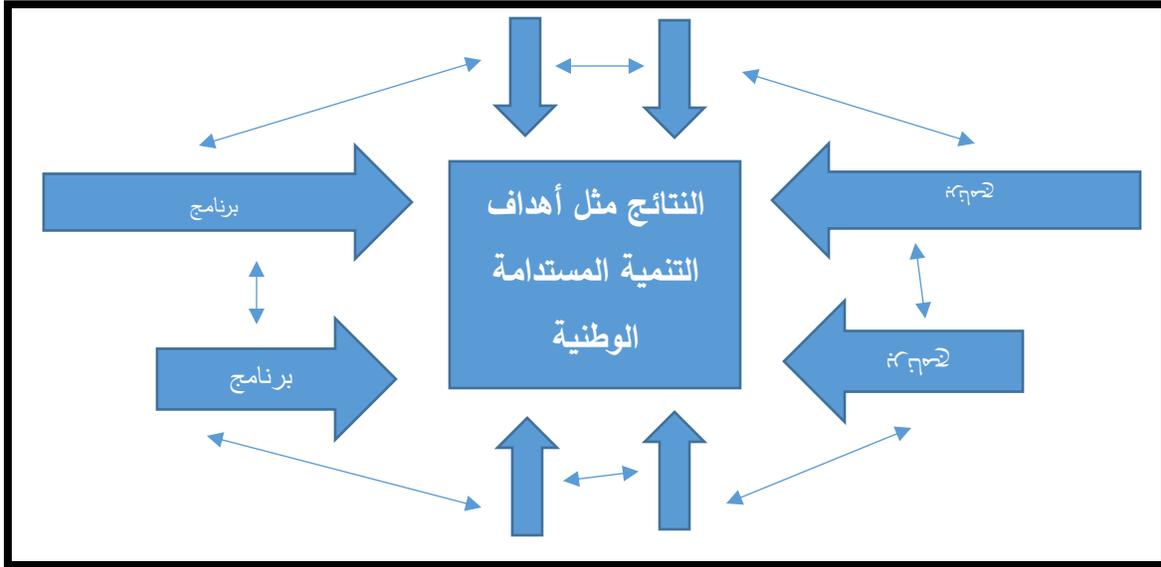
يمكن إظهار التركيز التقليدي لإدارة البرنامج في الحكومة، وبالتالي في تدقيق الأداء كذلك من خلال استخدام نموذج المنطق. ويبين الشكل 18 النسخة المبسطة لهذا النموذج، حيث تقوم المدخلات التنظيمية مثل الميزانية والموظفين المتوفرين بإنتاج المخرجات مثل الخدمات للمواطنين والتي يتوقع منها أن تؤدي إلى تحسين النتائج. فعلى سبيل المثال، قد يسعى أحد البرامج إلى تقليل حالات الإصابة بالأمراض من خلال تقديم خدمات تطعيم أفضل. ففي تلك الحالة، تتضمن المدخلات الموارد المتاحة للحصول على التطعيم والجرعات المطلوبة، وتكون المخرجات هي عدد الجرعات المخصصة لكل مواطن، والنتيجة تكون انخفاض حالات الإصابة بالمرض. ونذكر مرة أخرى أن هذه هي نسخة مبسطة جدا لأحد الطرق المناسبة والمستخدمه بانتشار واسع من أجل وصف إدارة البرامج. ويمكن القيام بتدقيق الأداء على كل خطوة من العملية أو على العملية ككل بالإضافة إلى تدقيق العلاقات بين المدخلات والمخرجات والنتائج.

شكل 18 - نموذج منطقي مبسط



تقر طريقة الحكومة ككل بالطبيعة الشمولية لجدول أعمال 2030 والجهود الوطنية للتنمية المستدامة المتعلقة بذلك، وتسعى طريقة الحكومة ككل إلى توجيه تركيز أداء الحكومة نحو النتائج التي تطمح الحكومة إلى تحقيقها عوضاً عن التركيز على عمليات برنامج واحد أو وكالة واحدة. ويبين الشكل 19 الطرق المختلفة للتفكير حول إدارة الحكومة - وبالتالي طريقة مختلفة لعمل تدقيق الأداء - بالنظر إلى الطبيعة المتداخلة للقضايا التي تواجهها حكوماتنا الوطنية.

شكل 19 - نموذج التعقيدات



وبالعودة إلى الشكل المبين أعلاه حول برنامج الوقاية من الأمراض، فإن طريقة الحكومة ككل ستنتظر بالتأكيد إلى سير برنامج التطعيم على أنه جزء أساسي من الجهد الوطني، ومع ذلك فإن برامج النظافة وبرامج التعليم العام (لتوعية الناس حول أهمية التطعيم) والأعداد وتدريب طاقم العمل الصحي تعتبر من الجهود التي تتساوى في أهميتها مع أهمية الوقاية من المرض. وتقوم طريقة الحكومة ككل بتحويل وحدة تحليل الإدارة والأداء والقياس والإبلاغ والتقييم - من برنامج التطعيم كمجهود مفرد إلى مجهود الوقاية من الأمراض بشكل عام. وبذلك تقوم بتحديد المساهمات المتعلقة لكل المبادرات والبرامج المختلفة وتضع الأسئلة حول درجة مواءمة وتنسيق هذه الجهود.

وبطريقة مشابهة، عند تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنه من اللازم التفكير في العلاقات بين الترتيبات المؤسسية، والبرامج والمبادرات ومبادئ التنفيذ الخاصة بجدول أعمال 2030.

وكما تحتاج طريقة الحكومة ككل إلى الحكومة من أجل توظيف الطرق المختلفة من التفكير والإدارة، كذلك تحتاج هذه الطريقة إلى أسلوب مختلف في تدقيق الأداء، وفي هذا الصدد، يقوم دليل الأمم المتحدة لإعداد التقارير العامة للمراجعات الوطنية التطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتوفير أساس ممتاز لتقييم التطور الوطني والذي يساعد الأجهزة العليا للرقابة في تدقيق طريقة الحكومة ككل لمدى الجاهزية.²⁰

ويبين الشكل 20 المجموعات الرئيسية من دليل المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وإذا كانت أسئلة التدقيق مبنية على هذه المجموعات فإنه يمكن بناء التدقيق على نموذج التعقيد المبين في الشكل 20.

شكل 20 - مجموعات من أدلة المنتدى السياسي الرفيع المستوى



يمكن تقسيم كل مجموعة إلى أسئلة تدقيق كالتالي:

1. الملكية الوطنية

²⁰ https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/11819Voluntary_guidelines_VNRs.pdf

أ. ما هي الجهود التي تم القيام بها من أجل إعلام وإشراك أصحاب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؟

ب. ما هي الجهود الخاصة التي تم القيام بها لدمج أهداف التنمية المستدامة مع التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الخاصة بالدولة؟

2. إطار العمل المؤسسي

أ. كيف قامت الدولة بتعديل إطار عملها المؤسسي من أجل تنفيذ جدول أعمال 2030؟

ب. هل يوجد مؤسسة مسؤولة عن التنسيق والتكامل والدمج؟

ج. كيف تم توزيع المسؤوليات والمهام بين المستويات الحكومية المختلفة (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) من أجل تنفيذ ومراجعة متناسقة لجدول أعمال 2030؟

3. التكامل والشمولية

أ. كيف تم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وكيف يتم تصميم سياسات التنمية المستدامة لإظهار هذا التكامل؟

ب. ما هي الخطط لتعميم مبادئ جدول أعمال 2030؟ على سبيل المثال، إشراك الجميع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4. وسائل التنفيذ

أ. ما هي الموارد المطلوبة فيما يتعلق بالتمويل واحتياجات تنمية القدرات والتكنولوجيا وعمل الشراكات من أجل تنفيذ جدول أعمال 2030 في الدولة؟

ب. ما هي الجهود المبذولة لتحريك وسائل التنفيذ وماهي الصعوبات التي تواجهها هذه العملية؟

5. الخطوط الأساسية والرقابة وإعداد التقارير

أ. هل الأرقام الأساسية متوفرة لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ولديها غايات سنوية لتحقيقها بالمقارنة مع كل هدف تنمية مستدامة تم تحديده؟

ب. ما هي الإحصائيات التي تم تجميعها من الإحصائيات الوطنية وأنظمة السجلات الحيوية وهل يوجد فجوات كبيرة في البيانات الرسمية حول المؤشرات؟

ج. هل لدى الوكالات الإحصائية القدرة على تجميع وتوزيع البيانات بصورة كاملة وموثوقة ودقة وخلال وقت مناسب؟

د. هل لدى المعلومات المدنية والوكالات الإحصائية الهامة في الدولة القدرة على تجميع وتوزيع البيانات بصورة كاملة وموثوقة ودقة وخلال وقت مناسب؟

6. الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية

أ. ما هي الدروس التي تعلمتها الدولة من المراجعات الحالية لأعمال التنمية المستدامة الخاصة بها (بما في ذلك ما تم تحت الأهداف الإنمائية للألفية)؟

يمكن توزيع المجموعات المبينة في الشكل 20 والأسئلة المذكورة أعلاه إلى ثلاثة أهداف عامة للتدقيق:

1. إلى أي درجة قامت الحكومة بتكليف جدول أعمال 2030 مع سياقها الوطني؟
2. هل قامت الحكومة بتحديد وتأمين الموارد والقدرات (وسائل التنفيذ) اللازمة لتنفيذ جدول أعمال 2030؟
3. هل قامت الحكومة بوضع آلية لمراقبة ومتابعة ومراجعة وإعداد التقارير حول التطور نحو تنفيذ جدول أعمال 2030؟

إن أسئلة التدقيق المتعلقة بأهداف التدقيق مقدمة ضمن مصفوفة تصميم التدقيق.

إن الأسئلة المذكورة أعلاه ما هي إلا أسئلة توضيحية، وسوف يحتاج كل جهاز رقابة أعلى إلى مواءمة هذه الأسئلة وفق تدقيق مدى الجاهزية الذي ينوي القيام به، ويستطيع الجهاز الأعلى للرقابة القيام بتحديد نطاق التدقيق بناء على قدراته واهتماماته. ويمكن استخدام مجموعات الأسئلة هذه للسؤال عن جدول الأعمال بأكمله أو بالرجوع إلى أهداف وغايات محددة. فعلى سبيل المثال، إذا ما قرر الجهاز الأعلى للرقابة التركيز على

مدى الجاهزية لتنفيذ الهدف رقم 5، فيستطيع الاطلاع على السؤال: ما هي الدروس التي تعلمتها الدولة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؟ كيف يتم حاليا أخذ هذه الدروس بعين الاعتبار عند الإعداد لتنفيذ الهدف رقم 5؟

بينما يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة تحديد نطاق التدقيق للنظر في بعض الأهداف والغايات، نوصي أن يحافظ الجهاز الأعلى للرقابة على طريقة الحكومة ككل والتي ستمكن الجهاز من استنتاج ما إذا كانت جهود مدى الجاهزية لتنفيذ ذلك الهدف متكاملة وشمولية.

تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030

يقدم هذا الجزء الإرشادات حول كيفية أخذ نموذج التدقيق الذي تم شرحه في الجزء السابق وعرضه على تدقيق أداء مدى الجاهزية المبني على المعيار الدولي من أجل تنفيذ جدول أعمال 2030. ويعرض الشكل 21 الخطوات الرئيسية لعملية التدقيق.

الإعداد للتدقيق

قبل الدخول في عملية إجراء هذا التدقيق، لابد من الجهاز الأعلى للرقابة أن يضع الأمور التالية في الاعتبار. فريق مؤهل²¹ – عند القيام بتدقيق مدى الجاهزية، يحتاج الفريق إلى فهم جيد لأهداف التنمية المستدامة وطريقة الحكومة ككل للتدقيق، وكذلك مؤهلات خاصة وعامة من أجل تنفيذ معايير تدقيق الأداء. إن تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد يتطلب تقنيات متخصصة وأساليب ومهارات من تخصصات قد لا تكون متوفرة داخل الجهاز الأعلى للرقابة.

كما تعتبر عملية إشراك أصحاب المصلحة جانبا أساسيا في هذا التدقيق، ويحتاج فريق التدقيق أن تكون لديه مهارات في هذا المجال أو أن يضمن أن يكون هنالك شخصا يمتلك هذه المهارات (على سبيل المثال، شخص من إدارة التواصل في الجهاز) يكون متوفرا لمساعدة فريق التدقيق.

²¹ المعيار الدولي ISSAI 3000/63

ويتضمن تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة جمع وتحليل البيانات من مصادر مختلفة، مثل فروع متعددة في الحكومة، ومن أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، ومن القطاع الخاص وكذلك من شركاء آخرين. وإن عملية تحويل هذه البيانات إلى معلومات مفيدة قد تتطلب خبرات في أنواع متعددة من تقنيات جمع وتحليل البيانات، ولذلك، إن لم تكن هذه المؤهلات متوفرة في فريق التدقيق، لا بد من إشراك خبراء من الخارج.

المنهجية – يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن تكون لديه منهجية موضوعة بشكل جيد لتدقيق الأداء وأن تكون متوافقة مع المعايير الدولية.

التواصل مع وإشراك أصحاب المصلحة²² – إن جدول أعمال 2030 يدعو إلى طرق متعددة للتواصل مع أصحاب المصلحة، ويتطلب تدقيق مدى الجاهزية أيضا من المدققين أن يتواصلوا بكثافة مع أصحاب المصلحة وأن يتم إشراكهم طوال عملية التدقيق. فكلما ازداد التنوع في إشراك أصحاب المصلحة، كلما أصبح التدقيق أكثر ثراء وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يشرك المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والقطاع الخاص والوزارات المعنية في عمليات تخطيط وإجراء التدقيق.

شكل 21 – عملية التدقيق



²² المعيار الدولي ISSAI 3000/54,59

تخطيط تدقيق مدى الجاهزية

يبين الشكل 22 الخطوات الرئيسية لمرحلة تخطيط تدقيق الأداء من أجل تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030.

شكل 22 - مرحلة التخطيط

التخطيط					
تحديد الجدول الزمني	فهم جدول أعمال 2030	تحديد نطاق التدقيق	وضع مصفوفة تصميم التدقيق	وضع الأدوات لجمع وتحليل البيانات	اكتمال خطة التدقيق
<ul style="list-style-type: none"> - النشاط - المسؤولية - الموعد النهائي 	<ul style="list-style-type: none"> - المراجعة المكتبية - المقابلات - مجموعات التركيز - تحليل أصحاب المصلحة - تحليل RACI 	<ul style="list-style-type: none"> - جدول أعمال 2030 بالكامل 	<ul style="list-style-type: none"> - أهداف التدقيق - الأسئلة (الحكومة ككل) - الأسئلة الفرعية (السياق المحلي) - المعايير - وسائل جمع وتحليل البيانات - القيود - النتائج المتوقعة 	<ul style="list-style-type: none"> - تحليل الوثائق - تحليل محتوى المقابلات ومجموعات التركيز - تحليل الأدوار والمسؤوليات لتحديد التداخل والتكك والازدواجية 	<ul style="list-style-type: none"> - موضوع التدقيق - أهداف التدقيق - مصفوفة تصميم التدقيق - فريق التدقيق - الموعد النهائي - التكاليف
التواصل: أصحاب المصلحة الرئيسيون، هيئة خبراء، اعتبارات متعلقة بالتقرير					

تحديد الجدول الزمني²³

إن أحد الأنشطة الأولى لأي تدقيق هو تحديد الجدول الزمني وتحديد الأنشطة والمواعيد والمسؤوليات.

²³ المعيار الدولي ISSAI 3000/96

التوثيق

يبين الجدول رقم 3 مثالا لجدول زمني لتدقيق الأداء لمدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم 3 - الجدول الزمني لتدقيق الأداء لمدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تعليقات	الحالة	أعضاء الفريق المسؤول (يمكن أن يكون أكثر من واحد)					الموعد النهائي	النشاط
		العضو م	...	العضو 3	العضو 2	العضو 1		
							مرحلة التخطيط	
							1. إعداد اجتماعات أولية مع الجهات الخاضعة للتدقيق (تحديد المواعيد، إعداد الأسئلة والعرض التقديمي).	
							2. الاجتماعات الأولية (عرض التدقيق، الإجابة على الشكوك، تحديد الخبراء، إلخ).	
							3. معرفة وقراءة المستندات الأساسية المتعلقة بجدول أعمال 2030.	
							4. تحديد التشريعات ومواد المراجع التكميلية.	
							5. تحديد أصحاب المصلحة.	
							6. جدولة مقابلات مع أصحاب المصلحة والخبراء (مثال: المسؤولون عن أهداف التنمية المستدامة في الوزارات، الأساتذة، ممثلين من المجتمع المدني).	
							7. البحث في البيانات المتعلقة بالميزانية.	
							8. البحث في البيانات المتعلقة ببرامج الحكومة والتخطيط فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.	
							9. وضع خريطة العملية وخريطة المنتج الخاصين بالأنشطة الرئيسية.	

								10. إجراء مقابلات ومجموعات تركيز مع أصحاب المصلحة والخبراء.
								11. تحديد الجهات المشاركة وأدوارها ومسؤولياتها.
								12. عمل تحليل إيشيكاوا (أو تحليل الشجرة) للمساعدة في تحديد أسئلة التدقيق الفرعية المتعلقة بواقع الدولة.
								13. مراجعة أوراق العمل (إيشيكاوا، خارطة العملية والمنتج، أصحاب المصلحة) مع الجهات الخاضعة للتدقيق.
								14. وضع مصفوفة تصميم مسودة التدقيق (تحديد أسئلة ومشكلة التدقيق، والمنهجية، وأدوات جمع وتحليل البيانات) والأعمدة الأخرى في المصفوفة.
								15. إعداد أدوات جمع البيانات (مثال: أسئلة المقابلات ومجموعات التركيز).
								16. إعداد هيئة الخبراء لتقديم مصفوفة تصميم التدقيق (إرسال الدعوات، حجز قاعة، تنظيم المواد، إعداد العرض التقديمي)، يمكن دعوة الجهات الخاضعة للتدقيق أو عرض المصفوفة عليهم لاحقاً.
								17. تشكيل هيئة الخبراء.
								18. إجراء الفحص التجريبي لاختبار أدوات جمع البيانات.
								19. إنهاء مصفوفة تصميم التدقيق آخذين بعين الاعتبار هيئة الخبراء والاختبار التجريبي.
								20. مراجعة أوراق العمل وأدوات جمع البيانات وإعداد النسخة النهائية.

								21. تحديد الأماكن المراد زيارتها أثناء مرحلة التنفيذ.
								22. إنهاء خطة التدقيق.
								23. إنهاء الترتيبات اللوجستية الخاصة بمرحلة التنفيذ.
								مرحلة التنفيذ
								24. جمع الأدلة (من خلال المراجعات المكتبية، المقابلات، مجموعات التركيز، إلخ).
								25. تحليل الأدلة.
								26. تطوير مسودة مصفوفة نتائج التدقيق.
								27. إعداد هيئة الخبراء من أجل عرض مصفوفة نتائج التدقيق (إرسال الدعوات، حجز قاعة، تنظيم المواد، إعداد العرض التقديمي)، يمكن دعوة الجهات الخاضعة للتدقيق أو عرض المصفوفة عليهم لاحقاً.
								28. تشكيل هيئة الخبراء.
								29. إنهاء مصفوفة نتائج التدقيق مع الأخذ بآراء هيئة الخبراء.
								مرحلة إعداد التقرير
								30. كتابة مسودة التقرير بناء على مصفوفة نتائج التدقيق.
								31. إرسال مسودة التقرير إلى الجهات الخاضعة للتدقيق من أجل الحصول على تعليقاتهم.
								32. تحليل التعليقات وتحديث التقرير بناء على ذلك.
								33. كتابة التقرير النهائي.

									34. إرسال التقرير إلى الإدارة العليا من أجل اعتماده وإصداره.
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

في الحقيقة، إن مراحل تدقيق الأداء ليست منفردة، هنالك بعض التداخل بين التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير، وخاصة في مرحلة إعداد التقرير لأن فريق التدقيق يستطيع (وينبغي عليه) البدء في كتابة مسودة التقرير بمساعدة المعلومات المتاحة مسبقاً وذلك في بداية مرحلة التخطيط.

ويجب توثيق أوراق العمل وتنظيمها وحفظها في ملفات أثناء عملية التدقيق.

وأثناء التدقيق، يجب على فريق التدقيق أن يضع في اعتباره الحاجة للمحافظة على تواصل مستمر مع الجهة الخاضعة للتدقيق وإدارة الجهاز الأعلى للرقابة وأصحاب المصلحة ذوي العلاقة.

إن الأنشطة المبينة في الجدول رقم 3 سيتم غالباً الحاجة إليها في تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويمكن لفريق التدقيق أن يضم أمور أخرى، أو يشرح بعضها أو يحذف بعضها وذلك وفق حاجته.

تفهم جدول أعمال 2030²⁴

بعد ذلك، يذهب فريق التدقيق إلى الخطوة التالية: فهم موضوع التدقيق. ففي هذا التدقيق يعتبر الموضوع المعني هو جدول أعمال 2030. وفي هذه المرحلة يستطيع المدقق أن يقوم بالتالي:

أ. البحث في الموقع الإلكتروني الخاص بالأمم المتحدة أو أي مواقع رسمية أخرى تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وذلك لمعرفة واستيعاب جدول أعمال 2030، <http://sustainabledevelopment.un.org>، ولدى الأمم المتحدة أيضاً تنفيذ يسمى أهداف التنمية المستدامة مخصص للأعمال التي يمكن تحميلها على الهواتف الذكية.

²⁴ المعيار الدولي ISSAI 3000/99

ب. قراءة تقارير المراجعة الوطنية التطوعية والمتوفرة على الموقع التالي،
http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/11819Voluntary_guidlines_VNRs.pdf.

التوثيق

الجدول رقم 4 يستعرض ويقدم مثالاً لتحديد أصحاب المصلحة.

ج. البحث في المواقع الإلكترونية التابعة للحكومة لتحديد الجهة المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة في الدولة والجهات الحكومية المشاركة في مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

د. تحديد والتواصل مع أصحاب المصلحة الأساسيين الذين لديهم معلومات مهمة عن أهداف التنمية المستدامة في الدولة. ويتم إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مثل الجهات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص. إن تحديد أصحاب المصلحة يعتبر الخطوة الأولى والتي ينتج عنها معلومات هامة يستطيع فريق التدقيق استخدامها في مراحل مختلفة من عملية التدقيق، على سبيل المثال، فإن هذه المعلومات تساعد على تحديد الأشخاص الذين يمكن مقابلتهم، واستقبال الاستبيانات، أو تساعد على المشاركة في مجموعات التركيز ومجموعات لدعم التغييرات المقترحة من قبل التدقيق. ويمكن استخدام أدوات أخرى لعمل عرض مرئي لأصحاب المصلحة (مثال: خارطة المجموعة)، ويمكن لعملية تحديد أصحاب المصلحة أن توفر مدخلات هامة لفريق التدقيق فيما يتعلق بكيفية الاشتراك مع أصحاب المصلحة، وكيفية إشراكهم في مراحل مختلفة من عملية التدقيق، بالإضافة إلى احتمالية الوصول إلى الجماهير المعنية من خلال جهود الجهاز الأعلى للرقابة للتواصل. كما يمكن إضافة عمود إضافي للمصفوفة ليعرض كيفية إشراك أصحاب المصلحة وما هي نوعية المدخلات التي يمكن أن يقدمها للجهاز الأعلى للرقابة.

جدول 4 - مثال على تحديد أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة	دور أصحاب المصلحة	اهتمامات أصحاب المصلحة	تعليقات
جهة التنسيق الوطنية (مثال): اللجان الوزارية المشتركة،	صياغة الاستراتيجية الوطنية وتقديم الإرشادات العامة	تعميم جدول أعمال 2030 في الدولة والوكالات	* مراعاة أنه ليس بالإمكان إيجاد هياكل جديدة ولكن

<p>العديد من الدول تعتمد على هياكل موجودة مسبقاً. * مراعاة الاختلافات البسيطة في التكاليف الخاصة بجهات التنسيق.</p>	<p>الحكومية، وتنسيق ودمج السياسات العامة والعمل نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. التقارير الوطنية حول متابعة ومراجعة تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وإيصالها إلى المنظمات الدولية المسؤولة عن مراقبة أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.</p>	<p>للسياسة ومن ضمنها تحديد الأولويات ومناقشة وسائل التنفيذ، وتنسيق جهود زيادة الوعي، إلخ. الإشراف على وتنفيذ جدول أعمال 2030. قد تشمل على تكليف المتابعة ومراقبة الأعمال من أجل المضي قدماً في موضوع أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>لجنة أو مجموعة عمل، لجنة التنمية المستدامة، مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء)</p>
<p>* مراعاة اشتراكهم المحتمل ضمن جهة التنسيق. * مراعاة أن دورهم قد يتغير إذا تم إيجاد جهة تنسيق جديدة لاحقاً.</p>	<p>تعميم جدول أعمال 2030 في الدولة والوكالات الحكومية، وتنسيق ودمج السياسات العامة والعمل نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. التقارير الوطنية حول متابعة ومراجعة تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وإيصالها إلى المنظمات الدولية المسؤولة عن مراقبة أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.</p>	<p>تقديم إرشادات تشغيلية للوزارات التنفيذية والإدارات الحكومية. إدارة التنفيذ والرقابة والمراجعة لجدول أعمال 2030 ومن ضمنه أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>الوزارة أو الوزارات الريادية (مثال: المالية، الشؤون الخارجية، التخطيط، البيئة).</p>
<p>مراعاة اشتراكهم المحتمل ضمن جهة التنسيق أو أي</p>	<p>تعميم هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة ضمن</p>	<p>قيادة عملية تنفيذ ومراقبة ومراجعة أهداف التنمية</p>	<p>وزارات القطاعات</p>

<p>آليات مؤسسية وزارية مشتركة أخرى.</p>	<p>سياسات القطاع، قياس الأنشطة والميزانيات الخاصة بالهدف المعني. تحديد المسؤوليات القطاعية.</p>	<p>المستدامة في القطاع المعني.</p>	
<p>* مراعاة أن نظام مثل ذلك قد لا يكون متوفرا أو قد تكون هناك خطط لإنشائه. * مراعاة ما إذا كان مكتب الإحصائيات الوطني يقوم بهذا الدور أو وكالة أخرى (مثال: المعهد البرازيلي للأبحاث الاقتصادية التنفيذية).</p>	<p>تجميع البيانات والمعلومات المنتجة في الدولة التي تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتخزينها وتنظيمها وفق المعايير العامة.</p>	<p>إيجاد/تنسيق نظام وطني للمعلومات الإحصائية المتكاملة لمركزة المعلومات الإحصائية وتوفير تدفق البيانات للمنظمات الدولية المسؤولة عن مراقبة أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.</p>	<p>الوكالة المسؤولة عن النظام الوطني للمعلومات الإحصائية المتكاملة (إن كانت موجودة أو وجود خطط لإنشائها).</p>
<p>* مراعاة العلاقات بين مكتب الإحصائيات الوطني وأصحاب المصلحة (منتجي البيانات). * مراعاة ما إذا شارك مكتب الإحصائيات الوطني في تطوير إطار العمل العالمي للمؤشرات. * يرجى مراعاة ما إذا حصل مكتب الإحصائيات الوطني على الدعم من متبرعين دوليين لتحسين قدراته من أجل قياس التقدم الذي تم إحرازه حول أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>تحديد أولويات المؤشرات الوطنية وتطويرها وتعديلها وتصنيفها حسب خصوصيات الدولة وتناول غايات أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>وضع مؤشرات وطنية بالمشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين. تحديد المؤشرات الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (تطويعها). ضمان تصنيف البيانات من أجل مراقبة وقياس التقدم. إعداد التقارير حول إطار العمل العالمي للمؤشرات. تجميع ونشر تقارير دورية حول تطور سير مؤشرات هدف التنمية المستدامة.</p>	<p>مكتب الإحصائيات الوطني</p>

<p>* مراعاة الترتيبات المؤسسية الخاصة والتي قد تكون موجودة لإشراك الهيئات المحلية مثل الهيئة المحلية الهندوراسية للتنمية المستدامة.</p> <p>* مراعاة دور الاتحادات الحكومية المحلية إن كانت لها أهمية في سياق دولتكم.</p> <p>* ضع بعين الاعتبار دور المدن الكبيرة.</p> <p>* مراعاة وجود الشبكات التي تجمع ما بين الهيئات المحلية والعضوية في الهيئات المحلية في دولتكم.</p>	<p>وصول أوسع للموارد الدولية والوطنية لضمان توصيل الخدمات الأساسية على المستوى المحلي.</p> <p>تطوير مستوى جودة معيشة المجتمعات المحلية.</p>	<p>تعزيز تنمية مستدامة شاملة في المناطق التابعة لها.</p> <p>المسؤولون عن تنفيذ جدول أعمال 2030 في مناطقهم.</p> <p>ربط الأهداف العالمية مع المجتمعات المحلية.</p>	<p>الهيئات المحلية ودون الوطنية</p>
<p>* مراعاة وجود/إيجاد مجموعات ولجان تشريعية/برلمانية متخصصة (مثال: لجنة تطوير السياسة الفنلندية، فريق عمل أهداف التنمية المستدامة الباكستاني).</p> <p>* مراعاة العضوية والمشاركة في الجهود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من قبل الشبكات والاتحادات البرلمانية.</p>	<p>مساهمة فعالة وإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن العمل البرلماني وعملياته الداخلية وهياكله.</p>	<p>سن ومراجعة التشريعات للمضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدولة.</p> <p>اعتماد مخصصات الميزانية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة.</p> <p>الإشراف على تنفيذ جدول أعمال 2030 على المستوى الوطني من خلال الإشراف التشريعي.</p>	<p>البرلمان/الكونجرس</p>

<p>* مراعاة التعاون بين الجهاز الأعلى للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين في الدولة (مثال: لجنة الحسابات العامة، المجتمع المدني، مؤسسات رقابية أخرى).</p> <p>* مراعاة ما إذا شاركت الحكومة أو تخطط لمشاركة الجهاز الأعلى للرقابة في جهود المراجعة الوطنية وفي إنتاج تقارير وطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>مساهلة فعالة وإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>المساهمة في الجهود الوطنية (مثال: إعداد التقارير) لمتابعة تقدم ومراقبة ومراجعة التنفيذ وتحديد فرص التحسين على مستوى جميع أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن عمل الأجهزة العليا للرقابة وعملياتهم الداخلية وهياكلهم.</p>	<p>إجراء التدقيق لمراقبة استخدام الموارد العامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإشراف عليها، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة.</p> <p>إنتاج المعلومات والتي يمكن تضمينها في التقارير الوطنية حول الجهود المعمولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>الجهاز الأعلى للرقابة</p>
<p>مراعاة مشاركة القطاع الخاص في جهة التنسيق.</p>	<p>خلق فرص للشركات من أجل إيجاد حلول وتكنولوجيات نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>بناء أسواق مستدامة جديدة.</p> <p>خلق فرص لمشاركة القطاع العام بالخاص فيما يتعلق بجدول أعمال الاستدامة.</p>	<p>توفير الاستثمار الخاص، وفرص العمل، وتنمية صناعية شاملة ومستدامة، وكفاءة في استهلاك الموارد، وحماية التنوع البيولوجي.</p>	<p>القطاع الخاص</p>
<p>* مراعاة تنوع مجموعات المجتمع المدني في الدولة، ومن ضمنها المنظمات الشعبية والمجتمعات المدنية المنظمة (منظمات المجتمع</p>	<p>ضمان شمولية وشفافية ومساءلة عمليات اتخاذ القرار في الحكومة والسياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، المساهمة</p>	<p>زيادة الوعي العام حول جدول أعمال 2030.</p> <p>توفير الوعي والمعرفة من أجل دمج جدول أعمال 2030 ضمن إطار العمل الوطني وتنفيذه.</p>	<p>المجتمع المدني</p>

<p>المدني، والمنظمات غير الحكومية). * الرجاء الانتباه للمنظمات التي تمثل الأقليات والمجموعات المستضعفة. * ضمن منظمات المجتمع المدني، مراعاة كلا من منظمات المجتمع المدني القطاعية (مثال: الإسكان، التعليم) ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على الحوكمة وقضايا التنمية المستدامة. * مراعاة وجود شبكات عمل قد تنتمي إليها منظمات المجتمع المدني في دولتكم (وطنية، إقليمية، دولية). * مراعاة مشاركة المجتمع المدني في جهة التنسيق.</p>	<p>في متابعة ومراجعة الجهود كمصدر مستقل للمعلومات.</p>	<p>المساهمة في مراقبة ومراجعة التقدم حول أهداف التنمية المستدامة ووضع الحكومات في موضع المسائلة.</p>	
<p>* مراعاة المشاركة الأكاديمية في جهة التنسيق في الدولة. * مراعاة دور الجمعيات الأكاديمية والعلمية ومراكز الأبحاث في الدولة. * مراعاة العضوية/المشاركة في الشبكات العلمية/البحثية.</p>	<p>الوصول إلى الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة. المساهمة في الجهود الدولية والوطنية (مثال: إعداد التقارير) لمراقبة ومتابعة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>توفير العلم والمعرفة والبيانات من أجل التصدي للتحديات العالمية والمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. زيادة الوعي العام حول جدول أعمال 2030.</p>	<p>المجتمع العلمي والأكاديمي</p>

<p>المانحين/ التعاون الدولي</p> <p>الدول المانحة للمساعدات</p> <p>توفير الموارد المالية</p> <p>وتوصيل التعاون الدولي</p> <p>لدعم تنفيذ أهداف التنمية</p> <p>المستدامة في الدول</p> <p>المستقبلية.</p> <p>الدول المستقبلية للمساعدات</p> <p>ضمان أن كل المشاريع التي</p> <p>تم تنفيذها من خلال</p> <p>المساعدة الإنمائية الرسمية</p> <p>متوافقة مع أهداف التنمية</p> <p>المستدامة وأولوياتها في</p> <p>الدولة.</p>	<p>الدول المانحة للمساعدات</p> <p>تعميم أهداف التنمية</p> <p>المستدامة ضمن</p> <p>استراتيجيات التعاون الدولي</p> <p>والمساعدات الإنمائية.</p> <p>ضمان التجانس والفعالية في</p> <p>المساعدات الإنمائية.</p> <p>الدول المستقبلية للمساعدات</p> <p>تعميم أهداف التنمية</p> <p>المستدامة ضمن البرامج</p> <p>المدعومة من قبل</p> <p>المساعدات الإنمائية.</p> <p>ضمان التجانس والفعالية في</p> <p>المساعدات الإنمائية.</p>	<p>* مراعاة دور الدولة</p> <p>كمستقبل المساعدات (عندما</p> <p>ينطبق ذلك) و/أو كمانح</p> <p>للمساعدات (عندما ينطبق</p> <p>ذلك).</p> <p>* مراعاة وجود و/أو إيجاد</p> <p>آليات مؤسسية لضمان</p> <p>تجانس ومواءمة المساعدات</p> <p>الإنمائية الرسمية مع أهداف</p> <p>التنمية المستدامة وتوصيل</p> <p>التعاون الدولي لدعم أهداف</p> <p>التنمية المستدامة (مثال:</p> <p>الطولة المستديرة الإستراتيجية</p> <p>للتعاون الإنمائي).</p>
---	--	---

وبعد الانتهاء من تحديد أصحاب المصلحة، يستطيع فريق التدقيق أيضا أن يقوم بتحليل أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تصنيفهم بناء على معايير مختلفة، مثل درجة اهتمامهم وتأثيرهم. ويساعد ذلك على وضع الأولويات وتحديد اللاعبين الأساسيين فيما يتعلق بالجهود الوطنية من أجل الاعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الرجاء الاطلاع على مثال لمصفوفة تحديد الأولويات في الجدول 5 أدناه.

جدول 5 - مصفوفة تحديد الأولويات

<p>تأثير مرتفع / اهتمام مرتفع</p> <p><u>اللاعبون الأساسيون</u></p> <p>المحافظة على الاتصال الوثيق</p> <p>يمكن أن توفر معلومات هامة</p> <p>تفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم</p>	<p>تأثير مرتفع / اهتمام منخفض</p> <p><u>عوامل كامنة</u></p> <p>يمكن إشراكها/ تحريكها</p> <p>يمكن أن تؤثر على النتائج</p> <p>المحافظة على الرضا</p>	<p>تأثير مرتفع</p>
---	--	--------------------

إيجاد طرق لإشراكهم	المحافظة على التواصل	
تأثير منخفض / اهتمام مرتفع <u>الأوصياء</u> بناء العلاقات يمكن أن يوفر منظور خارجي البقاء على دراية توفير المعلومات لدعم الاشتراك	تأثير منخفض / اهتمام منخفض <u>المشاهدين / المتفرجين</u> أقل الجهود (مثال: المراقبة) لا تستثمر الموارد المحافظة على التواصل	تأثير منخفض
اهتمام مرتفع	اهتمام منخفض	

هـ. تحديد أنشطة الحكومة المتعلقة بمدى الجاهزية والعلاقات بين المنظمات المشاركة في هذه الأنشطة.

و. معرفة وتحديد دور ومسؤوليات الجهات المشاركة في مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ز. إجراء مقابلات مع مدراء الحكومة المشاركين في مدى الجاهزية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ح. إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال، ممثلين من الأمم المتحدة والمجتمع المدني) لجمع المعلومات حول موضوع التدقيق.

التوثيق

يجب توثيق نتائج المقابلات ومجموعات التركيز كأوراق عمل وتوثيق كل من الأسئلة والإجابات.

ط. إجراء مجموعات تركيز مع أصحاب المصلحة الأساسيين للمساعدة في تحديد أسئلة وأهداف التدقيق.

التوثيق

يعرض الجدول رقم 6 أمثلة على المستندات والمعلومات والبيانات التي يمكن جمعها وفحصها وذلك لتفهم جدول أعمال 2030.

يحتاج فريق التدقيق إلى توثيق جميع الأبحاث التي تم عملها في هذه المرحلة، وستقوم هذه المعلومات بتغذية الخطوات التالية من تخطيط التدقيق.

وفي سياق تدقيق أداء مدى الجاهزية، من المهم وضع فهم سليم لجدول أعمال 2030، ولموضوع التدقيق (مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة)، وللترتيبات الحكومية الحالية، وإن اكتساب المعرفة العامة للسياق في هذه المرحلة يسهل تحديد قضايا التدقيق الهامة (المخاطر، النقاط الهامة، جوانب الحوكمة) وكذلك إنجاز مهام التدقيق المحددة.

الجدول رقم 6: المعلومات التي يجب جمعها لتفهم جدول أعمال 2030

المعلومات / البيانات	الإجراءات والتقنيات
<p>استراتيجية الحوكمة المتعلقة بمدى جاهزية الحكومة ككل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:</p> <p>أ) الاستراتيجية (الأعمال التي تم تخطيطها ووضعها، الغايات المرجوة، الإجراءات والموارد المستخدمة، المنتجات والخدمات المعروضة)</p> <p>ب) الهيكل التنظيمي (خطوط التبعية والتنسيق، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات حسب الأنشطة الموضوعية)</p> <p>ج) مصادر التمويل</p> <p>د) الحالة في سياق الأولويات الاستراتيجية</p> <p>هـ) التاريخ (تاريخ الإنشاء، عملية إنشاء استراتيجية مدى الجاهزية، طرق التنفيذ)</p> <p>و) مجموعات الاهتمام وخصائص البيئة الخارجية والداخلية</p>	<p>مراجعة الموقع الإلكتروني الخاص بالحكومة</p> <p>مراجعة الهيئات، والسياسات، والتعليمات، وثائق مجلس الوزراء، إلخ.</p> <p>مقابلات مع الإدارة</p> <p>مراجعة تقارير الإدارة والمساءلة</p> <p>تحليل النظم الرئيسية وإجراءات الرقابة</p> <p>تحديد أصحاب المصلحة</p>
<p>الأطراف المسؤولة (مركز الحكومة، جهات التنسيق، اللجان الوزارية المشتركة):</p> <p>أ) هيكل واستراتيجية الحوكمة</p> <p>ب) الهيكل والتكليف</p> <p>ج) الآليات والهيكل لمخاطبة مختلف أصحاب المصلحة</p> <p>د) الآليات والهيكل للتنسيق بين مختلف قطاعات الحكومة، والوكالات والسياسات.</p>	<p>مراجعة الهيئات، والسياسات، والتعليمات، ومستندات مجلس الوزراء، إلخ.</p> <p>مراجعة تقارير أداء الجهات</p> <p>مقابلات مع الإدارة</p> <p>تحديد أصحاب المصلحة</p>

<p>مراجعة المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات</p> <p>مراجعة تقارير الإدارة، والرقابة، والتقييم، والتدقيق الداخلي</p> <p>تحليل النظم الرئيسية وإجراءات الضبط/الرقابة</p> <p>مقابلات مع الإدارة</p> <p>خارطة العمليات</p> <p>تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص (SWOT)</p> <p>تحليل المخاطر</p> <p>خارطة المنتجات ومؤشرات الأداء</p>	<p>الهيكل والتشغيل المتعلق لمدى جاهزية الحكومة ككل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:</p> <p>أ) عمليات الإدارة</p> <p>ب) المؤشرات الوطنية الحالية</p> <p>ج) قواعد البيانات الحالية</p> <p>د) المعوقات (مثال: غياب المتطلبات القانونية، تواجد عدد كبير من أصحاب المصلحة باهتمامات متضاربة، السياسات الشاملة، بيانات لا يمكن الوثوق بها، انعدام الموارد)</p> <p>هـ) نظم الرقابة والتقييم</p> <p>و) تقييم المخاطر.</p>
--	--

بعد الحصول على فهم جيد لجدول أعمال 2030، يجب على فريق التدقيق أن يحدد أهداف ومجال التدقيق.

وضع مجال التدقيق²⁵

يقوم مجال التدقيق بتعريف حدود التدقيق، وكما ذكرنا سابقا في وصف طريقة الحكومة ككل، سيقوم هذا التدقيق بفحص جدول أعمال 2030 بأكمله من خلال رؤية العناصر التي تتكون منها الحكومة ككل. ويقرر فريق التدقيق إن كان التدقيق سيغطي المستوى الوطني فقط، أم سيغطي المستويات دون الوطنية أيضا، ويقدم الصندوق التالي مثلا على مجال تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مثال على مجال التدقيق

يقوم تدقيق الأداء بتقييم الأعمال التي قامت بها الحكومة منذ سبتمبر 2015 والمتعلقة بمدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030، وسيتحقق التدقيق من هذه الأعمال على المستوى الوطني، ومستويان دون وطنيان وبلدياتهما التابعة. ولن يقوم التدقيق بتغطية تحليل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدولة.

²⁵ المعيار الدولي ISSAI 3000/30

وضع مصفوفة تصميم التدقيق²⁶

إن الخطوة التي تلي تحديد مجال التدقيق هي تحديد عناصر مصفوفة تصميم التدقيق الخاصة بتدقيق مدى الجاهزية.

أهداف التدقيق²⁷

في هذه المرحلة، يجب على المدقق أن يضع بعين الاعتبار الأسئلة التالية وذلك لتحديد أهداف التدقيق:

- ما هو الهدف من تدقيق أداء مدى الجاهزية؟
- ما الذي نرجو أن نحققه عند الانتهاء من تدقيق الأداء؟
- ما هي المخاطر، ونقاط الضعف، ومكونات الحوكمة الرشيدة التي تجب مراعاتها في التدقيق وذلك فيما يتعلق بمدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي درجة التحقق التي يجب أن يخضع لها موضوع التدقيق؟

بالنسبة إلى تدقيق مدى الجاهزية، يتم استخلاص أهداف التدقيق المقترحة من المجموعات الست المبينة في الشكل 20.

أسئلة التدقيق²⁸

يمكن لهذا التدقيق أن يتضمن ثلاثة أهداف، وإن أسئلة التدقيق المستنبطة من ذلك هي كالتالي:

(1) إلى أي درجة قامت الحكومة بتبني جدول أعمال 2030 في سياقها الوطني؟

1.1. هل قامت الحكومة بوضع العمليات والترتيبات المؤسسية لدمج جدول أعمال 2030 ضمن التشريعات والسياسات والخطط والميزانية والبرامج الخاصة بالدولة ومن ضمنها استراتيجية الدولة الحالية للتنمية المستدامة، إن كانت هنالك استراتيجية؟

²⁶ المعيار الدولي ISSAI 3200/51-55

²⁷ المعيار الدولي ISSAI 3000/35-37

²⁸ المعيار الدولي ISSAI 300/25; ISSAI 3000/37

1.2. هل قامت الحكومة بإبلاغ وإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في العمليات والترتيبات المؤسسية لدمج جدول أعمال 2030، ومن ضمنها الحكومة الوطنية والمحلية، والجهات التشريعية، وعامة الشعب، والجمعيات المدنية، والقطاع الخاص؟

1.3. كيف يتم توزيع المسؤوليات بين مستويات الحكومة المختلفة (الوطنية، دون الوطنية، المحلية) من أجل التنفيذ المتجانس لجدول أعمال 2030؟

1.4. هل قامت الحكومة بتصميم السياسات والآليات المؤسسية لدعم التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) ومبادئ جدول أعمال 2030 (مثال: إشراك الجميع)؟

2) هل قامت الحكومة بتحديد وتأمين الموارد والقدرات (وسائل التنفيذ) المطلوبة لتنفيذ جدول أعمال 2030؟

2.1 هل قامت الجهة المسؤولة بتحديد الموارد (ومن ضمنها المالية، والبشرية، والمعلومات وتكنولوجيا التواصل ICT، والبيانات، والإحصائيات) المطلوبة لتنفيذ ومراقبة وإعداد التقارير حول الأولويات في جدول أعمال 2030؟

i. هل تم التحقق من الموارد والقدرات؟

ii. هل قامت الجهة المسؤولة باتباع عملية شاملة عند تحديد الموارد والقدرات؟

2.2 هل قامت الجهة المسؤولة بتحديد فرص التعاون والشراكة من أجل الحصول على الموارد والقدرات المطلوبة لتحقيق أولوياتها في جدول أعمال 2030؟

2.3 إلى أي مدى قامت الجهة المسؤولة بتأمين الموارد (ومن ضمنها المالية، والبشرية، والمعلومات وتكنولوجيا التواصل ICT، والبيانات، والإحصائيات) والقدرات المطلوبة لتنفيذ ومراقبة وإعداد التقارير حول أولوياتها في جدول أعمال 2030؟

i. هل قامت الجهة المسؤولة بتحديد المخاطر واستراتيجيات تحديد المخاطر عند تأمين الموارد والقدرات؟

ii. هل قامت الجهة المسؤولة باستخدام وسائل مبتكرة لتأمين الموارد والقدرات؟

3) هل قامت الحكومة بإيجاد آلية لمراقبة ومتابعة ومراجعة وإعداد التقارير حول التقدم نحو تنفيذ جدول أعمال 2030؟

3.1 هل قامت الحكومة بتحديد المسؤوليات لمراقبة ومتابعة ومراجعة وإعداد التقارير حول التقدم نحو التنفيذ؟

3.2 هل قامت الحكومة بتحديد مؤشرات الأداء والخطوط الأساسية وتحديد مؤشرات التطور لمراقبة وإعداد التقارير حول عملية التنفيذ؟

3.3 هل قامت الحكومة بتنفيذ عمليات لضمان الجودة والوفرة والمستوى المطلوب من تصنيف البيانات المطلوبة؟

3.4 هل تم تصميم عمليات الرقابة والمتابعة والمراجعة وإعداد التقارير عن طريق عملية تشاركية وهل ستقوم هذه العمليات بتمكين مشاركة أصحاب المصلحة؟

أسئلة فرعية

قد يحتاج فريق التدقيق إلى تجزئة أسئلة التدقيق إلى أسئلة تدقيق فرعية، وذلك من أجل تناول الجوانب المتعلقة بالسياق الوطني.

على سبيل المثال، إذا قرر الفريق تقييم الهدف رقم 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والبنات) بشكل أكثر عمقا، يمكن أن تكون الأسئلة الفرعية للهدف رقم 1 (الأسئلة 1.1) كالتالي:

- i. ما هي التشريعات التي تم وضعها لدمج الهدف 5 ضمن السياسات والخطط الوطنية؟
- ii. ما هي الترتيبات المؤسسية التي وضعتها الحكومة لدمج الهدف 5 وغاياته ضمن أعمال جميع أجزاء الحكومة؟

iii. هل توجد ميزانية محددة ضمن الميزانية الوطنية مخصصة للمبادرات المتعلقة بالهدف 5؟

التوثيق

يوضح الجدول رقم 7 مثلا على مصفوفة تصميم التدقيق والتي تم وضعها لسؤال تدقيق واحد. ويجب وضع مصفوفة لكل أسئلة التدقيق والأسئلة الفرعية.

قد تكون معايير تقييم مدى جاهزية الحكومة أكثر عمومية بطبيعتها، وذلك بناء على الممارسات الجيدة المحلية والدولية. وتوفر طريقة الحكومة ككل بعض المعايير الأساسية للاستراتيجية والتنسيق والإشراف والشفافية. ففي هذه الطريقة، يقوم فريق التدقيق بتحديد الوظائف الحكومية الأساسية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والهياكل الحكومية المسؤولة عن هذه الوظائف.

في هذا التدقيق، لا يكون التركيز على النتائج بشكل مباشر، بل على الهياكل الحكومية والآليات الموضوعية لتنفيذ جدول أعمال 2030، ونتيجة لذلك، تكون معايير التدقيق متعلقة أكثر بتصميم إطار عمل نظري لمدى جاهزية الحكومة لتلك الأهداف، على سبيل المثال، بعض المعايير قد تكون التالي:

- إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي لرؤية الدول بعيدة المدى نحو تنفيذ جدول أعمال 2030، وتحديدها بالتعاون مع العديد من الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين.
- تواجد الهياكل والآليات للتفاوض مع مختلف أصحاب المصلحة.
- تحديد واضح ورسمي لقدرات الأطراف الرئيسية المعنية والمشاركة بالسياسة العامة.
- التنسيق بين الأطراف المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- التجانس بين السياسات العامة وذلك لتتوافق الأفعال والأهداف المحددة للتدخل من قبل الجهات المختلفة.
- إنشاء حلقة وصل بين تخصيص الموارد والخطة الاستراتيجية الوطنية، وضمان أن الميزانية متزامنة ومتوافقة مع الخطة السنوية وأولويات الحكومة.
- وضع مؤشرات أداء وطنية من أجل تغذية التخطيط الوطني، وتحديد الميزانية، وتحليل السياسة، وتقييم البرامج، وعملية اتخاذ القرار.
- توفير كافي للبيانات الموثوقة وذات الصلة لدعم تقارير أداء السياسة.
- توفير الخطوط الأساسية فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

يمكن ان تكون المواد المرجعية المذكورة في الجزء 1 من هذا الدليل، وتقارير المراجعة الوطنية التطوعية مصدرا للمعايير.

طرق جمع وتحليل البيانات

في هذا النوع من التدقيق، تكون المراجعة المكتبية، والمقابلات، ومجموعات التركيز هي الطرق الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات. ولذلك، يكون تحليل المحتوى وتحليل الأسباب الجذرية هما التحليلان المناسبان لتحليل هذه البيانات.

القيود

عند القيام بتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يواجه فريق التدقيق بعض القيود مثل: عدم توفر المعلومات، المرحلة الأولية لأعمال الحكومة بخصوص أهداف التنمية المستدامة، وصعوبة إيجاد الأدوات المناسبة لتعقيدات التدقيق. ويجب على فريق التدقيق تحديد القيود وذلك من أجل وضع الاستراتيجيات للتغلب على تلك القيود. وإن لم يكن ذلك ممكنا، فعلى فريق التدقيق مراجعة أسئلة ومنهجية التدقيق المستخدمة من أجل جمع الأدلة.

النتائج المتوقعة

في هذه المرحلة من التدقيق، ومع المعلومات والفهم لجدول أعمال 2030 الذي اكتسبه فريق التدقيق، يمكن تحديد بعض النتائج المتوقعة للتدقيق. فعلى سبيل المثال، بعض النتائج المتوقعة قد تكون عدم تحديد الصلاحيات في الحكومة فيما يتعلق بجدول أعمال 2030، وعدم مراعاة الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لجدول أعمال 2030 ضمن مبادرات الحكومة بطريقة متكاملة، ونقص في الموارد اللازمة في مكتب الإحصائيات الوطني من أجل مراقبة ومتابعة مؤشرات جدول أعمال 2030.

هدف التدقيق رقم 1: إلى أي درجة قامت الحكومة بتعديل جدول أعمال 2030 لتتناسب مع السياق الوطني؟

سؤال التدقيق: هل قامت الحكومة بوضع العمليات والترتيبات المؤسسية لدمج جدول أعمال 2030 ضمن التشريعات، والسياسات، والخطط، والميزانية، والبرامج الخاصة بالدولة، ومن ضمنها استراتيجية التنمية المستدامة الحالية، إن كانت هنالك واحدة؟

المعايير	المعلومات المطلوبة	مصادر المعلومات	إجراءات جمع البيانات	إجراءات تحليل البيانات	القيود	ما الذي سيحولنا التحليل على قوله
يجب على الدولة مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والخطط الحالية وتحديد الجوانب التي تحتاج للتغيير	أ) الترتيبات المؤسسية المحددة من قبل الحكومة لدمج جدول أعمال 2030 ضمن أعمال جميع أجزاء الحكومة (طريقة الحكومة ككل)	التشريعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (أ، ب، ج)	المراجعة المكتبية (أ)، ب، ج، د، هـ، و، ز)	تحليل الوثائق (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)	هيكل الحكومة المتعلق بجدول أعمال 2030 في المرحلة الأولى من التنظيم (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)	هل هنالك هيكل في الحكومة مسؤول عن قيادة التنسيق ومدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030 (أ، و)
يجب على الدولة مقارنة الأهداف الوطنية الحالية وغاياتها بأهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها وتحديد غايات وطنية ذات علاقة.	وضمان التنسيق والتكامل بين الأعمال. ب) تخصيص هيكل الحكومة المسؤول عن تنفيذ جدول أعمال 2030 (إن وجد) والهيئات الأخرى	التقارير والأدوات الأخرى (مثال، تحليل الثغرات، أصحاب المصلحة المتعددين، الاستشارة، أداة التقييم المتكامل) المستخدمة من قبل الحكومة (ج، هـ)	مقابلات مع مدراء الحكومة (ب، هـ، ز، ح)	مقارنة بين الأولويات المحددة في الخطط الوطنية وأهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة (ج، د، هـ)	هيكل مؤسسي غير واضح / تكاليف متداخلة (أ، ب، ج، د، هـ، ز)	هل الصلاحيات الحكومية المتعلقة بجدول أعمال 2030 محددة بشكل واضح (أ، ب، ج، هـ، ح، ط)
			مجموعات تركيز مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني (هـ، ز، ط)	مقارنة بين مبادرات الحكومة وأهداف	عدم توفر المعلومات المطلوبة (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز)	هل هنالك تجزئة أو تداخل أو ازدواجية في

<p>صلاحيات الوكالات/الهيئات الحكومية فيما يتعلق بجدول أعمال 2030 (أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح، ط)</p> <p>هل التشريعات والسياسات والخطط والميزانيات والبرامج الخاصة بالدولة متوافقة مع جدول أعمال 2030 (د، و، ز، ح، ط)</p> <p>هل تم دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن عمليات وأدوات التخطيط الإنمائي</p>	<p>عدم وجود التشريعات والوثائق المتعلقة بالترتيبات المؤسسية الحكومية لتنفيذ جدول أعمال 2030 (د، و)</p>	<p>وغايات أهداف التنمية المستدامة (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) تحليل (RACI) للتحقق من دور أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم ومن احتمالية التجزئة المتداخلة أو الازدواجية في أنشطتهم (أ، ب، ج، هـ، ز)</p>		<p>الخطط الاستراتيجية الوطنية والقطاعية (د، ز)</p> <p>ميزانية الحكومة (و)</p> <p>التقارير وأي مستندات أخرى يقوم بها المانحون والمجتمع المدني (ب، ج، هـ، ز)</p> <p>مدراء هيكل الحكومة المسؤول عن جدول أعمال 2030 (ز، ح)</p> <p>مدراء الحكومة المشاركين في تنفيذ</p>	<p>المسؤولة فيما يتعلق بجدول أعمال 2030.</p> <p>(ج) الهياكل المحددة من قبل الحكومة من أجل تعميم أهداف التنمية المستدامة ضمن الوزارات القطاعية والوزارات الأخرى.</p> <p>(د) محتويات السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بجدول أعمال 2030.</p> <p>(هـ) العمليات المحددة من قبل الحكومة لدمج جدول الأعمال (مثال، ما إذا كانت</p>	<p>تحتاج الدولة إلى ترتيبات مؤسسية لدمج جدول أعمال 2030 ضمن أعمالها.</p> <p>يجب على الدولة ترجمة غاياتها إلى سياسات وخطط.</p> <p>يجب على الدولة تحديد وسائل التنفيذ لتحقيق الغايات الوطنية.</p> <p>يجب على الدولة أن توائم بين الميزانية والتخطيط الوطني وبين جدول أعمال 2030.</p>
--	--	--	--	--	---	--

<p>الوطني (د، هـ، ح، ط)</p> <p>هل هنالك أليات تواصل وتنسيق ذات كفاءة وفعالية في الحكومة للجمع بين مختلف الوكالات الحكومية من أجل تطوير وتنفيذ سياسات أهداف التنمية المستدامة المتكاملة (ز، ح، ط)</p> <p>هل يوجد هياكل وعمليات لتحريك أصحاب المصلحة ولاستخدام مدخلاتهم بشكل فعال في تحديد خطط وسياسات</p>				<p>جدول أعمال 2030 (هـ، ح)</p> <p>الخبراء وممثلي المجتمع المدني المتصلين بجدول أعمال 2030 (ط)</p>	<p>شمولية، تشاركية، ذات شفافية) (و الأرقام المشمولة في الميزانية والمتعلقة بجدول أعمال 2030. ز) آليات التواصل والتنسيق بين الهيئات الحكومة المسؤولة عن جدول أعمال 2030. ح) تصور المدراء المشاركين في تنفيذ جدول أعمال 2030 فيما يتعلق بالجهود لدمج جدول أعمال 2030 ضمن مبادرات الدولة. ط) مفهوم الخبراء وممثلي المجتمع المدني فيما يتعلق</p>	
--	--	--	--	---	--	--

أهداف التنمية المستدامة (ج، د، هـ، ز، ح، ط)					بالجهود لدمج جدول أعمال 2030 ضمن مبادرات الدولة.	
---	--	--	--	--	--	--

وضع أدوات جمع البيانات وتحليلها

ومن خلال الجدول رقم 7، نرى أن هذا التدقيق يحتاج العديد من إجراءات جمع وتحليل البيانات، كما يجب وضعها واختبارها أثناء مرحلة التخطيط، ولذلك، يجب وضع الإجراءات للمراجعات المكتبية، ولأدلة المقابلات الخاصة بمدراء الحكومة وكذلك مجموعات التركيز مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني. وبالمثل، يتم جمع الإجراءات الخاصة بتحليل الوثائق، وتجهيز الأدوات لإجراء تحليل المحتوى الخاص بالمقابلات ومجموعات التركيز، وكذلك الإجراءات لعمل المقارنات المطلوبة وجدول تحليل RACI³⁰، وذلك قبل الانتهاء من مرحلة التخطيط.

إكمال خطة التدقيق³¹

يجب أن تحتوي وثيقة خطة التدقيق على التالي:

- المعلومات العامة المطلوبة لفهم جدول أعمال 2030
- أسئلة وأهداف التدقيق، ومعايير التدقيق، والمجال والمنهجية الخاصة بالتدقيق، ومن ضمنها التقنيات المستخدمة لجمع الأدلة وإجراء تحليل التدقيق
- خطة الأنشطة العامة والتي تتضمن متطلبات التعيين، والموارد، والخبرات الخارجية المحتملة المطلوبة للتدقيق
- التكلفة التقديرية للتدقيق والأطر الزمنية والمراحل الأساسية للمشروع، ونقاط التحكم الرئيسية للتدقيق.

³⁰ RACI هو اختصار مشتق من مسؤول وخاضع للمساءلة ويتم مشاورته وعلى دراية. وهي مصفوفة تصف مهام ومسؤوليات الجهات/الأفراد في الانتهاء من الأعمال. وهي مفيدة في إيضاح الأدوار والمسؤوليات في المشروعات التي تشارك فيها عدة إدارات. وهي أيضا مفيدة في تحديد مواقف التداخل و/أو التجزئة في المشروع/البرنامج.

³¹ المعيار الدولي ISSAI 3000/104

التوثيق

بعض أوراق العمل الخاصة بخطة التدقيق

1. الجدول الزمني
2. ملخص موضوع التدقيق
3. توثيق المراجعة المكتبية
4. تحديد أصحاب المصلحة
5. مصفوفة تصميم التدقيق
6. أدلة المقابلات ومجموعات التركيز
7. أدوات جمع البيانات وتحليلها

القيام بتدقيق مدى الجاهزية

يوضح الشكل 23 الخطوات الرئيسية لمرحلة إجراء تدقيق الأداء الخاص بتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030.

الشكل رقم 23: مرحلة التنفيذ

التنفيذ		
وضع مصفوفة نتائج التدقيق	تحليل البيانات/الأدلة (بعض الأمثلة)	جمع البيانات/الأدلة (بعض الأمثلة)
- الحالة	- تحليل الوثائق	- العمليات والترتيبات المؤسسية لدمج
- المعايير	- تحليل المحتوى	جدول أعمال 2030 ضمن أعمال
- الأسباب	- تحليل الأسباب الجذرية	الحكومة
- التأثير	- تحليل (RACI)	- صلاحيات هيكل الحكومة
- تحليل الأدلة		- الميزانية المتعلقة بجدول أعمال
- الممارسات الجيدة		2030
- التوصيات		- آليات التواصل والتنسيق
- الفائدة المتوقعة		
التواصل: هيئة الخبراء، الاعتبارات المتعلقة بالتقرير		

جمع وتحليل الأدلة³²

كما هو الحال في أي تدقيق للأداء، فإن النشاط الرئيسي في هذه المرحلة هو جمع الأدلة وتحليلها لدعم نتائج التدقيق. وبغرض القيام بهذا التدقيق، فإن المراجعة المكتبية، والمقابلات ومجموعات التركيز هي الأنواع الرئيسية لجمع البيانات المستخدمة، وإن البيانات قد تكون في معظمها بيانات نوعية، وفي تلك الحالة، يتم تحليلها من خلال تحليل المحتوى وتحليل الأسباب الجذرية. ويعتبر تحليل (RACI) مهماً للدلالة على التداخل أو الازدواجية

³² المعيار الدولي 112، ISSAI 3000/106

أو التجزئة المحتملة في أنشطة الحكومة المتعلقة بمدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030، ولذلك، يحتاج فريق التدقيق إلى المهارة لتنفيذ تلك التقنيات.

ونظراً إلى الطابع المعقد لتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنه قد تكون هناك بعض القيود على تحليل البيانات مثل عدم اكتمال البيانات، وتعدد البيانات، وتضارب البيانات.

وضع مصفوفة نتائج التدقيق³³

تعتبر مصفوفة نتائج التدقيق هي الوثيقة الجوهرية لمرحلة تنفيذ تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويمكن استخدام المصفوفة لتوثيق جميع المعلومات والبيانات والأدلة التي تم جمعها أثناء مرحلة التنفيذ. وتحتوي مصفوفة نتائج التدقيق على جميع المعلومات الرئيسية المطلوبة لكتابة التقرير.

التوثيق

يعرض الجدول رقم 8 مثالاً على مصفوفة نتائج تدقيق تم وضعها لسؤال تدقيق واحد. ويجب وضع المصفوفة لجميع أسئلة التدقيق الرئيسية والفرعية.

³³ المعيار الدولي 3200/51-55 ISSAI

الجدول رقم 8: مصفوفة نتائج التدقيق - مثال على أحد أسئلة التدقيق

هدف التدقيق رقم 1: إلى أي مدى قامت الحكومة بتعديل جدول أعمال 2030 ليتناسب مع السياق الوطني؟							
سؤال التدقيق: هل قامت الحكومة بوضع العمليات والترتيبات المؤسسية لدمج جدول أعمال 2030 ضمن التشريعات، والسياسات، والخطط، والميزانية، والبرامج الخاصة بالدولة، ومن ضمنها استراتيجية التنمية المستدامة الحالية، إن كانت هناك واحدة؟							
الفائدة المتوقعة	التوصيات	الممارسات الجيدة	النتائج				
			التأثير	الأسباب	الأدلة والتحليل	المعايير	الحالة المكتشفة
تحديد مسؤوليات الحكومة المتعلقة بجدول أعمال 2030 بشكل واضح.	إلى اللجنة المسؤولة عن تنسيق تنفيذ جدول أعمال 2030، - مراعاة مبادئ جدول أعمال 2030 عند تشكيل اللجنة. - تحديد الأنشطة المطلوبة في الحكومة من أجل تنفيذ جدول أعمال 2030.		مبادئ جدول أعمال 2030، على سبيل المثال، قد لا يتم اتباع مبادئ الشمولية والتكامل.	الحكومة في المرحلة الأولية من الإعداد لتنفيذ جدول أعمال 2030. العديد من المجالات في الحكومة ليست على علم بجدول أعمال 2030.	قامت الحكومة بإيجاد لجنة لتنسيق تنفيذ جدول أعمال 2030، ولكن لا تحتوي هذه اللجنة على ممثلين من جميع أصحاب المصلحة. لم يتم تحديد مسؤوليات وأنشطة	تحتاج الدولة إلى ترتيبات مؤسسية لدمج جدول أعمال 2030 ضمن أعمالها.	عدم تحديد مسؤوليات الحكومة المتعلقة بجدول أعمال 2030 بشكل واضح.

<p>مدى الجاهزية لتنفيذ جدول أعمال 2030. - إيجاد خطة العمل والأنشطة المطلوبة للإعداد لتنفيذ جدول أعمال 2030.</p>			<p>مبادرات متفرقة بين الوزارات.</p>	<p>خطة هذه اللجنة بعد. أظهر تحليل (RACI) تجزئة وتداخل في مسؤوليات الحكومة المتعلقة بجدول أعمال 2030، ويوجد هناك تركيز على أهداف البيئة والصحة، ولكن لا يتم مراعاتهم بشكل متكامل مع الأهداف الأخرى. إن مكتب الإحصائيات الوطني ليس جزءا من هذه اللجنة.</p>		
---	--	--	---	--	--	--

لا توجد معلومات حول مواءمة التشريعات والسياسات والخطط الخاصة بالدولة مع جدول أعمال 2030. لم تخصص الدولة ميزانية لتنفيذ جدول أعمال 2030.	يجب على الدولة المقارنة بين الأهداف والغايات الوطنية الحالية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، وأن تحدد غايات وطنية ذات علاقة.	يجب على الدولة ترجمة غاياتها إلى سياسات وخطط. العديد من السياسات والخطط المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الدولة، ولكنهم لا يملكون جدول أعمال 2030.	تقوم اللجنة بإجراء دراسة للمقارنة بين الخطط والسياسات الحالية مع جدول أعمال 2030، ويتوقع أن يتم الانتهاء من الدراسة نهاية العام.	إن جدول أعمال 2030 جديد. لا يتم تغيير التشريعات والسياسات والخطط كثيرا.	إن جدول أعمال 2030 جديد. إن جدول أعمال 2030 من مقابلة المدراء هي أنه يوجد العديد من السياسات والخطط المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الدولة، ولكنهم لا يملكون جدول أعمال 2030 بعيد المدى.	تأخر في تحقيق الأهداف. لا ترتبط مبادرات الحكومة بجدول أعمال 2030. لن يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	تقوم وزارة التربية حاليا بمراجعة خطتها الاستراتيجية لتتوافق مع جدول أعمال 2030.	إلى اللجنة المسؤولة عن تنسيق تنفيذ جدول أعمال 2030، - زيادة نشر جدول أعمال 2030 بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني.	المواءمة بين التشريعات والسياسات والخطط الخاصة بالدولة وبين جدول أعمال 2030. ستساهم التوصيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
---	--	--	--	---	---	---	---	---	--

<p>إلى وزير المالية ووزير التخطيط اللذان يوفران الميزانية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال 2030.</p>				<p>معلومات عن المواءمة. النتيجة المستفاد من مجموعات التركيز التي تم إجراؤها مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني هي أن مدراء الحكومة والمجتمع المدني لا يملكون المعرفة الكافية حول جدول أعمال 2030 حتى الآن.</p> <p>قام فريق التدقيق بإجراء مراجعة مكتبية للوثائق الرئيسة المتعلقة</p>		
--	--	--	--	--	--	--

					<p>بالموضوع، وقام بالبحث في المواقع الرسمية وفي نظام الميزانية الوطني، ولم يجد معلومات حول تخصيص ميزانية لتنفيذ جدول أعمال 2030.</p> <p>أكد المدراء الذين تم مقابلتهم أن الدولة لم تخصص ميزانية لذلك بعد.</p>	
--	--	--	--	--	---	--

الإبلاغ عن وتوصيل نتائج التدقيق³⁴

يوضح الشكل رقم 24 الخطوات الرئيسية لمرحلة إعداد التقارير لتدقيق الأداء من أجل تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم 24 - مرحلة إعداد التقارير

إعداد التقارير			
الإصدار والنشر	الانتهاء من التقرير	التعليقات التي تم التدقيق عليها	إعداد مسودة التقرير (بناء على مصفوفة النتائج)
التواصل: يرجى مراعاة مختلف القراء للتقرير، وإضافة الرسوم البيانية والأدوات المرئية.			

وكما ذكرنا سابقا في هذا الدليل، إن الغرض من إجراء تدقيق مدى الجاهزية هو المساهمة في جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدولة، وتوفير إشراف مستقل لجهود مدى الجاهزية، وضمان أن يكون للجهاز الأعلى للرقابة صوت في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة في الدولة.

ومن أجل هذا التدقيق، وبالنظر إلى عدد أصحاب المصلحة، يكون مثيرا للاهتمام إجراء مجموعات تركيز من أجل الحصول على الأفكار والاقتراحات التي قد تساهم في تحسين التوصيات.

وحيث أن عددا من أصحاب المصلحة مشتركون في جدول أعمال التنمية المستدامة، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يراعي أيضا الرسائل الأساسية التي يتم نقلها إلى أصحاب المصلحة الأساسيين، وكذلك أفضل وسيلة إعلامية لنقل هذه الرسائل. إن وسائل التواصل الاجتماعي لديها انتشار واسع في وقتنا الحالي، ويمكن استخدامها بالإضافة إلى وسائل إعلامية أخرى لنشر الرسائل.

وبينما ما يزال جدول أعمال 2030 موجهها نحو الإدارة، والحكومة ومسؤولي التشريع، يجب أيضا مراعاة التواصل مع المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والهيئات الدولية.

³⁴ المعيار الدولي ISSAI 3000/116

قد يكون لدى الإنتوساي وأقاليم الإنتوساي خطط لعمل مثل هذه التقارير من أجل الإبلاغ عن مدى الجاهزية على مستوى الإنتوساي أو المستوى الإقليمي.

ويمكن الحصول على الإرشادات العامة للمتطلبات ونصائح لأفضل الممارسات حول كتابة وتوصيل نتائج تدقيق الأداء في دليل مبادرة الإنتوساي للتنمية الخاص بالمعايير الدولية لتنفيذ تدقيق الأداء.

يوضح الشكل رقم 25 الخطوات الرئيسية لمتابعة تدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم 25 - المتابعة

المتابعة			
تنفيذ التوصيات	تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	إثراء تقارير التنمية المستدامة الوطنية	إثراء المراجعات الوطنية التطوعية
التواصل: أصحاب المصلحة الرئيسيين			

يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بتدقيق المتابعة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني قياساً بالتقدم المحرز في كل من مدى الجاهزية والإنجاز فيما يتعلق بمختلف الأهداف والغايات ضمن جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. ويمكن وضع آليات متابعة التدقيق من قبل الجهاز الأعلى للرقابة من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وتساهم المتابعة المستمرة والنظامية بشكل كبير في فعالية التدقيق الخاص بأهداف التنمية المستدامة.

إن عملية متابعة تدقيق أداء مدى الجاهزية لتنفيذ الخطط لتحقيق الأهداف الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها قد تختلف عن العملية الحالية لمتابعة التدقيق، حيث أن مؤشرات العديد من الغايات الخاصة بالأهداف مازالت قيد التطوير، وإن الأهداف معقدة وتحمل غايات متداخلة. إن المؤشرات قد تتطور بمرور الوقت، لذلك، لن تنقيد المتابعة فقط بفحص ما إذا تم تنفيذ توصيات التدقيق السابقة، ولكن يجب أن تركز على الأعمال الجديدة التي قامت بها الجهة الخاضعة للتدقيق والمتعلقة بمدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وعلى المدى البعيد، يتوقع أنه سيتم إجراء تدقيق جديد لأهداف التنمية المستدامة، ولكن سيكون الموضوع عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عوضاً عن مدى الجاهزية.

ومراعاة للموضوع وأصحاب المصلحة المشاركين، يمكن لنتائج المتابعة أن تغذي تقارير التنمية المستدامة الوطنية وكذلك المراجعات الوطنية التطوعية التي تم إجراؤها في الدولة.

مسرد المصطلحات

معايير التدقيق - المؤشرات المستخدمة لتقييم موضوع التدقيق. في تدقيق الأداء، يمكن لمعايير التدقيق أن تكون نوعية أو كمية، أو تكون عامة أو محددة، أو تقوم بالتركيز على ما هو متوقع، أو حسب المبادئ الصحيحة، أو المعرفة العلمية، أو حسب أفضل الممارسات، أو على ما قد يكون (بالنظر إلى ظروف أفضل)، أو على ما يجب أن يكون وفق القوانين واللوائح والأهداف.

الازدواجية - تحدث عندما تشترك وكالتين أو أكثر في نفس الأنشطة، أو عندما تقدم نفس الخدمات إلى نفس المستفيدين.

التجزئة - تشير إلى تلك الظروف عندما تشترك أكثر من وكالة فدرالية واحدة (أو أكثر من منظمة واحدة ضمن الوكالة) في نفس المجال العام للحاجة الوطنية، وتتواجد الفرص لتحسين عملية توصيل الخدمة.

التنفيذ - هو عملية تحويل الفكرة من مفهوم إلى واقع. ففي الأعمال والهندسة والحقول الأخرى، يشير التنفيذ إلى عملية البناء وليس عملية التصميم.

التداخل - يحدث عندما تتشابه أهداف عدة وكالات وبرامج، وتشترك في نفس الأنشطة والاستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف، أو عندما تستهدف نفس المستفيدين.

تدقيق الأداء - هو فحص مستقل وموضوعي وموثوق للتأكد مما إذا كانت إجراءات وأنظمة وبرامج وأنشطة ومنظمات الحكومة تعمل وفق مبادئ الاقتصاد والكفاءة و/أو الفعالية، وينظر إلى ما إذا كان هناك مجال للتحسين.

موضوع التدقيق - إن موضوع تدقيق الأداء قد يكون برامج أو إجراءات أو أنظمة أو جهات أو أموال محددة، وقد يتكون من أنشطة (مع مخرجاتها ونتائجها وتأثيرها) أو أوضاع حالية ومن ضمنها الأسباب والعواقب.

التنمية المستدامة - هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر بدون التنازل عن قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة بهم.

الحكومة ككل – مجموعة من الردود على مشكلة زيادة التجزئة في القطاع العام والخدمات العامة، والرغبة في زيادة التكامل والتنسيق والقدرة.